

منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM



تطوير العلاقة
بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص
في المملكة العربية السعودية

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

- (أ) الملخص العربي للدراسة
(A) الملخص الإنجليزي للدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

- 2 تمهيد
3 محتويات الدراسة.....
4 مفهوم ومجالات العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص.....
5 أهمية مشكلة الدراسة في الوقت الراهن
5 أهداف الدراسة

الفصل الثاني

السمات الرئيسية ومؤشرات الأداء للقطاعين الحكومي والخاص

- 8 مقدمة
8 (1 - 1) القطاع الحكومي
8 (1 - 1 - 1) تطور الأداء الإداري للقطاع الحكومي
8 استحداث الإدارة العامة (1902 - 1953م)
8 استحداث الإدارة المركزية (1953 - 1969م)
9 استحداث إدارة التنمية (1970م - وحتى الآن)
9 (1 - 1 - 2) النطاق الحالي لنشاطات القطاع الحكومي
10 1 - المصالح الحكومية
10 2- المؤسسات العامة
10 3- الشركات الحكومية
10 (1 - 1 - 3) السمات الرئيسية للقطاع الحكومي.....
12 (1 - 1 - 4) تقييم فاعلية أداء الأجهزة الحكومية.....
14 (1 - 1 - 5) مؤشرات أداء القطاع الحكومي.....
15 1 - مؤشرات الكفاءة للمؤسسات الحكومية.....
18 2 - مؤشرات الإدارة الرشيدة Good Governance
18 - مؤشر فعالية الحكومة
18 - مؤشر البيروقراطية
18 - مؤشر سيادة القانون.....
19 3 - مؤشر جودة المعيشة Quality of Life Index
21 (1 - 2) القطاع الخاص.....
21 (1 - 2 - 1) هيكلية القطاع الخاص
24 (1 - 2 - 2) أداء القطاع الخاص.....
26 (1 - 2 - 3) معايير أداء القطاعات الإنتاجية
29 (1 - 3 - 2 - 1) قطاع تجارة الجملة والتجزئة
29 (1 - 3 - 2 - 2) قطاع الصناعات التحويلية (غير النفطية)

31 (1 - 2 - 3) قطاع البناء والتشييد
32 (1 - 2 - 3 - 4) قطاع النقل والاتصالات
33 (1 - 2 - 3 - 5) قطاع الكهرباء والغاز والمياه
34 (1 - 2 - 3 - 6) قطاع الفنادق والمطاعم
35 (1 - 2 - 3 - 7) قطاع العقار
36 (1 - 2 - 3 - 8) قطاع البنوك والتأمين
37 (1 - 2 - 3 - 9) قطاع النفط والتعدين

الفصل الثالث

الوضع الراهن للعلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

40 مقدمة
41 (2 - 1) تقييم القطاع الخاص للعلاقة مع القطاع الحكومي
41 (2 - 1 - 1) استمارة الاستبيان
41 (2 - 1 - 1 - 1) تصميم الاستبانة
42 (2 - 1 - 1 - 2) تنفيذ الاستبيان
42 (2 - 1 - 2) أسلوب معالجة البيانات والتحليل الإحصائي
42 (2 - 1 - 2 - 1) أسلوب معالجة البيانات
42 (2 - 1 - 2 - 2) أسلوب التحليل الإحصائي
43 (2 - 1 - 3) نتائج الاستبيان
43 (2 - 1 - 3 - 1) الخصائص العامة لمنشآت الأعمال المشمولة في الاستبيان
43 1 - حجم العمالة بالمنشأة
44 2 - مكان الإدارة
44 3 - نوع النشاط
45 4 - النشاط التصديري
46 5 - المشاركة الأجنبية
46 (2 - 1 - 3 - 2) التوقع بالقوانين والسياسات
47 السؤال الأول: فجائية السياسات
48 السؤال الثاني: التزام الحكومة بما تعلنه من سياسات
48 السؤال الثالث: إخطار المستثمرين بالتغيير في السياسات
49 السؤال الرابع: المشاركة في صياغة القرارات والأنظمة
50 السؤال الخامس: التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين
51 السؤال السادس: التغيير في القدرة على التوقع عبر الزمن
53 (2 - 1 - 3 - 3) أمان الممتلكات وضمان الملكية
53 السؤال الأول: السرقة والجريمة
54 السؤال الثاني: الأمان الشخصي وأمان الممتلكات
54 السؤال الثالث: الثقة في النظام القضائي
55 السؤال الرابع: إجراءات المحاكم
56 (2 - 1 - 3 - 4) البيروقراطية والروتين
56 السؤال الأول والثاني: الفساد الإداري
58 السؤال الثالث: حدود السلطات الشخصية للبيروقراطيين
59 السؤال الرابع: التغيير في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة

- السؤال الخامس: الصعوبات المتعلقة بتطبيق التشريعات الحكومية..... 60
- السؤال السادس: وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية..... 62
- السؤال السابع: درجة تدخل الحكومة في قرارات رجال الأعمال الخاصة بمنشأتهم..... 62
- السؤال الثامن: علاقة رجال الأعمال مع الأجهزة الحكومية بالعاصمة أو فروعها في المناطق 63
- (2 - 1 - 3 - 5) كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الرئيسية..... 65
- السؤال الأول: كفاءة الخدمات الحكومية 65
- السؤال الثاني: الفترة الزمنية لإيصال الخدمة الهاتفية 66
- السؤال الثالث: كفاءة الجهاز الحكومي بصفة عامة في تقديم الخدمات 67
- (2 - 1 - 3 - 6) العلاقة بين الجهاز الحكومي وأصحاب الأعمال 68
- السؤال الأول: ترتيب عوائق الاستثمار 68
- السؤال الثاني: العلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص 70
- (2 - 2) نتائج ورش العمل..... 72
- (2 - 2 - 1) الأنظمة والتشريعات واللوائح والإجراءات الحكومية 72
- (2 - 2 - 2) بالنسبة للتعامل مع موظفي الأجهزة الحكومية 73
- (2 - 2 - 3) بالنسبة لمرئيات القطاع الخاص في قضية السعودة 75
- (2 - 2 - 4) بالنسبة لسرعة استجابة الأجهزة الحكومية لطلبات القطاع الخاص 76
- (2 - 2 - 5) بالنسبة لقضايا الفساد المالي والإداري..... 78
- (2 - 2 - 6) بالنسبة لقضية التخصيص..... 79
- (2 - 2 - 7) بالنسبة لقضية التقنية والشفافية المعلوماتية 80
- (2 - 2 - 8) بالنسبة لبعض القضايا الأخرى المتفرقة 80
- (2 - 3) مرئيات القطاع الخاص في عدد من الاتهامات الموجهة لدوره في التنمية الاقتصادية 82
- الاتهام الأول: "مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة الوطنية متواضعة" 82
- الاتهام الثاني: "الإدارة التنفيذية في القطاع الخاص مركزه في يد المالك مما يحرم المنشأة من فرصة التقدم" 83
- الاتهام الثالث: "هناك شكوى من الفساد الإداري، ولكن الرشوة تتطلب طرفين القطاع الخاص أحدهما" 83
- الاتهام الرابع: "القطاع الخاص لا يستثمر في تدريب موظفيه" 84
- الاتهام الخامس: "القطاع الخاص لا يستثمر في التقنية" 85
- الاتهام السادس: "القطاع الخاص لا يتبنى الكفاءات السعودية الشابة، ولا يمول تكاليف دراسات جامعية، أو برامج تدريب لعامة الشباب" 85
- الاتهام السابع: "القطاع الخاص لا يتبرع لعمل خيري، إلا إذا وجد مسؤولاً مهماً في مناسبة التبرع" 86
- الاتهام الثامن: "الاندماج والتكتلات جزء من الواقع الاقتصادي، إلا أن القطاع الخاص السعودي يقاومها بشدة" 87
- الاتهام التاسع: "مؤسسو الكيانات الاقتصادية مركزيون، ولا يعدون أبناءهم لتولي الإدارة" 87
- الاتهام العاشر: "بالرغم من أهمية المعركة ضد الإرهاب، إلا أن القطاع الخاص لا يتصرف كشريك جدي مع القطاع الحكومي" 88
- (2 - 3 - 1) مرئيات المسؤولين الحكوميين تجاه القطاع الخاص 89

(2 - 4) تقييم أوضاع العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص استناداً للمعايير

102	الدولية
102	(2 - 4 - 1) مؤشر الضبابية
105	(2 - 4 - 2) قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال
105	(2 - 4 - 2 - 1) مكونات مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال
108	(2 - 4 - 2 - 2) مكونات مؤشر نظام العمل والعمال
110	(2 - 4 - 2 - 3) مكونات مؤشر تسجيل العقار
111	(2 - 4 - 2 - 4) مكونات مؤشر الحصول على الائتمان
113	(2 - 4 - 2 - 5) مكون حماية المستثمر
114	(2 - 4 - 2 - 6) مكونات مؤشر إنفاذ العقود
115	(2 - 4 - 2 - 7) مكونات مؤشر إفلاس الشركة
116	(2 - 4 - 2 - 8) مكونات مؤشر التراخيص الإنشائية
117	(2 - 4 - 2 - 9) مكونات مؤشر دفع الضرائب
118	(2 - 4 - 2 - 10) مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود

الفصل الرابع

الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص

122	مقدمة
123	(3-1) تعريف الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص
123	(3-1-1) الخصخصة
124	(3-1-2) أثر الخصخصة
125	(3-1-3) نتائج الدراسات التطبيقية حول الخصخصة
127	(3-1-4) الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص
128	(3-1-5) أهمية عقود الشراكة للحكومات
130	(3-1-6) الفرق بين الخصخصة والشراكة
132	(3-1-7) تجارب الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص
132	(3-1-7-1) التجربة البريطانية
133	(3-1-7-2) التجربة الماليزية
134	(3-1-7-3) التجربة السعودية

الفصل الخامس
الآفاق المستقبلية للعلاقة
بين القطاعين الحكومي والخاص

139	مقدمة
139	أهم المشاكل التي تعترض تطوير العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص
140	المحور الأول: الأمن والقضاء والنظم والتشريعات الحكومية
143	التوصيات
		المحور الثاني: علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين في
143	القطاع الخاص
145	التوصيات
146	المحور الثالث: التخصيص
147	التوصيات
147	المحور الرابع: أداء القطاع الخاص
148	التوصيات
150	المراجع
152	الملاحق

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد فأحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره الذي أعطانا القوة والعزيمة والإرادة على مواصلة هذه الدراسة وأمدنا بالتوفيق والسداد حتى تمكنا من إنهاؤها.

ويسعدنا أن نتقدم شكرنا وتقديرنا للغرفة التجارية الصناعية بالرياض واللجنة المشرفة على منتدى الرياض الاقتصادي على الثقة الغالية التي أولونا إياها والدعم والتشجيع المستمر الذي أحاطونا به.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان لسعادة الأستاذ/ سليمان المنديل عضو اللجنة المشرفة على منتدى الرياض الاقتصادي الثاني والمشرف على الدراسة والذي اقترح فكرة هذه الدراسة وتابعها حتى وصلت إلى مراحلها النهائية، ولم يتوان عن تخصيص الساعات من وقته الخاص لتنقيح محتوى الدراسة.

ولا يفوتنا أن نشكر الأستاذ/ مصطفى منصور منسق الدراسة والدكتور/ العبيد الحسين من إدارة الدراسات الاقتصادية بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض وسعادة الأستاذ/ عبد الرحمن السماعيل والأستاذ/ الطيب بخيت إدريس والأستاذ/ معن عزت على مساهمتهم ومشاركتهم طيلة فترة إعداد الدراسة.

ونود التنويه إلى أن جميع الآراء والمقترحات الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة آراء معدي الدراسة.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.

د. باسم بن أحمد آل إبراهيم

د. سعيد بن عبد الله الشيخ

د. ناهد محمد حسن طاهر

المخلص التنفيذي لدراسة تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

المقدمة وأهمية المشكلة بالمملكة في الوقت الراهن:

تتسم العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص بكونها علاقة شراكة تنموية مستدامة لا غنى فيها لقطاع عن الآخر، ولها طبيعة تكاملية وإحالية في آن واحد، وذات طبيعة ديناميكية أي متغيرة بمرور الزمن. كما تتطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة منها التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والإدارية والإجرائية والتنفيذية والرقابية والاتصالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية للموارد الاقتصادية (الطبيعية والرأسمالية والبشرية) والخدمات بأنواعها (الصحية والتعليمية والاجتماعية والتدريبية والتقنية والمعلوماتية وغيرها).

ويتوقف حجم وطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه كل قطاع في العملية التنموية، على طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدولة، وهيكل اقتصادها الوطني ومرحلة تطوره، وبقدر ما يتحقق من توافق وانسجام في هذه العلاقة أو الأدوار المنوطة بكل قطاع في مختلف المجالات السابقة الإشارة إليها، تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بمعدلات أسرع وأكبر والعكس صحيح.

وتحت ظروف المملكة العربية السعودية في خطط التنمية السابقة وما اتسمت به من وجود الدعم الحكومي والحماية الجمركية للسلع والخدمات المحلية وتولي الدولة تنفيذ العديد من المشروعات العملاقة في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة لحاجة المجتمع إليها وعدم توفر الامكانيات المالية والفنية لدى القطاع الخاص في ذلك الوقت لتنفيذها، وسيادة مركزية التخطيط، وجميعها من الأمور التي كان لها بالغ الأثر على سيادة أنماط معينة من العلاقات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتنامي ومساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية بوجه عام.

ولما كانت التنمية الاقتصادية بالمملكة تتم الآن في ضوء تقليص أو رفع الدعم الحكومي والحماية الجمركية لأدنى حد ممكن وتقليص دور الدولة في إدارة المشروعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية، وفي ظل تنامي استثمارات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة للتعويض عن التناقص في الاستثمارات الحكومية وتوافر سيولة كبيرة لدى القطاع الخاص وتبني الدولة لاستراتيجية التخصيص وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية وهي جميعها من الأمور التي تشير الى أن العملية التنموية الآن أصبحت تسير في ظل ظروف وأوضاع اقتصادية مختلفة تماماً عن نظيرتها السائدة بالماضي، وهو ما يعني أن الأدوار والعلاقات السائدة في الماضي أصبحت غير صالحة للتعامل بها في الوقت الحاضر أو المستقبل وأن هناك حاجة ماسة وسريعة

لتعديل مسار الأدوار وتطوير العلاقة المستقبلية بين القطاعين على أسس جديدة وبما يخدم إدارة العملية التنموية بكفاءة أفضل.

وبمعنى آخر فإن التحدي الأكبر الذي يواجه اقتصاد المملكة في الفترة المقبلة يتمثل في قدرته على التكيف والتطور مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومتغيراته وإيجاد موقع للمملكة على خريطة التنافسية العالمية. وهو ما يتطلب إصلاح بيئة الاستثمار المحلي وتطوير الأدوار والعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال استراتيجيات جديدة.

تحتوي الدراسة على (170) صفحة موزعة على فهرس وملخصين عربي وإنجليزي ومراجع وخمس فصول تناول الأول منها مقدمة عامة للدراسة وتناول الفصل الثاني السمات الرئيسية ومؤشرات الأداء للقطاع الحكومي والقطاع الخاص ثم تناول الفصل الثالث تحليل الوضع الراهن للعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وتعرض الفصل الرابع لموضوع الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وشمل الفصل الخامس والأخير الآفاق المستقبلية للعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وتضمن التوصيات اللازمة.

الأهداف:

تستهدف الدراسة تحليل مسيرة تطور هذه العلاقة والمساهمات والأدوار المنوطة بكل من القطاعين الحكومي والخاص بالمملكة في الفترة الماضية، وتشخيص وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترض تفعيل هذه العلاقة بالمستقبل، وذلك بغية بلورة العوامل المسؤولة عن تحقيق إنسيابية العلاقة وتكامل الأدوار وتدرج الإحلال بينهما بطريقة لا تؤدي لحدوث هزات مفاجئة، ومن ثم اقتراح المداخل والمحاور والأولويات اللازمة لتحسين وتطوير هذه العلاقة والارتقاء بها لتتماشى مع الظروف والمستجدات المحلية والدولية بالمستقبل القريب ولخدمة أهداف التنمية المستدامة بالمملكة والمحافظة على المنجزات السابق تحقيقها في آن واحد.

الأسلوب البحثي:

استخدمت الدراسة العديد من مصادر البيانات والمناهج البحثية المختلفة لتحقيق أهدافها، ومن حيث مصادر البيانات تم استخدام البيانات الثانوية أو المنشورة الصادرة عن الجهات الحكومية بالمملكة وكذا الصادرة عن المنظمات الدولية، كما ركزت الدراسة على مصادر البيانات الميدانية حيث تم تصميم ثلاث استمارات استبيان اثنان منهما لاستطلاع مرئيات المشتغلين بالقطاع الخاص، وخصصت الاستمارة الثالثة لاستطلاع مرئيات كبار المسؤولين الحكوميين بدرجة (وكيل وزارة ووكيل مساعد ومدير عام)

ورغبة من الباحثين في إثراء الدراسة وعدم الاكتفاء بالبيانات الثانوية المنشورة أو الميدانية من خلال استمارات الاستبيان لطبيعتها الصماء، فقد روي استخدام أسلوب الحوار الحي المباشر مع الأطراف ذات العلاقة من خلال تنفيذ ثلاث ورش عمل لاستطلاع مختلف وجهات النظر وتم ذلك من خلال أكبر ثلاث مدن بالمملكة يتركز فيها النشاط التجاري والاستثماري بالمملكة وهي كل من مدينة الرياض وجدة والدمام.

أما من حيث المناهج البحثية فقد استخدمت الدراسة عدة مناهج بحثية لتحقيق أهدافها حيث استخدم المنهج التاريخي عند استعراض تطور مسيرة نمو القطاعين بالمملكة، كما استخدم المنهج الوصفي والأسلوب الاستقرائي والاستنتاجي عند توصيف وتشخيص طبيعة العلاقة الراهنة بين القطاعين كما استخدم المنهج المقارن وأسلوب المقارنات عند مقارنة نتائج وإنجازات القطاعات الإنتاجية الخدمية المختلفة وعند مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع دراسة البيئة الاستثمارية التي قدمت في منتدى الرياض الاقتصادي الأول وكذا عند مقارنة ترتيب المملكة وتوضيح مراتبها ومكانتها بين دول العالم بالمعايير الدولية.

كما استخدم الأسلوب الإحصائي عند تحليل بيانات استثمارات الاستبيان، وتمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف باسم (SAS). كما تم استخدام كل من برامج الـ (PowerPoint)، والـ (Excel) عند معالجة بيانات الجداول وإجراء الرسوم والأشكال البيانية التوضيحية وتقديم العروض المرئية على الحاسب الآلي في الاجتماعات وورش العمل للمنتدى.

وقد استخدم أسلوب العينة العمدية أو الغرضية وأسلوب استطلاع الرأي لتجميع بيانات الدراسة لعدد (544) استمارة استبيان صحيحة وكاملة مثلت مختلف رجال الأعمال بالمملكة من حيث النشاط والأحجام وبالمناطق الثلاثة المذكورة من أجل أن تعكس النتائج مختلف وجهات النظر ومرئيات المواقع ذات الثقل التجاري ومرئيات رجال الأعمال، كما تم تجميع عدد (51) استمارة استبيان للمسؤولين الحكوميين والتي تعبر عن مرئيات القيادات الحكومية بمختلف الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.

النتائج البحثية:

اتضح من الدراسة أن أهم المشاكل التي تعترض تنمية وتطوير العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص تقع تحت أربعة محاور رئيسية يتمثل المحور الأول منها في الأمن والقضاء والنظم والتشريعات الحكومية، في حين يمثل الثاني منها العلاقات الاتصالية بين موظفي الأجهزة الحكومية والعاملين بالقطاع الخاص، أما الثالث منها فيشمل قضية التخصيص وأخيراً يعكس المحور الرابع أداء القطاع الخاص نفسه.

وفيما يتعلق بالمحور الأول فقد أفاد (80%) من المستثمرين بأن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت عن نظيرتها منذ خمس سنوات بسبب ارتفاع معدلات الجريمة والسرقة وزيادة تكلفة الحراسة والأمن لممتلكاتهم وأصولهم، كما يعتقد (61%) منهم بأن السلطات الأمنية لا تحميهم بالقدر الكافي.

كما وأشار (85%) من رجال الأعمال بأن هناك صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية وحوالي (83%) منهم بأن إجراءات المحاكم بطيئة جداً، هذا وقد تطابقت شكوى رجال الأعمال من صعوبة التوقع بالإجراءات القضائية وبطئها وعدم كفاية الإجراءات الأمنية مع نتائج تقييم وضع المملكة بالمعايير الدولية استناداً لمؤشر سيادة القانون والذي يعد أحد مكونات معيار الإدارة الرشيدة والذي حصلت فيه المملكة على مرتبة متأخرة بين الدول موضع المقارنة عالمياً وإقليمياً.

كما أوضح المستثمرون بأن إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد عائق لوائح ونظم العمالة، وأن كلاهما يمثلان أكثر العوائق خطورة على البيئة الاستثمارية بالمملكة وكلاهما يمثلان نظم وتشريعات حكومية لا تلاقي قبولاً من رجال الأعمال.

كما وأشار (57%) من رجال الأعمال بأنهم أحجموا عن الاستثمارات بسبب صعوبات تتعلق بتطبيق اللوائح والنظم والتشريعات الحكومية.

كما ورتب رجال الأعمال اللوائح والقوانين والإجراءات التي يواجهونها عند الدخول في النشاط في المرتبة الثالثة بعد العائقين المذكورين سابقاً، وقد تطابق ذلك الترتيب مع نتائج المؤشر الفرعي لقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال البنك الدولي والمتعلق بتأسيس الكيان القانوني للأعمال حيث احتلت المملكة المرتبة رقم (147) من بين (155) دولة على مستوى العالم.

أما فيما يتعلق بالمشاكل المصنفة تحت المحور الثاني والخاصة بالعلاقات الاتصالية بين موظفي الأجهزة الحكومية ورجال الأعمال بالقطاع الخاص، فقد أفاد (80%) من رجال الأعمال بوجود فجوة اتصالية كبيرة تؤثر على بيئة الاستثمار، وأن هذه العلاقة ازدادت سوءاً عما كانت عليه منذ خمس سنوات مضت، وأن هناك مشكلة في التعامل مع موظفي الأجهزة الحكومية بالفروع خارج العاصمة بسبب المركزية وعدم تفويض الصلاحيات لمدراء الفروع.

كما واشتكت سيدات الأعمال من المعاملة التمييزية ضدهم بالأجهزة الحكومية مع قلة وجود إدارات نسائية بالأجهزة الحكومية مما يؤدي إلى عدم قدرتهن على التعامل المباشر والميسر مع المسؤولين، ويمثل التعامل من خلال المعقبين أكبر دليل على التعقيدات الروتينية الإدارية وعدم نجاح للأفراد من أصحاب المصلحة في التعامل مباشرة مع الأجهزة الحكومية بسهولة ويسر.

وقد اتفقت شكاوي رجال الأعمال من حيث عدم شفافية الإجراءات والاتصالات مع الأجهزة الحكومية والتي تؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري مع نتائج مؤشر الضبابية والذي احتلت فيه المملكة المرتبة (39) من بين (48) دولة تم تقييمها بهذا المؤشر، فضلاً عن احتلالها للمرتبة الأخيرة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي مقاسة بمعيار البيروقراطية الذي يقيس مدى تأثير الإجراءات المعقدة على الإدارة الرشيدة.

وأفاد (77%) من رجال الأعمال بأنهم يلجأون وبسبب وجود الفساد المالي والإداري بالأجهزة الحكومية لإتباع طرق ملتوية لإنهاء أعمالهم، حيث أفاد (65%) منهم أنهم يلجأون للواسطة، وأفاد (35%) منهم بأنهم يلجأون إلى أساليب أخرى بينها الرشوة.

وأفاد رجال الأعمال بأنه بسبب التعقيدات الروتينية والبيروقراطية الموجودة بالأجهزة الحكومية فإن الإدارات العليا للشركات تقضي حوالي (27%) من وقتها في إنهاء مشاكل مراجعة الأجهزة الحكومية وهو ما يؤثر على وقتها المخصص للإنتاج والتشغيل والتسويق.

كما تبين من الدراسة أن حوالي (55%) من المسؤولين الحكوميين لا يعلمون على وجه الدقة حجم ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أو تشغيل العمالة، كما أن أكثر من ثلثي هؤلاء المسؤولين لا يعتقدون بوجود أهمية لعقد لقاءات دورية مع رجال الأعمال وهو ما يعد مؤشراً سلبياً لعدم وجود أو غياب الرغبة في التواصل مع القطاع الخاص والتفاعل معه.

هذا فضلاً عن تدني ومحدودية نسبة تمثيل القطاع الخاص (20%) فأقل في لجان ومجالس اتخاذ القرارات الاقتصادية في كل من الهيئة العامة للسياحة والمؤسسة العامة للمواني والهيئة العامة للاستثمار وعدم تمثيله كلية في كل من صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية العقارية ومجلس التعليم الأعلى وهيئة سوق المال، وهو الأمر الذي يؤدي لصعوبة توقع المستثمرين بالتغيرات في اللوائح والنظم وتخوفهم من التغيرات المهمة فيها.

أما فيما يتعلق بالمشاكل المصنفة تحت المحور الثالث بعنوان التخصيص فإن القطاع الخاص يشكو من البطء الشديد في سير برنامج الخصخصة بسبب عدم وجود جهة أو جهاز متخصص ومستقل عن الأجهزة الحكومية ومتفرغ لمتابعة سير العمل في تنفيذ استراتيجية التخصيص، وعدم وجود آلية تنفيذ محددة ببرنامج زمني، كما أن الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية المرشحة للتخصيص تتباطئ في الاستجابة لطلبات توفير المعلومات والبيانات الفنية لوجود تعارض في مصالحها مع أهداف التخصيص.

أما فيما يتعلق بمشاكل أداء القطاع الخاص بالمحور الرابع فقد تبين من الدراسة أن (70%) من أفراد العينة يوافقون على أن تركيز الإدارة في أيدي الملاك أو أصحاب الشركات يؤدي لحرمانها من فرص الاستفادة من الإدارة المحترفة التي تقود الشركة للتقدم والتطوير، كما يوافق (80%) من رجال الأعمال على أن القطاع الخاص لا يتبنى الكفاءات السعودية الشابة ولا يمول تكاليف دراسات جامعية أو بحوث تطويرية أو برامج تدريب.

كما أفاد (77%) من رجال الأعمال بأن النزعة الفردية هي المسيطرة على المشتغلين بالقطاع الخاص وأنهم يقاومون التوجه نحو التكتل والاندماج وهو ما يحرمهم من ميزة الاستفادة من وفورات حجم الإنتاج الكبير والتي تنعكس في خفض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة المقدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية. كما أفاد (62%) من رجال الأعمال بأن مؤسسي الكيانات الاقتصادية الكبيرة بالمملكة لا يعدون أبناءهم لتولي المسؤولية من بعدهم وهو ما يعني اندثار هذه الكيانات بمرور الزمن، كما وافق (72%) من أفراد العينة بأن القطاع الخاص يتحمل جزءاً من المسؤولية في قضايا الفساد المالي والإداري ولكنهم يعززون ذلك للضغوط التي يتعرضون لها من قبل موظفي الأجهزة الحكومية.

التوصيات المقترحة لتفعيل العلاقة المستقبلية بين القطاعين الحكومي والخاص بالمملكة:

تم تقسيم التوصيات المقترحة إلى أربعة محاور استناداً للمحاور الأربعة لأهم المشاكل التي تعترض تفعيل هذه العلاقة، وتتضمن التوصيات المقترحة لعلاج مشاكل المحور الأول المتعلق بالأمن والقضاء والنظم

والتشريعات الحكومية ضرورة سرعة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الهيئة العامة للاستثمار والأجهزة الحكومية المختلفة والخاصة بتذليل عوائق الاستثمار التي عرضت في منتدى الرياض الاقتصادي الأول وأكدتها نتائج الدراسة الحالية مع ضرورة وضع برنامج زمني محدد للانتهاء من أو التغلب على هذه المعوقات.

وعلى الرغم من وجود حاجة ملحة لمراجعة العديد من النظم والتشريعات الحكومية إلا أنه يجب إعطاء أولوية خاصة لمراجعة النظم واللوائح المتعلقة بالعمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام بالإضافة إلى نظم ولوائح الدخول للنشاط وتأسيس الكيان القانوني.

أما التوصية الثانية فهي تتعلق بالعلاقة الاتصالية بين موظفي الأجهزة الحكومية ورجال القطاع الخاص وهي تتطلب تعزيز وتعميق سياسة اللامركزية الإدارية بالأجهزة الحكومية الرئيسية وتفويض الصلاحيات لمدرء الفروع التابعة لها، مع التوسع في أسلوب المحاسبة للإدارة بالأهداف أو النتائج المتحققة، مع العمل على التوسع في إنشاء مراكز خدمة شاملة تقدم الحلول لسيدات الأعمال في مكان واحد، كما يقترح رفع نسبة تمثيل القطاع الخاص في المجالس ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي إلى (50%) كحد أدنى، وتعيين رجال الأعمال من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة في المناصب القيادية الحكومية، وتدريب وإعارة المسؤولين الحكوميين إلى منشآت القطاع الخاص لتفهم طبيعة عمل القطاع الخاص، كما يقترح لجنة عليا للتخطيط الاقتصادي تتبثق من وزارة الاقتصاد والتخطيط بحيث يمثل فيها القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن (50%) لضمان تفاعل القطاع الخاص مع الخطط والاستراتيجيات الموضوعية.

أما التوصية الثالثة فهي تتعلق بقضية التخصيص ويقترح في هذا الشأن العمل على تحسين إدارة التخصيص على المستويين السياسي والتقني عن طريق إسنادها لكيان مؤسسي مستقل ومتفرغ ويرتبط بأعلى سلطة تنفيذية بالدولة كما هو الحال في ماليزيا وهو ما ينعكس على الإسراع بمعدلات التخصيص، كما ويفضل تحت ظروف المملكة التوسع في برامج عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال وضع إطار تنظيمي يناسب طبيعة كل نشاط ولضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، وأخيراً فإنه يلزم مراعاة الحرص على توفير الشفافية الكاملة في عمليات الخصخصة أمام القطاع الخاص مع تفعيل الأنظمة المتعلقة بتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.

أما التوصية الرابعة فهي تتعلق بمستوى أداء القطاع الخاص ذاته ويقترح في هذا الشأن قيام الغرف التجارية الصناعية بمختلف المناطق بتوعية منتسبيها بأهمية وضرورة المساهمة في بحوث التطوير لتحسين أداء منشاتهم وقدراتهم التنافسية من خلال مناقشة مشاكل الصناعة الواحدة وتمويل الأبحاث التطويرية بأسلوب تعاوني من أجل خفض التكلفة، هذا فضلاً عن البرامج التوعوية بفوائد التكتل والاندماج وفصل الملكية عن الإدارة عبر تحول الشركات الفردية إلى شركات مساهمة، مع الاهتمام بتكوين قيادات جديدة تتبنى مساهمة المستجديات وتطوير الأداء في القطاع الخاص في المجالات المختلفة.

وختاماً فإنه هناك حاجة لتقليص دور ومساهمة القطاع الحكومي في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية إلى أقل حد ممكن وتوسيع نظيره للقطاع الخاص لأقصى حد ممكن وفق استراتيجيات وسياسات وخطط جديدة تتبنى تأمين المسيرة التنموية وفق أهداف وسياسات جديدة باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على انسيابية العلاقة بين القطاعين وتهيئة المناخ الاستثماري والتشريعي المناسب للاستثمار والتجارة من خلال شراكة حقيقية للقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ من أجل إدارة أفضل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة والمحافظة على المنجزات لمواصلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

Developing Public - Private Relationship In Saudi Arabia

The relationship between the public and private sectors tends to be characterized as a partnership that is also complementary and substitutable. This relationship spans over many aspects including legal, judicial, institutional, administrative, regulatory, and financial, while pertaining to most services provided by the government such as education and health. Meanwhile, the role played by each sector depends on the nature of the economic system and the structure of the production in a given country. As stronger relationship is achieved between the public and private sectors, not only partnership is enhanced, but also in turn leads to a sustainable development and faster economic growth.

Attributed to the experience of the early Kingdom's economic development plans, which was characterized by the dominance of public sector in economic activities and the reliance of the private sector on government for direct and indirect subsidy, a certain pattern of public private relationship has emerged. Moreover, the public sector has accounted for a rising share in the Gross Domestic Product (GDP). Due to the current economic transformation, which is accompanied by the reduction of direct and indirect subsidies, the privatization of public sector establishments and openness to the rest of the world, it is becoming very clear that economic development is now taking place in a different environment than that prevailed in the past. This apparently suggests that the type of the relationship between the private and government sectors, which existed in the past, is no longer appropriate for our present time and the future. Therefore, this relationship needs to be improved on the basis of new perspectives.

This study comprises of five chapters, starting with an introduction, followed by the second chapter "Main Characteristics and Performance Indicators of Public and Private Sectors", then the third chapter "The Current Situation of the Relationship between the Public and Private

Sectors", the fourth chapter "Privatization and Partnership between the Public and Private Sectors" and finally the fifth chapter "The Future Outlook of the Relationship between the Public and Private Sectors". The purpose of this study is to analyze the public-private relationship and the roles played by each sector, in order to identify the problems and obstacles facing this relationship and suggest ways and means to overcome these impediments, thus enhancing this relationship.

The study relied on secondary data and published reports by Saudi government and recognized international institutions. In addition, the study carried field surveys, which included three sets, covering; first the viewpoints of the Saudi businessmen toward government sector; second, the viewpoints of themselves, meaning the private sector; and third, the opinions of the government's senior officials of the relationship between the public and private sectors. In addition, the study conducted three dialogue workshops with the major businessmen in the three major cities, Riyadh, Jeddah and Dammam. Meanwhile, the study used several research methodologies including the historical analysis, the descriptive, the deductive as well as the country comparative analysis approaches. In addition, statistical Analysis was conducted in analyzing the three surveys that were included in this study.

The study concluded that the most important obstacles facing the development and enhancement of the public-private relationship can be classified in four areas; first, the security, judicial, regulatory and governmental laws; second, the communication relationship between government employees and those working in the private sector; third, the privatization; and fourth, the performance of the private sector. Concerning the first area of obstacles, 80% of investors surveyed indicated that operational cost has increased compared to five years ago, due to the increase of theft and crimes, which contributed to the rising protection cost of assets. Moreover, 85% of businessmen complained of the difficulty in predicting regulations and courts' judgments. Owing to the difficulties

related to implementation of regulations and governmental law, 57% of businessmen surveyed indicated that they refrained from investment.

With respect to the second area of obstacles under the communication relationship, 80% confirmed the existence of communication gap, pointing that it has even deepened than what it used to be five years ago. Moreover, 77% of businessmen admitted the use of unlawful means, such as bribes, in dealing with government's employees, suggesting the wide spread of administrative and financial corruption. Meanwhile, 55% of senior government officials surveyed did not know accurately the size and contribution of the private sector to GDP, or its share in the labor force. Moreover, two thirds of those officials surveyed believed it is not important to meet periodically with businessmen, obviously, this points to the lack of interest by the public sector to communicate with the private sector. The communication gap is even accentuated by the limited representation at 20% or below of the private sector in the committees concerned with the economic decisions, such as the "Supreme Authority of Tourism", and the "General Investment Authority", or no representation at all, such as the "Saudi Industrial Development Fund", "Saudi Real estate Development Fund", and "Capital Market Authority".

Regarding the third area of obstacles, the private sector continued to complain from the very slow process of privatization, largely owed to the non-existence of any timetable, whereby the different government companies are committed to proceed with the implementation. In the fourth area of obstacles, 70% of Saudi businessmen admitted that power remains concentrated in the hands of owners, which apparently denies such companies, especially the large ones, from the value that would be derived when run by professional management. In addition, 62% of those surveyed agreed that owners did not prepare their children to play the needed leading roles after them, which may lead to the collapse of some of those companies overtime.

In light of the above findings, the study suggested four main recommendations, believed to be necessary to enhance the relationship between the public and private sectors:

- 1) Expediting the implementation of service contracts between the "General Investment Authority" and other government departments, especially those related to the investment obstacles.
- 2) Increasing private sector representation by up to 50% in all committees concerned with economic decisions.
- 3) Establishing a directorate to take charge of privatization, responsible and accountable to the highest authority in the government.
- 4) The Chamber of Commerce must carry Awareness programs directed to the businessmen, with aim of improving the performance of their private companies and enhancing their competitiveness through merger, and changing family corporate to joint stock companies.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

تمهيد:

لقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973م إلى زيادة الموارد المالية في المملكة العربية السعودية مما دفع الحكومة إلى أن تأخذ على عاتقها إقامة البنى الأساسية والمشاريع الهيكلية والمؤسسات والهيئات العامة لاستثمار هذه الموارد نظراً لما يتطلبه هذا الاستثمار من عوامل ومقومات متميزة من حيث الكم أو الكيف، لا تتوفر لدى القطاع الخاص. وهذا فرض بحد ذاته تكوين القطاع العام وتطويره كمحور تنموي رئيسي. ومن جهة ثانية التزمت المملكة العربية السعودية بمبادئ الاقتصاد الحر بما ينطوي عليه من منطلقات واستراتيجيات وسياسات تتيح للقطاع الخاص المشاركة والتفاعل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا بحد ذاته ينطوي على تأكيد أهمية القطاع الخاص كمحور تنموي مهم.

ومنذ ذلك الوقت شهدت المملكة تطورات متسارعة فرضتها عوامل داخلية وخارجية أدت في مجملها للعديد من الآثار على مجمل الوضع الاقتصادي، حيث أدى انحسار الموارد المالية النفطية وخاصة في عقد الثمانينات الميلادية إلى تزايد معدلات الدين العام بصورة متسارعة، وضغط النفقات الحكومية في مجالات التعليم والتدريب والصحة والرعاية الاجتماعية، وانخفاض المخصصات الحكومية للاستثمارات الثابتة مما أدى إلى بطء عملية التنمية والتحول الاقتصادي وانخفاض الدخل، وقد ترافق هذا كله مع زيادة متسارعة في عدد السكان أدت إلى زيادة نسبة الإعالة وبالتالي انخفاض الادخار وتبعاً لذلك الاستثمار، كما تزايدت نسبة البطالة بين السعوديين وأصبحت هناك حاجة ماسة لأن تتصاعد استثمارات القطاع الخاص وهو ما حصل بالفعل للتعويض عن انخفاض الاستثمارات الحكومية وتحمل أعباء أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية خاصة في ظل تزايد الإمكانيات المالية والخبرة التي اكتسبها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الأخيرة. ومن هنا برزت مسألة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وأصبحت تشكل حيزاً متنامياً في دائرة اهتمام القطاعات الحكومية وقطاعات الأعمال على حد سواء. وضمن هذا السياق برزت قضية التخصيص ومدى أهميتها في رفع مستوى الأداء الاقتصادي للمشروعات المخصصة وتخفيف العبء عن كاهل الدولة.

إن الانتفاع من مزايا تطوير دور القطاع الخاص في تحقيق انطلاقة تنموية جديدة، يكون للقطاع الخاص دور رئيسي في صنعها، يتطلب التفاعل المتبادل والإيجابي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما يتطلب فعلاً إرادياً ومبادرات يقع عبء النهوض بها على القطاع الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء.

محتويات الدراسة:

سوف تتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل الأسس الموضوعية لقيام علاقة تفاعلية إيجابية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، حيث ستستعرض الدراسة أهم الملامح والسمات الرئيسية للقطاع الحكومي، ثم تتناول بالعرض الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص والسمات العامة له، وبعد ذلك تشرع الدراسة في استعراض مؤشرات أداء كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومقارنتهما بدول الخليج والمنطقة العربية وبقية دول العالم للتعرف على نواحي القوة والضعف ومن ثم التركيز على نواحي الإصلاح المطلوبة.

ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بسبر وتمحيص طبيعة العلاقة القائمة حالياً بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص عن طريق عمل ثلاثة استقصاءات ميدانية توزع اثنتين منها على المشتغلين بالقطاع الخاص لمعرفة تقييمهم للعلاقة مع القطاع الحكومي من جميع الأوجه، وكذا تقييمهم للدور الذي ينبغي على القطاع الخاص المبادرة للقيام به لتمتين أو اصر هذه العلاقة من خلال نقد الذات والمراجعة الفاحصة للسلبيات. بينما يوزع الاستبيان الثالث على المسؤولين في القطاع الحكومي لمعرفة آرائهم في مستوى وأهمية العلاقة مع القطاع الخاص.

وستوفر نتائج هذه الاستبيانات للفريق البحثي مؤشرات كمية عن طبيعة العوائق التي تعترض تطوير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، كما أنها ستساعد في صياغة حزمة من الاقتراحات والحلول لتطوير هذه العلاقة والسير بها إلى مستويات أكبر من حيث التنسيق والتفاعل الإيجابي.

ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بتناول برنامج خصخصة الأنشطة الاقتصادية الحكومية كونها الوجه الأهم للعلاقة المستقبلية بين الحكومة والقطاع الخاص مع إلقاء الضوء على أوجه القصور التي شابت مسيرة التخصيص واقتراح السبل المناسبة لوضعها في المسار الصحيح بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى ومرئيات المشتغلين بالقطاع الخاص والقطاع الحكومي.

وفي الختام ستحاول الدراسة بيان مداخل تطوير علاقة القطاع الخاص بالحكومة وما يتوجب على كل من المسؤولين الحكوميين والمشتغلين بالقطاع الخاص عمله من أجل وضع هذه العلاقة في المسار الذي يحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحولات اقتصادية تخدم أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هذا فستكون أبواب الدراسة كالتالي:

- (1) مقدمة تتضمن أهمية الدراسة وأهدافها.
- (2) السمات الرئيسية ومؤشرات الأداء للقطاعين الحكومي والخاص.
- (3) الوضع الراهن للعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- (4) الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- (5) الآفاق المستقبلية للعلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

مفهوم ومجالات العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص:

من الأهمية بمكان تعريف مفهوم وطبيعة ونوعية مجالات العلاقة بين القطاعيين والمستهدفة بالتطوير والتفعيل في هذه الدراسة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن العلاقة بين القطاعيين هي علاقة شراكة تنموية مستديمة وذات طبيعة تعاونية وتكاملية وإحلامية وبدرجات تختلف باختلاف ظروف كل دولة.

وتحت ظروف المملكة فإن المستهدف تحويل الاقتصاد من المركزية إلى اللامركزية وتحويل العلاقة الماضية بين القطاعيين من علاقة التابع بالمتبوع إلى علاقة شراكة إحلامية لتوسيع دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع الحكومي في التدخل بالأنشطة الاقتصادية والخدمية، بحيث يتولى القطاع الخاص المسؤولية أو الدور التنفيذي لإدارة مشروعات التنمية، ويتولى القطاع الحكومي الدور التوجيهي لمسار التنمية تجاه الأهداف المستهدفة دون التدخل المباشر في الأنشطة، ومما لا شك فيه أن أية علاقة بين أي طرفين قد تشوبها بعض المصالح المتعارضة، وأن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد السعودي في المرحلة المقبلة يتمثل في إمكانية التوفيق بين هذه المصالح وفي مدى قدرته وسرعته ومرونته في تهيئة العلاقة بين القطاعيين وبما يخدم طبيعة الأدوار والمهام المنوطة بكل قطاع وتهيئة الاقتصاد السعودي لاحتلال مركزاً مرموقاً على خريطة التنافسية العالمية.

ومما سبق فإن العلاقة التي كانت سائدة بين القطاعيين في الماضي، قد أصبحت غير مناسبة لمرحلة التحول الجديدة وفقاً للأدوار وطبيعة المهام الجديدة لكل منهم وفي إطار عملية التحول فإن ذلك يتطلب مراجعة وإعادة النظر في كافة التشريعات ذات العلاقة (المالية والتجارية والاقتصادية والاستثمارية والائتمانية والقانونية ... الخ) وعليه فإن نوعية مجالات العلاقة المستهدفة بالدراسة تتمثل في العلاقات التنظيمية والمؤسسية والهيكلية والإدارية والتخطيطية والتنفيذية أو الإجرائية والرقابية والتشريعية المالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية والتجارية والقانونية وكذلك العلاقات الاتصالية أو السلوكية والخدمية (التعليمية والصحية والأمنية والتدريبية والإعلامية والمعلوماتية والبحثية والتطويرية) وبذلك يتطلب الأمر النظرة الشمولية لمنظومة الاقتصاد الوطني ككل مع استمرارية التعديل والتطوير للعلاقة وبقدر عالي من المرونة للخطط الموضوعة والمستهدفة وسرعة الاستجابة للمتغيرات وبما يخدم إدارة عملية التنمية بكفاءة أفضل.

أهمية مشكلة الدراسة في الوقت الراهن:

لعبت الظروف والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية في الآونة الأخيرة دوراً بارزاً في ضرورة تقليل دور الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي والخدمي وتوسيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية باعتباره القطاع الأكثر كفاءة والأقل تكلفة والأكثر ربحية في إدارة المشروعات

التموية الاقتصادية مقارنة بالقطاع الحكومي، وهو الأمر الذي دعى الكثير من الدول إلى إجراء تطوير وإصلاحات هيكلية في نظمها وبنيتها الاقتصادية من أجل التوافق مع هذه المستجدات والمتغيرات العالمية لإبعاد خطر التهميش الاقتصادي والحفاظ على موقع لها على خريطة التنافسية العالمية.

ومما لا شك فيه أن الأدوار والمهام المنوطة بكل من القطاعين الحكومي والخاص في التنمية الاقتصادية تحت هذه الظروف سوف يلحقها الكثير من التغيرات كنتيجة لتحول العلاقة بينهما من علاقة التابع بالمتبوع إلى علاقة ذات طبيعة قيادية للقطاع الخاص في إدارة عجلة التنمية وذات طبيعة توجيهية للقطاع الحكومي بالتخطيط والإدارة من بعد للسياسات الاقتصادية ورقابة عملية تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار والأسواق ودون تدخل مباشر منه في الأنشطة التنفيذية الاقتصادية أو الخدمية.

وقد تباينت مستويات الأدوار والمهام المنوطة بكل من القطاعين الحكومي والخاص ودرجة الأهمية النسبية لمساهمة ومشاركة كل منهما بدور فاعل في التنمية الاقتصادية بالدول المختلفة كنتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي السائد بهذه المجتمعات وهيكل الاقتصاد الوطني ومراحل نموه وتطوره ومستويات درجة الإصلاح الهيكلي المطبق في كل من هذه الدول.

ومما سبق فإن العلاقة بين القطاعين ستتحول إلى علاقة ذات طبيعة إحلالية وتكاملية، بحيث يعمل كلا القطاعين جنباً إلى جنب في منظومة الاقتصاد الوطني كوحدة متكاملة ويتولى كل قطاع منهم دوره وفقاً لاعتبارات الكفاءة وحدها وبما يحقق معدلات أسرع للتنمية والنمو الاقتصادي.

ووضع هذا شأنه أو تلك هي طبيعته يتطلب بحث كافة المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية العلاقة بين القطاعيين واقتراح كافة السبل المؤدية لتحقيق التنسيق والتوفيق اللازم لإحداث التوازن في العلاقة بين القطاعيين وبما يضمن تحقيق معدلات أداء أفضل لكل منهما وبما يخدم الأهداف التنموية المنشودة.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة أساسية بحث وتحديد سبل تفعيل وتطوير العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص من مختلف زواياها بغية التوصل إلى المحاور الرئيسية اللازمة لرسم الاستراتيجية المستقبلية المؤدية إلى تعديل وتطوير كفاءة الأداء والأدوار المنوطة بكل منهما في سعيهما معاً لتحقيق الهدف المشترك الأسمى المتمثل في تحسين كفاءة أداء الاقتصاد الوطني ككل في ظل الحفاظ على وصيانة كافة المكاسب أو المنجزات المتحققة من مسيرة التنمية بالفترة الماضية والاستمرارية في تحسين مستويات المعيشة والرفاهية للمواطن السعودي في المستقبل.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيسي تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

(1) استعراض لمحة تاريخية عن تطور مسيرة ومساهمات كل من القطاع الحكومي والخاص في عملية التنمية بالفترة الماضية، بغية تحديد السمات الرئيسية لكل قطاع وطبيعة الأدوار والمهام لكل منهما

ومؤشرات أدائه من أجل بلورة نقاط الضعف والقوة واللازم وضعها موضع الاعتبار عند التخطيط المستقبلي لتفعيل وتنمية هذه العلاقة.

(2) تحليل طبيعة العلاقة الراهنة بين القطاعين الحكومي والخاص من مختلف زواياها والمتمثلة في علاقتها بمختلف المجالات (التنظيمية والإدارية والتنفيذية أو الإجرائية والتشريعية والرقابية والاتصالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية للموارد البشرية والرأسمالية والاقتصادية والتنافسية التجارية والخدمية التعليمية والصحية والتدريبية والتقنية والمعلوماتية والتطويرية)، وذلك بغية تشخيص وتحديد المشاكل والمعوقات الحالية بين القطاعيين من خلال نظرة شمولية فاحصة للموضع الراهن للعلاقة.

(3) في ضوء النتائج المتحصل عليها من هذين الهدفين الأول والثاني يمكن بلورة العوامل المسؤولة عن تفعيل وتطوير كفاءة الأداء والأدوار والمهام المنوطة بكل قطاع بغية التحسين والتنسيق في العلاقة بينهما واقترح عدد من التوصيات التنفيذية والمؤدية لتحسين تلك العلاقة في مختلف مجالاتها وفي نفس الوقت تؤدي لتحسين كفاءة أداء الاقتصاد الوطني ككل في المرحلة المقبلة.

الفصل الثاني

السمات الرئيسية ومؤشرات الأداء

للقطاعين الحكومي والخاص

مقدمة:

لا شك أن سبر وتمحيص العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص تتطلب أولاً الإلمام بالخواص والسمات الرئيسية لكل من القطاعين، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في هذا الفصل، بالإضافة إلى قياس الأداء لكلا القطاعين في الفترة الماضية في ضوء بعض المؤشرات المستخرجة من البيانات المنشورة.

1 - 1 القطاع الحكومي:

1 - 1 - 1 تطور الأداء الإداري للقطاع الحكومي:

يرتبط نمو القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية بعملية التنمية بالدولة. فقد جرت العادة على تقسيم نمو القطاع الحكومي إلى ثلاث مراحل حيث يكون حجم وهيكل هذا القطاع في كل مرحلة نتاج استجابة واقعية وعملية للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة آنذاك، والتي يمكن اختصارها في التالي (تريفيدي، 2002م):

استحداث الإدارة العامة (1902 - 1953 م):

يرتبط استحداث الإدارة العامة على نحو وثيق بتاريخ المملكة العربية السعودية، حيث يغطي الفترة من دخول الملك عبد العزيز آل سعود الرياض في عام 1902م إلى صدور قانون إنشاء مجلس الوزراء عام 1953م. ففي خلال هذه الفترة، انصب تركيز الإدارة على إدارة الأفراد دون محاولة إيجاد هيكل إداري مركزي. وظلت الروابط الأسرية والعلاقات الشخصية والأعراف الاجتماعية تشكل أساس تصريف مهام الإدارة في المناطق مثل نجد والإحساء وعسير. وكانت كل منطقة من هذه المناطق الثلاثة يديرها حاكم يرتبط مباشرة بالملك، وكان حكام المناطق هؤلاء يشرفون بدورهم على حكام مدن المناطق، فيما كان يوجد في كل مدينة ثلاثة مسؤولين يتولون تصريف المهام الإدارية الرئيسية، وهم الحاكم والقاضي وأمور المال.

استحداث الإدارة المركزية (1953 - 1969 م):

يعتبر المرسوم الملكي الذي تم بموجبه إنشاء مجلس الوزراء بمثابة نقطة انطلاق إنشاء الإدارة المركزية في المملكة، وتم لأول مرة إخضاع الأجهزة الحكومية بالمملكة تحت إشراف جهة واحدة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مسؤوليات الأجهزة الحكومية بالمملكة تتزايد بطريقة أسية. فقد تم إنشاء ثلاث وزارات جديدة إضافة إلى الوزارات الستة التي أنشئت قبل استحداث مجلس الوزراء، وهي وزارة المعارف التي أنشئت عام

1953م وزارة الزراعة والمياه وأنشئت في نفس العام إضافة إلى وزارة التجارة التي تم إنشاؤها عام 1954م.

لقد أتاح ارتفاع الإيرادات الحكومية نتيجة زيادة إنتاج النفط بعد الحرب العالمية الثانية، للحكومة تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين، ففي عام 1954م، بلغ إجمالي ميزانية الدولة 1.355 بليون ريال سعودي بالمقارنة مع 172 مليون ريال فقط عام 1945م. ونجم عن هذا التوسع عبئ كبير على الجهات العامة التي أوكلت إليها مهام ومسئوليات جديدة تطلبت وجود مسؤولين مؤهلين إضافة إلى ممارسات جديدة تتعلق بالهيكل الإداري وشئون الموظفين. ولم تكن هذه الجهات قادرة على توفير الموظفين المؤهلين أو إحلال الأساليب الجديدة مكان القديمة على نحو يتلائم مع المهام والمسئوليات المتزايدة. نتيجة لذلك بدأت فجوة إدارية في الظهور ثم أصبحت تتزايد بمرور الوقت. وأصبح ضعف النظام الإداري أكثر وضوحا عندما واجهت الحكومة أزمة مالية كبيرة عام 1956م كان يعتقد بأنها نجمت أساسا عن الإنفاق الزائد في ظل سياسات مراقبة مالية غير ملائمة داخل المصالح الحكومية.

لقد جعلت هذه الأزمة الحكومة تشعر بحاجة ماسة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام بالقضايا التنظيمية في سبيل تطوير نظم حديثة للإدارة العامة. وحتى يتسنى تحقيق ذلك تم بذل جهود عملية للبدء في عملية الإصلاح الإداري لكافة الأجهزة الحكومية الثلاثة من أجل استحداث إدارة مركزية راسخة في الدولة. ونتيجة لتلك الجهود تم إنشاء لجنة عليا للإصلاح الإداري تتمتع بصلاحيات وزارية عام 1963م.

استحداث إدارة التنمية (1970م - وحتى الآن):

مثل إعداد خطة التنمية الأولى وتنفيذها بداية مرحلة إدارة التنمية بالمملكة. فقد تم استحداث مجموعة كبيرة من المؤسسات العامة لزيادة سرعة عملية التنمية. وسبق ذلك إقامة جهاز حكومي مركزي وأجهزة عامة تتمتع بقدرات تخطيط مشروعات التنمية وتنفيذها. وفيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في تسهيل انطلاقة إدارة التنمية:

- نشر الأنظمة واللوائح التي تهدف إلى تطوير الأداء وزيادة الكفاءة الإدارية.
- وجود عدد أكبر من السعوديين المؤهلين للعمل في الأجهزة الحكومية نتيجة التوسع الكبير في كافة المراحل التعليمية وزيادة الكبيرة في المنح الدراسية المتاحة للخريجين في الخارج إضافة إلى توسعة مختلف البرامج التدريبية.
- استخدام الأساليب الإدارية الحديثة من قبل الأجهزة الحكومية في تصريف أعمالها.

1 - 1 - 2 النطاق الحالي لنشاطات القطاع الحكومي:

خلال العقود الثلاثة الماضية توسعت نشاطات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، نتيجة لعدد من الاعتبارات، نذكر منها: افتقار المملكة إلى مشروعات البنية الأساسية في بداية السبعينات الميلادية. وعجز القطاع الخاص عن توفير الموارد المالية والإمكانات الإدارية لتنفيذ المشاريع الاقتصادية

كبيرة الحجم خاصة في بداية التنمية الاقتصادية التي شهدتها المملكة. ورغبة الدولة في إعادة توزيع الدخل المتنامي من البترول في شكل خدمات ومنافع عامة تقدم لجميع فئات المجتمع، حيث قامت بإنشاء المشاريع الكبرى في عدد من المجالات التي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية. لهذه الأسباب مجتمعة توسعت نشاطات القطاع الحكومي، واتسع نطاق مسؤوليات الدولة، وذلك تبعاً لمتطلبات النمو الذي تشهده المملكة. ويمكن تحديد النطاق الحالي لنشاطات القطاع الحكومي (الشقاوي، 2002م) كما يلي:

1 - المصالح الحكومية:

تتمثل المصالح الحكومية في الوزارات التي تقوم بالدور الأساسي للدولة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم والصحة. وتخضع هذه الوزارات لنظام الخدمة المدنية والنظم العسكرية ولا تتمتع بالاستقلال المالي أو الإداري، كما تخضع للمعايير الرقابية واللوائح المالية المتبعة في الحكومة، ويتم تمويل مصروفاتها من ميزانية الدولة، وما تحققه من إيرادات يتم توريده لخزانة الدولة.

2- المؤسسات العامة:

تقوم المؤسسات العامة بإدارة بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لا يمكن أن تدار بنفس الطريقة التي تدار بها المهام التقليدية التي تقوم بها المصالح الحكومية. هذه المؤسسات قصد من إنشائها أن تعمل على تحقيق المصلحة العامة وفق معايير الكفاية والفعالية في الأداء. وتتميز هذه المؤسسات بأنها تتمتع في إدارتها لهذه النشاطات بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة، ولها ميزانيتها المستقلة، إلا أن هذا لا يفي رقابة الدولة على هذه المؤسسات. مثال ذلك المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الاستثمارية والتمويلية والمؤسسات التعليمية والتدريبية والاستشارية والتنظيمية.

3- الشركات الحكومية:

تقوم الشركات الحكومية بإدارة نشاطات اقتصادية، قد تملكها الدولة كاملة أو تمتلك جزءاً من رأسمالها. وتتميز هذه الشركات بالمرونة والتحرر الإداري من الروتين، كما تعمل في ظل القوانين التي تطبق على شركات القطاع الخاص. مثال ذلك شركة أرامكو السعودية، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة التعدين السعودية (معادن)، الشركة السعودية الموحدة للكهرباء، وشركة الاتصالات السعودية.

1 - 1 - 3 السمات الرئيسية للقطاع الحكومي:

لقد أدى ارتفاع مداخيل النفط خلال الثلاثة عقود الماضية إلى إحداث مجموعة من التغيرات الهيكلية، وبالتحديد في دور القطاع الحكومي، من خلال سيطرته على مقادير كبيرة من الموارد المالية. ولذا أخذ القطاع الحكومي يتوسع بشكل كبير وينمو بما يقارب 15% خلال حقبة السبعينات الميلادية لتصل مساهمته في الناتج المحلي إلى 78.72 بليون ريال في عام 1980م، ولكن نظراً لارتفاع مساهمة قطاع النفط الفعلي خلال نفس الفترة من 9.5 بليون ريال عام 1970م إلى 245.8 بليون ريال في عام 1980م فقد تراجعت مساهمة الناتج الإجمالي للقطاع الحكومي من 20.8% إلى 15.2% خلال نفس الفترة. ألا أن تراجع الناتج

المحلي للقطاع النفطي نتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال الثمانينات والتسعينات الميلادية، أدى إلى تنامي حصة القطاع الحكومي بمقدار 4% في المتوسط، ليصل إلى 22.5% في عام 1990م ومن ثم إلى 23.4% في عام 2003م (جدول رقم "1").

وقد أخذت الحكومة - وبحكم سيطرتها على الإيرادات البترولية - على عاتقها مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي الجاري للوفاء بمتطلبات التعليم والصحة والأمن وغيرها من 3.8 بليون ريال في عام 1970م إلى 86.9 بليون ريال في عام 1980م، ثم إلى 198.1 بليون ريال في عام 2003م.

وقد قامت الدولة ومن أجل التعجيل بعملية التنمية بالتدخل بشكل مباشر في إدارة المشروعات والمؤسسات التي كان بالإمكان إدارتها بشكل تجاري مثل الكهرباء والمياه والهاتف وغيرها، حيث تنامي الإنفاق الاستثماري الحكومي بالأسعار الجارية من 1.2 بليون ريال في عام 1970م ليصل إلى 66.8 بليون ريال في عام 1980م مشكلا نحو 62.8% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نفس السنة. غير أن تراجع العوائد النفطية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات الميلادية والذي ترافق مع الزيادة في الإنفاق الجاري، أدى إلى تراجع الاستثمارات الحكومية إلى 42.5 بليون ريال، أو نحو 56% في عام 1990م، ومن ثم إلى 17.5 بليون ريال بحصة 14.7% فقط من إجمالي الاستثمارات في 2003م (جدول "1").

ورغم أن الحكومة تبنت إستراتيجية الخصخصة منذ الثمانينات الميلادية عندما قامت بطرح 30% من أسهم شركة سابك للتداول العام، إلا أنها تباطأت كثيرا خلال التسعينات في الوقت الذي استمرت فيه أسعار النفط في التراجع، مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات الحكومية وكذلك الإنفاق على مشاريع البنية التحتية كالكهرباء والمياه.

ونتيجة لتضخم الجهاز الحكومي ارتفعت أعداد العمالة في القطاع الحكومي من 143.3 ألف عامل في عام 1970م إلى 715.6 ألف عامل، ومن ثم إلى 1.14 مليون عامل في عام 2002م، تمثل 14.6% من إجمالي العمالة، كما شكلت نسبة العودة في الوظائف الحكومية حوالي 83% في عام 2002م (جدول "1").

ولقد فرض هذا الوضع تنامي الإنفاق الجاري المتعلق ببند الأجور وأعمال الصيانة والتشغيل وبرامج الدعم والمعونات الأخرى مما فرض على الحكومة اللجوء إلى الاقتراض الداخلي حتى وصل الدين العام 675 بليون ريال بنهاية عام 2002م أو ما نسبته 65% من إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة.

جدول رقم (1): تطور مؤشرات أداء القطاع الحكومي (%):

السنة	مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي*	مساهمة القطاع الحكومي في إجمالي الاستثمارات**	نسبة العمالة الحكومية إلى إجمالي العمالة
1970	%21.3	%41.1	%9.4
1975	%17.4	%52.1	%12.7
1980	%15.3	%62.8	%10.4
1985	%25.6	%42.9	%12.5
1990	%22.9	%56.8	%14.4
1995	%22.7	%26.9	%13.8
2000	%23.13	%13.3	%15.0
2001	%23.62	%13.90	%14.9
2002	%24.30	%14.2	%14.6
2003	%23.2	%15.7	%12.5

* الأسعار الثابتة لعام 1999م. ** بالأسعار الجارية

المصدر:

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد (41)، 2005م.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية، 2003م.

1 - 1 - 4 تقييم فاعلية أداء الأجهزة الحكومية:

ظهرت الكثير من الكتابات الكاشفة لمشاكل الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات المتعاملين معها وبطء استجابتها للاحتياجات التنموية المتجددة، وانخفاض إنتاجيتها عن المستويات المقبولة وعجزها عن الابتكار والتجديد وعدم قدرتها على مسايرة المستجدات في التقنية، وارتفاع تكلفة الخدمة العامة نتيجة لتضخم الأجهزة الحكومية وضعف أو انعدام نظم المحاسبة الجيدة على تكاليف أداء الخدمة أو السلعة العامة أو الرقابة على جودتها.

وهناك شبه إجماع في كثير من الدراسات، والتي استخدمت مؤشرات متعددة لقياس درجة الكفاءة مثل مقدار الأرباح والخسائر، ودور تدخل القطاع العام في الاقتصاد في عجز الميزانية العامة، ونسبة العائد على رأس المال المستثمر في المشروعات العامة، والأثر على ميزان المدفوعات، على أن مستوى الأداء كان دون المستوى المطلوب ويعتبر مسئولاً عن نسبة عالية من عجز الميزانية الحكومية (البازعي، 2002م).

وقد أوجز الشقاوي (2002م) والمطيري (2002م) وتريفيدي (2002م) أهم المشاكل والمعوقات والصعوبات التي أثرت سلباً على كفاءة الأجهزة الحكومية وإعاققتها عن أداء دورها بفعالية واقتدار في ما يلي:

1- عدم تحديد الأهداف والمهام الرئيسية للكثير من الأجهزة الحكومية بشكل واضح ودقيق، بمعنى عدم وجود أدلة تنظيمية توضح المهام والاختصاصات الرئيسية لكل جهاز ومهام واختصاصات وحداته الإدارية.

2- طول الإجراءات التي تتبع في كثير من الأجهزة الحكومية لإنجاز المعاملات دون مبرر مقبول في معظم الحالات، مما أدى إلى استنزاف جهود القوى البشرية والموارد المالية ونقص الفاعلية في الأداء، نتيجة لعدم وجود أدلة شاملة مكتوبة للإجراءات توضح خطوات سير العمل في كثير من الأجهزة الحكومية، مما فتح المجال لإجتهادات الموظفين وبالتالي إختلاف الخطوات الإجرائية المتعلقة بخدمة معينة من معاملة إلى أخرى وذلك نتيجة لتعدد الاجتهادات.

3- معاناة بعض الأجهزة الحكومية من الازدواجية والتداخل والتنازع في الاختصاصات فيما بين وحداتها الإدارية من جهة وبين الأجهزة الحكومية من جهة أخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضاعة الوقت وإهدار وتشتيت الجهود والطاقات البشرية والمالية ومصروفات التشغيل

4- ضعف الوعي بواجبات ومسئوليات الوظيفة العامة، وانتشار عنصر اللامبالاة بين الموظفين في العديد من الأجهزة الحكومية، وهذا يظهر من كثرة الغياب والإجازات المرضية والاضطرارية، والتباطؤ في إنجاز الأعمال الموكلة إليهم، وضعف الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي.

5- مضي فترة طويلة على صدور العديد من الأنظمة ذات الصلة بإعمال ونشاطات الأجهزة الحكومية بحيث لم تعد تلائم متطلبات العمل، بالإضافة إلى كثرة التعديلات التي أجريت على بعض منها دون تجميع تلك التعديلات أو إعادة صياغة تلك الأنظمة وفق نظرة شمولية تراعي المتغيرات التي حدثت منذ صدورها، كما تراعي اختلاف الأسس والمنطلقات التي بنيت عليها، بالإضافة إلى عدم صدور لوائح تنفيذية وتفسيرية لكثير من الأنظمة.

6- ضعف نظم المعلومات وعدم توفرها في الوقت الملائم وبالشكل الملائم سواءً على المستوى الكلي أو القطاعي، مما يؤثر سلباً ليس على كفاءة القطاع الحكومي فحسب، بل يؤثر أيضاً على تنمية القطاع الخاص الذي يحتاج إلى المعلومات حتى تكون قرارات الإنتاج والاستثمار مستندة إلى المعرفة الملائمة.

7- ضعف نظم التقويم وغياب التركيز على الجوانب النوعية للأداء إضافة إلى ضعف الرقابة على أداء الموظفين لأعمالهم وسير العمل اليومي، وعدم وجود قواعد تنظيمية ملزمة في هذا الشأن.

8- غياب نظام فاعل للحوافز لأن القطاع الحكومي السعودي مصمم على منهج الخدمة المدنية التقليدي في غياب برنامج نظامي فيما يتعلق بالحوافز المستندة إلى معايير الأداء. ويوجد في القطاع الحكومي هيكل رواتب يفتقر إلى المرونة إضافة إلى نظام ترقيات مقيد زمنياً.

9- غياب النقاط المحورية لتنسيق السياسات العامة ومتابعتها في المملكة في مجالات متنوعة مثل تشجيع الاستثمارات والمحافظة على الطاقة وتنمية القطاع الخاص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارة النفقات الصلبة وما إلى ذلك.

10- التركيز على المدخلات أكثر من التركيز على المخرجات أو النتائج، حيث تولي الإدارات الحكومية اهتماماً بالمدخلات وتنصب الجهود على تخصيص الميزانيات وليس تحقيق الأهداف المحددة للنفقات. وهناك أمثلة ملائمة لهذا الاتجاه مثل العقود المتعلقة بقطاع المياه، حيث يتم تسديد مستحقات المقاولين بموجب حساب الكميات وعدد أمتار المواسير المستبدلة وعدد الموظفين المعيّنين وعدد الشاحنات والمعدات الأخرى. وتكمن المشكلة المصاحبة لهذا المنهج في أنه لا يولي اهتماماً بالعملاء النهائيين، أي المواطنين السعوديين. ولا يضع هذا المنهج في الاعتبار حقيقة أن المواطن يولي عناية بكمية المياه ونوعيتها أكثر من عدد المواسير المستبدلة وأحجامها.

11- غياب أو ضعف التخطيط الشامل للقوى العاملة على مستوى الدولة من منظور الربط بين الاحتياجات من التخصصات والنوعيات المعنية من الأفراد التي تتطلبها حاجة العمل من ناحية، وبين جهود التعليم والإعداد والتدريب من ناحية أخرى، الأمر الذي أنتج مشكلة العمالة الفائضة، والبطالة المقنعة في الجهاز الإداري للدولة وعدم تناسب مؤهلات وتخصصات الأفراد مع الوظائف التي يمارسونها.

1 - 1 - 5 مؤشرات أداء القطاع الحكومي:

هناك عدة مؤشرات يمكن أن تعكس أداء القطاع الحكومي بالمملكة ومقارنته بدول الخليج والمنطقة العربية ثم بدول العالم، للتعرف على نواحي الضعف والقوة في المؤسسات الحكومية ومن ثم التركيز على نواحي الإصلاح المطلوبة فيها لتحسين أداءها بما يخدم البيئة الاستثمارية بالمملكة.

1 - مؤشرات الكفاءة للمؤسسات الحكومية:

جدول (2) مؤشرات الكفاءة للمؤسسات الحكومية*

الدولة	الهدر في الإنفاق الحكومي	أداء المؤسسات الحكومية	الاستخدامات التكنولوجية	الإستقرار الإقتصادي
البحرين	5	4	3	6
مصر	7	10	7	10
الأردن	6	5	7	7
عمان	4	2	6	3
قطر	2	1	1	1
السعودية	10	8	8	2
تونس	3	6	5	9
الإمارات	1	3	2	5
اليمن	11	12	10	12

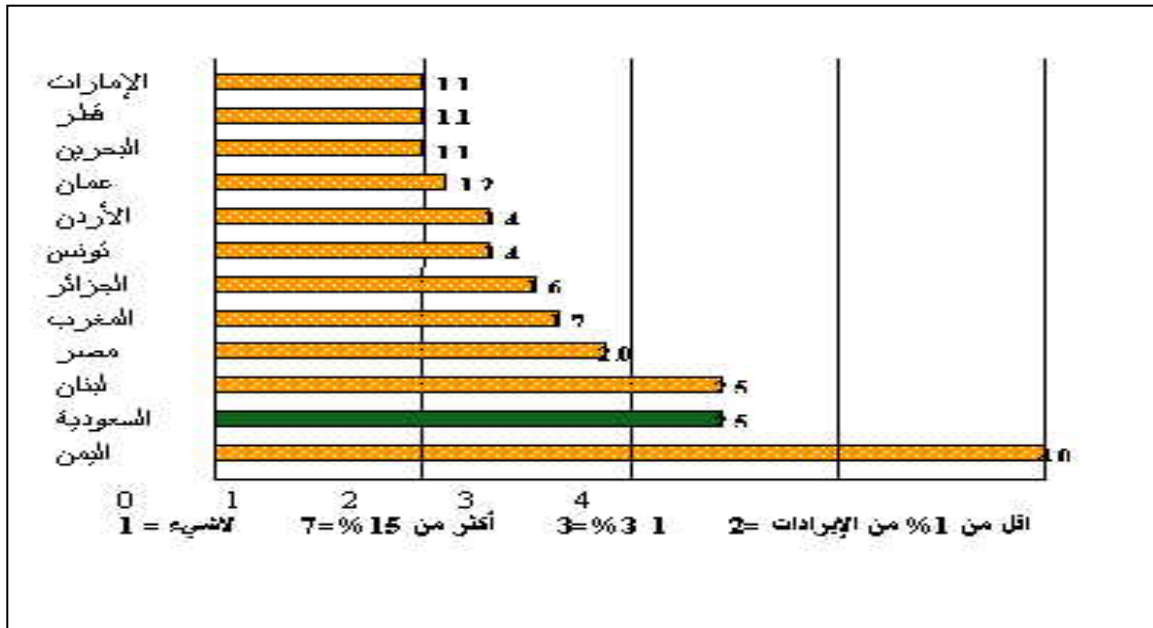
* شمل التقرير (15) دولة عربية.

المصدر: تقرير التنافسية في العالم العربي، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2005م.

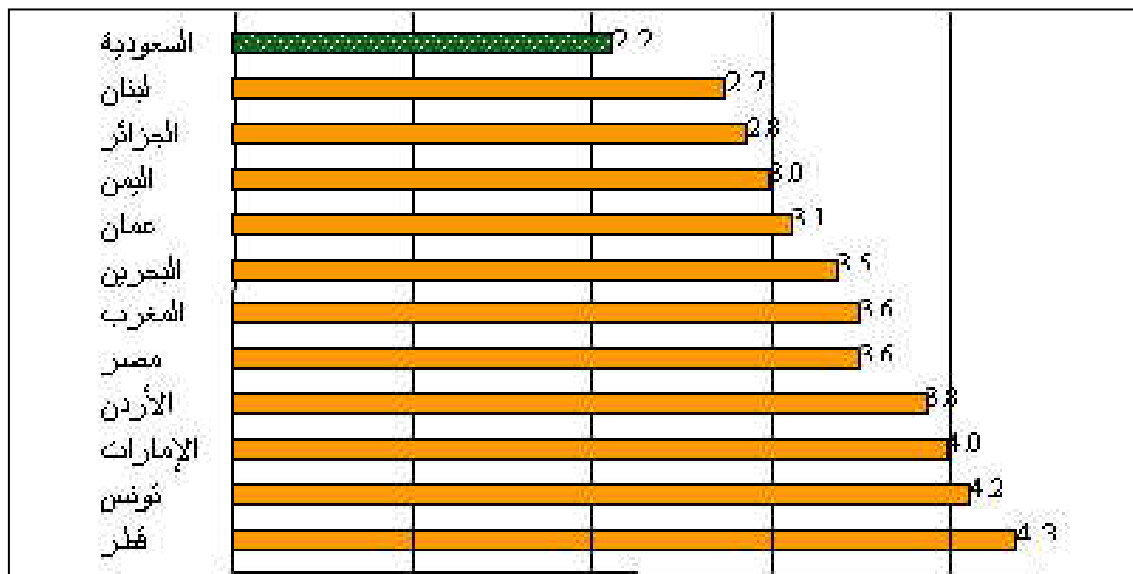
يبين الجدول (2) أن المؤسسات الحكومية السعودية تعاني من ضعف في أدائها وهيكلها. فعلى الرغم من أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد قطر من ناحية الاستقرار الاقتصادي نتيجة لانخفاض معدلات التضخم، إلا أنها تأتي في المرتبة العاشرة وهي مرتبة منخفضة جدا بين الدول العربية والخليجية من ناحية سوء استخدام الموارد الحكومية، وتعكس هدراً كبيراً في الإنفاق الحكومي في مجالات لا تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

كما أنها تحتل مرتبة متأخرة بشكل عام في أداء المؤسسات الحكومية، حيث تشغل المرتبة الثامنة بينما تحتل قطر المرتبة الأولى. ويعد الفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات العامل الأساسي وراء ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالرشوة المدفوعة للصادرات والواردات (شكل 1). كما يدخل في تقييم المؤشر عملية وضع القوانين والتي يزعم مصممو المؤشر بأنها في حالة المملكة تراعى بشكل كبير مصالح الشركات والأفراد ذوي العلاقات القوية مع هذه المؤسسات (الوساطة والقرابة). شكل (2).

شكل رقم (1)
التكلفة الإضافية للمدفوعات غير العادية على الأعمال



شكل رقم (2) كفاءة
المؤسسات الحكومية في وضع القوانين



2 - مؤشرات الإدارة الرشيدة Good Governance:

يقوم معهد البنك الدولي World Bank Institute، التابع لمجموعة البنك الدولي، بوضع قاعدة مؤشرات الإدارة الرشيدة، والتي تشمل المحاور الرئيسية التالية: محاربة الفساد، الإصلاح القضائي، الإصلاح الاقتصادي، التنمية البشرية، وقد تم تصنيف الدول في مؤشرات الإدارة الرشيدة وفق نسب مئوية تتراوح بين (صفر - 100)، حيث تدل النسبة المئوية الأعلى على وضع أفضل يضع الدولة ضمن مجموعة الدول ذات حسن الإدارة وصالح الحكم، والعكس صحيح. وبذلك ينقسم دليل المؤشر إلى خمسة مستويات من الإدارة الرشيدة، كالتالي: أعلى من 75% (ممتازة)، أعلى من 50% (جيدة)، أعلى من 25% (متوسطة)، أعلى من 10% (ضعيفة)، وأقل من 10% (ضعيفة جدا).

وقد غطت قاعدة بيانات مؤشرات الإدارة الرشيدة 209 دولة، للفترة (2002م - 2004م)، منها المملكة العربية السعودية والتي صنفت على أنها من الدول ذات الفئة العليا من الدخل المتوسط. وسيتم استعراض كل من مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر البيروقراطية ومؤشر سيادة القانون.

- مؤشر فعالية الحكومة:

يقيس مؤشر فعالية الحكومة مستوى تقديم الخدمات العامة وأداء القطاع العام. وبمراجعة وضع المملكة العربية السعودية يتبين من جدول (3) بأنها قد سجلت تراجعاً طفيفاً حيث انخفضت قيمة هذا المؤشر من 57.7% في عام 2002م إلى 55.3% في عام 2004م. وبالنسبة لترتيب دول مجلس التعاون الخليجي فقد تصدرت الإمارات برصيد (86.1%) تليها سلطنة عمان (79.3%) وقطر (78.4%) والبحرين (75.5%)، والكويت (69.2%)، وجاءت السعودية في الترتيب الأخير برصيد (55.3%).

- مؤشر البيروقراطية:

يقيس مؤشر البيروقراطية مدى تأثير السياسات غير الملائمة والإجراءات المعقدة على الإدارة الرشيدة. وبالنظر إلى جدول (3) يتضح بأن السعودية قد سجلت تراجعاً كبيراً في قيمة هذا المؤشر الذي انخفض من 56.6% في عام 2002م إلى 38.9% في عام 2004م. وبينما احتلت الإمارات الصدارة بين دول مجلس التعاون الخليجي برصيد 87.3%، تبوأَت السعودية المرتبة الأخيرة برصيد 38.9%.

- مؤشر سيادة القانون:

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى الالتزام بتنفيذ العقود، ومدى فعالية جهاز الشرطة والمحاكم بما في ذلك استقلالية القضاء ونسبة وقوع الجريمة. وبمراجعة وضع دول مجلس التعاون الخليجي كما هو موضح بالجدول (3)، نرى بأن عمان تصدرت برصيد 83.1%، تليها الإمارات 78.7%، ثم قطر 76.8%، وجاءت السعودية في الترتيب الأخير برصيد 57%.

وفي العموم فإن المملكة العربية السعودية لم تحصل على درجة ممتازة في أي من مؤشرات الإدارة الرشيدة، حيث حصلت على درجة جيدة لفعالية الحكومة، ودرجة متوسطة لتطور البيئة الإجرائية (البيروقراطية)،

ودرجة جيدة في سيادة القانون، كما جاءت في الترتيب الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي، في جميع مؤشرات الإدارة الرشيدة المشمولة في الجدول (3).

جدول رقم (3) مؤشرات الإدارة الرشيدة (%)

الدولة	السنة	فعالية الحكومة	البيروقراطية	سيادة القانون
السعودية	2002	57.7	56.6	65.3
	2004	55.3	38.9	57
الكويت	2002	64.7	65.8	74.5
	2004	69.2	55.2	67.6
الإمارات	2002	77.6	78.1	80.6
	2004	86.1	79.3	78.7
عمان	2002	73.6	70.4	67.5
	2004	79.3	64	83.1
قطر	2002	75.6	61.2	76
	2004	78.4	56.2	76.8
البحرين	2002	77.1	78.1	79.1
	2004	75.5	72.9	69.1

المصدر : مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004م.

3 - مؤشر جودة المعيشة Quality of Life Index:

جدول رقم (4) مؤشر جودة المعيشة

الدولة	مؤشر جودة المعيشة	مؤشر القوة الشرائية	الفارق
أيرلندا	1	3	2
ماليزيا	36	51	15
الكويت	55	40	15-
الصين	60	74	14
السعودية	72	49	23-
الهند	73	96	23

المصدر : مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004م.

يربط مؤشر جودة المعيشة بين عدة عناصر بناء على استبيانات عن محددات المعيشة في الدول المختلفة.

وتدخل في قياس هذا المؤشر تسعة عناصر رئيسية وهي:

- الثروة: بقياس متوسط نصيب الفرد من الدخل مرجحاً بالقوة الشرائية.
- الاستقرار السياسي والأمني: بقياس عدة تصنيفات عن الاستقرار السياسي.
- الحياة الأسرية: بقياس معدل الطلاق.
- الحياة الاجتماعية.

- المناخ والموقع الجغرافي للنفرة بين أثر الطقس على جودة الحياة والأداء الاقتصادي.
- الأمن الوظيفي: بقياس معدل البطالة.
- الحرية السياسية: بقياس عدة تصنيفات عن الليبرالية السياسية والحضارية.

نجد أن المملكة تحتل مرتبة ضعيفة من ناحية جودة المعيشة، حيث حصلت على ترتيب 72 من 111 دولة تم تقييمها، بينما تحتل الكويت المرتبة 55، إلا أن الأهم من ذلك عند النظر إلى هذا الجدول هو الفارق بين التصنيف في جودة المعيشة والترتيب في مستوى الدخل، مما يعكس فعالية استخدام الثروة في الدولة. فمثلاً نجد أن أيرلندا تحتل المرتبة الأولى في جودة المعيشة رغم أنها تحتل المرتبة الثالثة في مستوى القوة الشرائية للدخل، مما يعكس كفاءة عالية جداً في استخدام ثروتها القومية لتوفير خدمات ومستوى معيشة أفضل مما يستطيع دخلها توفيره، أما السعودية فتحتل المرتبة 72 في جودة المعيشة وهو مستوى أقل بكثير من ترتيبها في القوة الشرائية لدخلها عند 49، مما يعكس نقصاً في كفاءة استخدام الموارد المالية في دعم جودة المعيشة وتوفير الخدمات والبيئة الاستثمارية المناسبة للعمل والنمو.

1 - 2 القطاع الخاص

لقد قامت الحكومة السعودية خلال العقود الثلاثة لماضية بتبني العديد من السياسات والحوافز والمبادرات التنظيمية الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص وتوسيع دوره في الاقتصاد الوطني. وقد تنوعت وسائل الدعم الحكومي للقطاع الخاص فبالإضافة إلى توفير البنى التحتية، قدمت صناديق التمويل الحكومية القروض الميسرة لمنشآت القطاع الخاص بما يدعم قدرتها الاستثمارية. وقد بلغ مجموع القروض التي قدمتها منذ بدء ممارسة أنشطتها إلى نهاية 2003م نحو 301.4 بليون ريال، في حين شكل رصيد القروض القائمة نحو 153.4 بليون ريال في نفس العام. ولقد تنوعت نشاطات هذه الصناديق لخدمة القطاعات المختلفة بما يتلاءم مع إستراتيجية تنويع الهيكل الاقتصادي للمملكة، إذ بلغ حجم القروض التي قدمها صندوق التنمية العقارية منذ تأسيسه نحو 130.6 بليون ريال، يليه البنك الزراعي بنحو 67.6 بليون ريال بنهاية عام 2003م، أما حجم القروض التي قدمها صندوق الاستثمارات العامة منذ تأسيسه فقد وصل إلى 63.9 بليون ريال، ومن ثم صندوق التنمية الصناعي بنحو 31.2 بليون ريال، وأخيراً بنك التسليف بنحو 7.8 بليون ريال أيضاً في نهاية عام 2003م، كما شجعت حكومة المملكة القطاع الخاص من خلال الحماية الجمركية والإعفاء الجمركي وتأمين الخدمات بأسعار مدعومة والحصول على أراضي بأجور رمزية، وكذلك تفضيل الحكومة للمنتجات الوطنية في تأمين مشترواتها.

وقد انعكست هذه المبادرات المختلفة على أداء القطاع الخاص حيث شهد نمواً بمعدل حقيقي سنوي قدره 4.3% في الفترة بين 1999 و 2003م، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من 42.2% في عام 1999م إلى 43.8% في عام 2003م. أما فيما يتعلق بالاستثمارات، فقد شكلت حصة القطاع الخاص نحو 74% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في عام 2003م. غير أن البطئ في تحسن بيئة الاستثمار قد ساهم في تدني معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع الخاص الذي بلغ 2.3% فقط خلال الفترة من 1999م وحتى 2003م. وبالرغم من التطورات الإيجابية التي حققها القطاع الخاص، إلا أنه لا يزال يواجه عدداً من التحديات أبرزها محدودية تنوع القاعدة الإنتاجية، صعوبة توفير فرص العمل للأعداد الكبيرة من السعوديين الداخلين إلى سوق العمل، إلى جانب حاجته لتطوير قدرته التنافسية لمواجهة المنافسة العالمية.

1 - 2 - 1 هيكل القطاع الخاص:

لقد ارتفع خلال العقود الثلاثة المنصرمة عدد المصانع من 199 مصنعا في عام 1970، إلى 3650 مصنعا عام 2003م. كما زاد عدد الشركات العاملة في القطاع الخاص والتي تجاوز عدد العاملين فيها 20 شخصاً، من (923) شركة عام 1970 إلى نحو (12489) شركة عام 2003، وقد ارتفع إجمالي العمالة في هذا القطاع من حوالي (1.382) مليون عامل في عام 1970، إلى (6.16) مليون عامل في عام 1999، ليصل

إلى 6.68 مليون عامل في عام 2003، في حين ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة من 85.9% في عام 1999م إلى 87.5% في عام 2003م.

جدول رقم (5) المؤشرات الرئيسية لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

المؤشر	1970	1999	2003
عدد المصانع العاملة	199	3123	3652
عدد شركات القطاع الخاص	923	9302	12489
الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي *	13%	43%	44%
الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي *	38%	64.6%	65.4%
الإسهام في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت **	39%	77.9%	70%
العمالة في القطاع الخاص (مليون)	1.382	6.161	6.688
نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة	90.61%	85.85%	87.5%

* بالأسعار الثابتة لعام 1999م.

** بالأسعار الجارية.

المصدر: (1) مصلحة الإحصاءات العامة، 2003م. (2) مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد (41)، 2005م.

ولقد مثل الانتشار الكبير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السمة الرئيسية للقطاع الخاص، حيث شكلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 93% من عدد المنشآت المرخصة في عام 2004، والتي بلغت 693 ألف منشأة، وتشير الخطة الخمسية السابعة إلى أن 75% من العمالة الأجنبية متركزة في المنشآت الخاصة صغيرة الحجم، كما وتجدر الإشارة هنا إلى أن السمة الهيكلية الرئيسية للقطاع الخاص تتمثل في التباين الواضح بين الشركات والمؤسسات الكبيرة والصغيرة بشأن معدلات الربحية. ففي حين حققت الشركات الكبيرة عائد إجمالي على المبيعات قدره 14.2% فإن هذا العائد لم يتجاوز 4.4% للمنشآت الصغيرة. كما بلغ معدل العائد على الأصول نحو 5.4% للمنشآت الصغيرة بالمقارنة مع 18.7% للشركات الكبيرة، مما يدل على تدني مستويات الربحية والكفاءة في المنشآت الصغيرة.

جدول رقم (6) مقارنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة

المؤشر الاقتصادي	المنشآت الكبيرة	المنشآت الصغيرة
المبيعات لكل موظف (ألف ريال)	486.0	158.0
معدل العائد الإجمالي على المبيعات (%)	14.2	4.4
معدل العائد على الأصول (%)	18.7	5.4

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، مسح مؤسسات القطاع الخاص لعام 1420هـ.

كما شكلت حصة منشآت تجارة الجملة والتجزئة نحو 48% من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة، تليها منشآت الأنشطة الزراعية بنحو 14%، بينما وصلت نسبة منشآت الصناعات التحويلية حوالي 13% فقط. أما منشآت الفنادق والمطاعم فقد مثلت 9%، ومن ثم بقية الأنشطة بنحو 16%. لذا وبعد مرور ثلاث عقود من بداية خطط التنمية، لا تزال بنية الاقتصاد تعكس الصورة التقليدية للاقتصادات النامية، التي لم تحقق بعد عملية التحول إلى الاقتصاد الصناعي والخدماتية التقنية.

جدول رقم (7) منشآت القطاع الخاص حسب الأنشطة

القطاع	العدد	% من الإجمالي
تجارة الجملة والتجزئة	330638	48%
الزراعة والصيد	88066	14%
الصناعات التحويلية	64245	13%
الفنادق والمطاعم	114284	9%
بقية الأنشطة	692826	16%
الإجمالي		100%

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، مسح مؤسسات القطاع الخاص لعام 1420هـ.

وفي جانب الاستثمار استأثر القطاع العقاري بنحو 28.5% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، بينما بلغت حصة الصناعة باستثناء الصناعات البتروكيمياوية وتكرير النفط 6.6% فقط، يليه قطاع التجارة بنحو 5%، الخدمات المالية 4.2%، الزراعة 3.5% ومن ثم الخدمات الاجتماعية بنحو 2.1%. أن تدني نسبة المنشآت الصناعية من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة وكذلك محدودية حصة هذا القطاع من إجمالي الاستثمارات يمثل تحدياً كبيراً أمام المملكة نحو تنويع هيكلها الاقتصادي، وهو ما يدعو إلى تطوير الشراكة ما بين القطاع العام والخاص تجاه تحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص وبالذات قطاع الصناعة التحويلية.

جدول رقم (8) توزيع استثمارات القطاع الخاص حسب النشاط (بليون ريال)

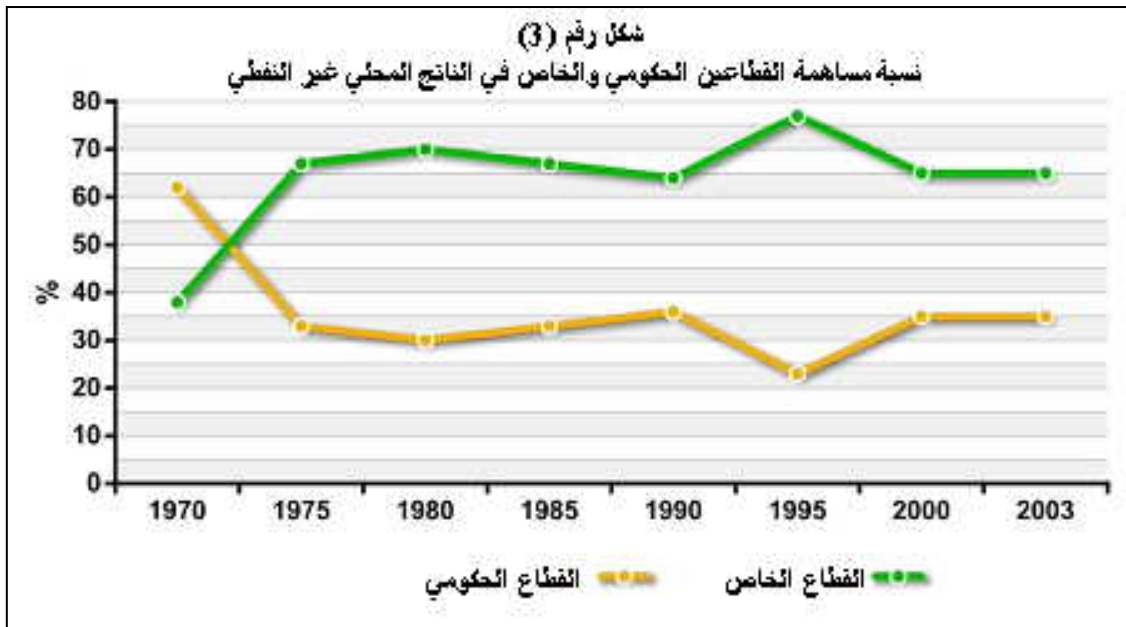
نوع النشاط	حجم الإستثمار	نسبة الإسهام
الخدمات العقارية	30	28.5%
الصناعة (ماعدا الصناعات البتروكيمياوية والنفط)	7	6.6%
التجارة	5.3	5%
الخدمات المالية	4.4	4.2%
الزراعة	3.7	3.5%
الخدمات الاجتماعية	2.2	2.1%

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، مسح مؤسسات القطاع الخاص لعام 1420هـ.

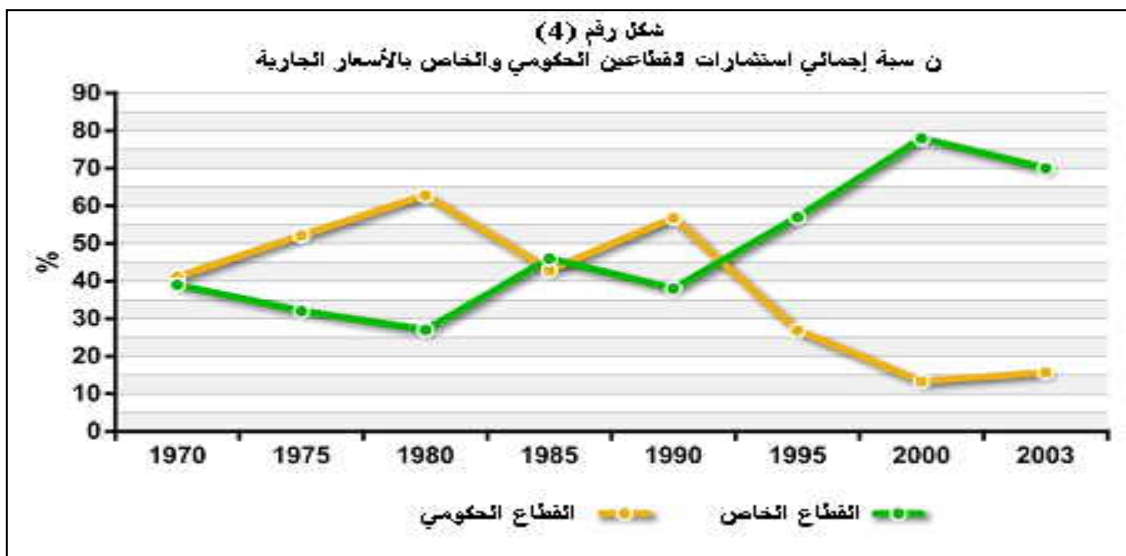
1 - 2 - 2 أداء القطاع الخاص:

لقد شكل الدعم المالي الذي قدمته صناديق التمويل الحكومية إلى جوانب الحوافز الأخرى قفزة كبيرة في دور القطاع الخاص حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة من 38% فقط في عام 1970 إلى 70% في عام 1980 إلا أن التسعينات شهدت نمواً بسيطاً في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي إذ ارتفعت إلى 77% في عام 1995، ومن ثم انخفضت إلى 65% في عام 2003م، وهو ما يعكس بشكل جلي الحاجة إلى مبادرات جديدة وأساليب جديدة تتناسب وطبيعة المرحلة الحالية (شكل رقم 3). وفي الوقت الذي بدأت فيه استثمارات القطاع الحكومي في التراجع من منتصف الثمانينات، شهد العقدين الماضيين قفزة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص التي نمت مساهمتها في إجمالي الاستثمارات من نحو 39% في عام 1980 إلى نحو 77.9% في عام 1999م، بيد أن معدل النمو قد تباطأ خلال السنوات الأربع الماضية بنحو 2.3% والتي على إثرها تدنت مساهمة استثمارات القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات إلى نحو 70% في عام 2003م (شكل رقم 4)

لقد أدى تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 3.8% ما بين عامي 1997 و 1998 ومن ثم نموه بشكل بطيء خلال الفترة ما بين 1998 و عام 2003 بنحو 1.2% سنوياً مع غياب الفرص الاستثمارية خلال السنوات الماضية إلى تباطؤ الاستثمارات الخاصة، كما أدى القصور في تطوير البيئتين القانونية والمالية، محدودية العمالة الماهرة والمتخصصة، والانخفاض في القوة الشرائية مع تراجع مستوى دخل الفرد إلى التأثير سلباً على مسيرة الاستثمار للقطاع الخاص.



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد (41)، 2005م.



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد (41)، 2005م.

وعموماً فإنه يمكن القول بأن القطاع الخاص قد تطور خلال الثلاث عقود الماضية تطوراً كبيراً، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبات ومعوقات تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وتزيد تكاليفه الإنتاجية وتضعف قدراته التنافسية.

ويمكن إجمالي تلك الصعوبات والمعوقات في مجموعتين:

تمثل المجموعة الأولى جملة التحديات المتعلقة ببيئة الأعمال، أما المجموعة الثانية فهي تمثل التركيبة الداخلية للقطاع الخاص والتي تعكس جوانب القوة والضعف على مستوى مختلف النشاطات للقطاع الخاص المتمثلة في معدلات النمو وكذلك في الجوانب المالية والتنافسية، ومدى تأثير المشاركة مع القطاع الحكومي على مستوى أدائه، ومدى قدرة كل نشاط على توفير الفرص الوظيفية، وبالذات للسعوديين الداخلين إلى سوق العمل.

إن أحد المصاعب التي تواجهها نشاطات القطاع الخاص وتحد من تطوره ونموه هو النظرة له على أنه نسيج واحد أو كتلة واحدة متجانسة ولذا تأخذ الكثير من القرارات والسياسات الحكومية صفة العمومية في التطبيق على جميع قطاعاته وأنشطته على حد سواء.

وحقيقة الأمر أن القطاع الخاص يمثل أحجاماً مختلفة من مؤسسات صغيرة الحجم وشركات كبيرة وأنشطة مختلفة تتباين فيما بينها في معدلات العائد والربحية ومستوى تدخل القطاع الحكومي في القطاع، ولذا يلزم قياس معايير أداء القطاعات الإنتاجية كل على حدة للاستعانة بها كمؤشر مهم عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة المؤثرة على نشاطات القطاع الخاص.

1 - 2 - 3 معايير أداء القطاعات الإنتاجية:

بناء على ما توفره مصلحة الإحصاءات العامة من خلال المسح السنوي للمؤسسات التجارية على مستوى جميع مناطق المملكة، فقد تم تحديد معدل النمو الاقتصادي، ومستويات التوظيف السنوية الإجمالية وتلك الخاصة بالسعوديين، ومتوسط الأجور ومن ثم إجمالي هامش الربح أساساً للتعرف على إنتاجية كل قطاع وكذلك من أجل المقارنة القطاعية. وحيث أن اهتمام هذه الدراسة محصور بالنواحي الهيكلية التي عادة ما تتغير ببطء وليس بمستوى التغير الحالي، فإن محدودية الفترة الزمنية لهذه الإحصاءات العامة حتى نهاية عام 2001م لا تقلل من أهمية النتائج المستخلصة.

ويشمل استبيان مصلحة الإحصاءات العامة تسع قطاعات إنتاجية، وهي:

1. قطاع التجارة بالجملة والتجزئة.

2. قطاع الصناعة.

3. قطاع الإنشاء والتشييد

4. قطاع النقل والاتصالات

5. قطاع الكهرباء، الغاز والمياه.
6. قطاع الفنادق والمطاعم.
7. قطاع العقار.
8. قطاع البنوك والتأمين.
9. قطاع النفط والتعدين.

وكما هو واضح فإن النشاطات التي شملتها مسوحات مصلحة الإحصاءات العامة في الفترة من 1998 إلى 2001، تغطي معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يزاولها القطاع الخاص باستثناء قطاع الزراعة، ولقد بلغ متوسط إجمالي القيمة المضافة لهذه القطاعات في الفترة (1998م - 2001م) حوالي 67% من إجمالي الناتج المحلي، بعد استبعاد الخدمات الحكومية بما فيها الاجتماعية. وباستثناء قطاع النفط والتعدين الذي حقق تراجعاً في نموه الحقيقي بنسبة 3.5% خلال تلك الفترة، فإن بقية القطاعات حققت معدلات نمو إيجابية تراوحت ما بين 1.72% لقطاع التشييد والبناء و 7.33% لقطاع الكهرباء والغاز والمياه.

وفي حين شكلت حصة قطاع النفط والتعدين 25.88% من إجمالي الناتج المحلي، فإن قطاع الكهرباء والغاز والمياه كان الأقل ما بين القطاعات بنحو 1.65%. وجاءت حصة قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنحو 8.32%، يليه قطاعي تجارة الجملة والتجزئة وكذلك المطاعم والفنادق مجتمعين بنسبة 8.19%، ثم قطاع العقار بنحو 7.08% وقطاع التشييد والبناء بنحو 6.78%. وإذا ما تم استثناء قطاع النفط ذو الكثافة الرأسمالية العالية، فإن إجمالي الناتج المحلي للقطاعات الأخرى شكل 33% من إجمالي الناتج المحلي.

لقد ارتفعت أعداد العمالة في القطاعات غير النفطية التي شكلت 33% من إجمالي الناتج المحلي في عينة المسح من 2.3 مليون عامل في عام 1998 إلى 2.5 مليون عامل بنهاية عام 2001، أو بزيادة قدرها 247.162 ألف عامل خلال فترة الثلاث سنوات. وإذا ما تم احتسابها على أساس المتوسط السنوي خلال الفترة فإن عدد الوظائف التي تم استحداثها يكون قد بلغ 82.387 ألف وظيفة سنوياً، ويعتبر هذا الرقم متدنياً إذا ما قورن بعدد الداخلين إلى سوق العمل والذي يتراوح ما بين 120 و 140 ألف شخص سنوياً. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، إذ أن عدد الوظائف التي تم شغلها من قبل السعوديين خلال فترة الثلاث سنوات وصل إلى 82.169 ألف وظيفة فقط في عام 2001م أو بمعدل سنوي يقدر بنحو 24.390 ألف وظيفة.

وإذا ما تم اعتبار أن القطاع الحكومي وصل إلى درجة الاكتفاء من حيث التوظيف وكذلك محدودية الفرص الوظيفية التي يوفرها قطاع الزراعة فإن هذا يعني أن القطاعات الإنتاجية غير النفطية في المملكة وعلى أساس معدل النمو الذي تحقق في فترة الدراسة بنمو 4.1% يمكنها استحداث وظائف للسعوديين بنسبة 23% فقط من الداخلين إلى سوق العمل. إن تركيبة القطاع الإنتاجي للاقتصاد السعودي كما يحددها هيكل الإنتاجية للفترة ما بين عام 1998 و 2001م، والتي لا تختلف عنها لفترة قريبة سابقة أو حتى في الفترة الحالية حيث أن عملية التحول الاقتصادي تأخذ زمناً أطول توضح بأن قابلية خلق الوظائف عند معدل نمو اقتصادي

سنوي بنحو 4.1% لا يفي باستيعاب الداخلين إلى السوق من السعوديين، كما أن كل وظيفة يتم استحداثها
لعامل سعودي يقابلها وظيفتين لغير السعوديين.

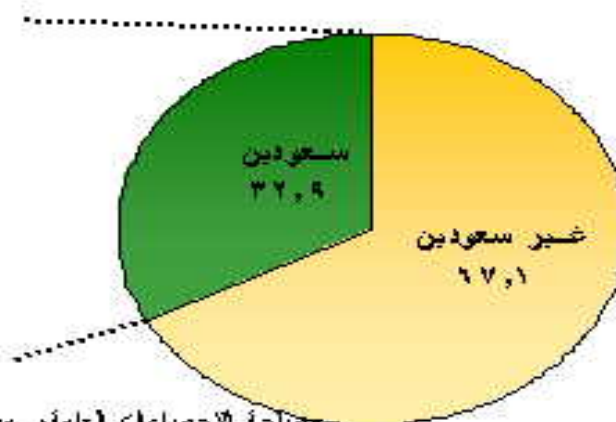
جدول رقم (9) المؤشرات الاقتصادية الإجمالية

1998	1999	2000	2001	المؤشرات
2,301,383	2,292,240	2,442,718	2,554,869	إجمالي عدد العاملين (بالمليون)
522,596	504,799	573,683	607,426	سعوديين
1,778,787	1,787,441	1,869,035	1,947,443	غير سعوديين
81,092	78,391	87,368	89,283	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
35,236	34,198	35,767	34,946	متوسط الأجور (ريال سعودي)
664,622	704,580	827,370	849,249	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
463,283	454,868	315,213	322,540	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
201,339	249,712	512,157	526,709	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

جدول رقم (10) السعودية والربحية في القطاعات الإنتاجية

القطاع	عدد السعوديين بالآلاف
تجارة التجزئة و الجملة	39,183
الصناعة	15,247
البناء و التشييد	9,502
النقل و الاتصالات	6,104
الكهرباء و الغاز و المياه	4,969
الفنادق و المطاعم	2,901
البنزول و الفنادق	2,612
العقارات	1,651
البنوك و التأمين	3,499
الإجمالي	82,169



مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 1 قطاع تجارة الجملة والتجزئة:

نمى قطاع تجارة الجملة والتجزئة بالإضافة إلى المطاعم والفنادق خلال الفترة محل الدراسة بنسبة 5.3% سنوياً في المتوسط فيما بلغت مساهمته 7.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين يمثل نشاط الاستيراد دوراً كبيراً في هذا القطاع، فإن تنامي الواردات وبالذات في السلع الاستهلاكية والكمالية، ظل يشكل ضغطاً على ميزان المدفوعات الذي سجل عجزاً كبيراً خلال الفترة محل الدراسة قبل أن تصل أسعار النفط إلى مستويات عالية.

وبناءً على نتائج المسوحات للعينة محل الدراسة للفترة المعنية، فقد ارتفع عدد العاملين عن مستواه في عام 1998م بنحو 116.646 ألف موظفاً ليصل إجمالي العاملين إلى 1.048.749 مليون عامل بنهاية عام 2001م، وبينما شكلت نسبة السعوديين في هذه الزيادة نحو 26.7% فقد بلغت نسبة السعودة في هذا القطاع 24.6% بنهاية عام 2001م، وفي الوقت الذي ارتفع عدد المؤسسات بنحو 57620 مؤسسة وصل متوسط عدد العاملين للمؤسسة الواحدة 3 أفراد، مما يشير بوضوح إلى صغر معظم المنشآت العاملة في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك فإن مستوى الأجور في هذا القطاع كان منخفضاً ويتراوح بين 1692 - 1799 ريال في الشهر وذلك نتيجة لانخفاض مستوى المهارات المطلوبة في هذا النشاط. أما من ناحية الأداء المالي، فقد وصل إجمالي هامش الربح إلى مستوى متواضع بنحو 14%، مما يعيق من اجتذاب السعوديين ذوي المهارات العالية نحو هذا القطاع. بيد أنه من الأسهل نسبياً سعودة بعض الوظائف، ويمكن أن يتم ذلك بنجاح كبير خصوصاً إذا ما شغلت العمالة النسائية ذات المهارات المحدودة والعاطلة عن العمل حالياً تلك الوظائف التجارية والإدارية المرتبطة بهذا النشاط.

جدول رقم (11) المؤشرات الاقتصادية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة

1998	1999	2000	2001	البيان
932,103	952,817	994,523	1048,749	إجمالي عدد العاملين (بالآلف)
218,917	227,118	243,505	258,100	سعوديين
713,186	725,699	751,018	790,649	غير سعوديين
18,930	19,520	20,570	21,588	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
20,309	20,487	20,683	20,585	متوسط الأجور (آلف ريال سعودي)
207,587	223,441	233,815	245,898	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
186,669	191,323	17,581	211,543	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
20,918	32,118	33,318	34,355	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)
286,577	295,675	329,777	344,197	إجمالي عدد المؤسسات

متوسط عدد الموظفين بكل مؤسسة	3.0	3.0	3.2	3.3
------------------------------	-----	-----	-----	-----

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م

1 - 2 - 3 - 2 قطاع الصناعات التحويلية (غير النفطية):

يعتبر أحد أكثر القطاعات نمواً في الاقتصاد السعودي، حيث نمت الناتج الإجمالي الفعلي له بنسبة 6.1% سنوياً خلال فترة الأربع سنوات المنتهية بعام 2001، إلا أن مساهمته لا تزال محدودة بنحو 8.32% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة، وإن كانت نسبة مساهمته قد ارتفعت من 5% في عام 1995. إضافة إلى ذلك، فإن معامل الارتباط بين هذا القطاع والقطاعات الرئيسية الأخرى من عقار وتجارة وخدمات كان عالياً، أي أن نموه يدفع ويتداخل مع نمو القطاعات الأخرى بشكل كبير. ولقد حظي هذا القطاع بنسبة كبيرة من التمويل الحكومي الميسر والذي يتراوح ما بين 20% إلى 25% من إجمالي التمويل المقدم للقطاعات المختلفة في المملكة من الصناديق الحكومية.

جدول رقم (12) المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية

1998	1999	2000	2001	البيان
484,832	491,876	522,211	549,207	إجمالي عدد العاملين (بالألف)
83,889	86,661	93,699	99,136	سعوديين
400,943	405,215	428,512	450,071	غير سعوديين
15,797	16,304	16,459	17,036	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
32,583	33,147	31,518	31,019	متوسط الأجور (ألف ريال سعودي)
145,997	147,812	157,123	169,018	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
116,157	120,088	124,800	129,787	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
29,840	27,724	32,323	39,231	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

واستناداً على مسوحات مصلحة الإحصاءات العامة فقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع بنحو 484.832 ألف عاملاً ليصل إلى 549.207 ألف عاملاً بنهاية عام 2001. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، إنه رغم هذه الزيادة الكبيرة فقد بقيت حصة السعوديين من زيادة العمالة في العينة التي تم مسحها متدنية بنسبة 31% من الإجمالي، لتصل نسبة السعودة في القطاع إلى 18% فقط بنهاية عام 2001م. وباستثناء الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية مثل شركة سابك، فإن طبيعة الصناعات في هذا القطاع تقليدية و ذات كثافة عمالية عالية، وهو ما يدل على متوسط الأجر الشهري الذي بلغ 2585 ريال في عام 2001، إذ أن معظم العاملين هم من ذوي المهارات البسيطة والمحدودة. وفي حين بلغ متوسط إجمالي هامش الربحية للقطاع الصناعي غير النفطي 23.2%، إلا أن مستويات هامش الربحية للشركات البتروكيمياوية المدرجة في سوق الأسهم مثل سابك أو المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي تصل إلى مستويات أعلى تتراوح بين 35-80%، حيث تختلف حسب الحجم و الدورة الاقتصادية. ويشكل هذا التباين بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المتمثلة في الصناعات المرتبطة بالغاز وتلك ذات الكثافة العمالية تحدياً كبيراً، فيما يتعلق بخلق الوظائف. ففي جانب

الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية يتم تحقيق العائد وكذلك النمو ولكن بعدد محدود من خلق الوظائف، أما في جانب الصناعات التقليدية، فمستويات العائد فيها متواضعة في نفس الوقت التي توفر فيه فرص عمالة بمهارات متدنية وأجور لا تتناسب مع المستوى المعيشي للسعوديين، ولذلك لا تشكل جاذبية للعمالة السعودية.

1 - 2 - 3 - قطاع البناء والتشييد:

يعتبر قطاعاً حيويًا في أي اقتصاد حيث يؤثر على النشاطات الاقتصادية الأخرى من خلال ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ولقد نمت هذا القطاع في الفترة المعنية بمسوحات مصلحة الإحصاءات العامة بنسبة 1.42% ليشكل 6.60% من إجمالي الدخل المحلي خلال نفس الفترة. بيد أن هذا القطاع يرتبط ارتباطاً قويا بتقلبات أسعار البترول والتي تنعكس على حجم العقود الإنشائية التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص، مما يعرض أرباح الشركات التي تعمل في هذا القطاع للكثير من التقلبات وأحياناً حتى الخسارة في بعض السنوات. وبالنسبة للعينة التي شملها المسح فقد ارتفع عدد العمالة عن مستواه في عام 1998م بنحو 26279 عامل ليصل إلى 461.106 ألف عامل بنهاية عام 2001. ولقد شكل السعوديين من هذه الزيادة نحو 9.502 عامل (36%) لتصل نسبة العودة في هذا القطاع إلى 10.2% فقط. أما على مستوى إجمالي العمالة في هذا القطاع التي تتصف بتدني مستوى المهارات فإنها تشكل حوالي نحو 15% من إجمالي سوق العمالة بالمملكة. ولذا كما تبين فإن النمو في هذا القطاع يصاحبه نمواً في الطلب على العمالة الأجنبية غير الماهرة بشكل أكبر بكثير من الطلب على العمالة المحلية الماهرة من مهندسين ومدراء مشروعات.

كما أنه من الملاحظ بقاء مستوى الأجر الشهري متدنياً عند نحو 2072 ريالاً رغم ارتفاع نسبة السعوديين في الزيادة العمالية (36%) خلال الفترة محل الدراسة عن مستواها في إجمالي القطاع (10%). أما من ناحية الأداء المالي فقد بلغ إجمالي هامش الربح نحو 15.5%، إذ أنه أقل من المتوسط بالنسبة للقطاعات الأخرى. و في حين أن غالبية العمالة في هذا القطاع من ذوي المهارات المتدنية وهذا ما يفسر تدني متوسط الأجر الشهري. لذا فإن المستوى المنخفض لإجمالي هامش الربح يجعله من غير متوقع أن يسهم هذا القطاع في خلق وظائف بأعداد كبيرة للسعوديين وبمستويات أجور جذابة.

جدول رقم (13) المؤشرات الاقتصادية لقطاع البناء والتشييد

1998	1999	2000	2001	البيان
434.827	439.345	444.480	461.106	إجمالي عدد العاملين (بالآلاف)
27426	37955	41382	46928	سعوديين
397401	4401390	403098	414178	غير سعوديين
10.432	10.546	11.120	11.470	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
23.991	24.004	25.018	24.875	متوسط الأجور (ألف ريال سعودي)
49.805	49.863	53.794	55.570	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
42.521	42.368	45.361	46.981	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
7.284	7.495	8.433	8.589	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 4 قطاع النقل والاتصالات:

ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي من 4.4% في عام 1995م إلى 4.9% في عام 2001م، كما نمت بالأسعار الثابتة في الفترة المعنية بالدراسة ما بين 1998 و 2001 بنسبة 5%. ويشكل هذا القطاع في فترة المسح خليطاً من المؤسسات الحكومية مثل الهاتف، الخطوط السعودية، السكك الحديدية، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص مثل شركة النقل البحري، والنقل الجماعي، وغيرها والتي في معظمها صغيرة مقارنة بالمؤسسات الحكومية. وفي حين بدأت الحكومة في تخصيص قطاع الهاتف، إذ تم إنشاء شركة الاتصالات السعودية، فإن آفاق الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص تبدو مشجعة في معظم أنشطة هذا القطاع. وفي خلال الفترة التي تناولتها المسوحات التي قامت بها مصلحة الإحصاءات العامة، ازداد عدد العاملين بهذا القطاع بنحو 9405 عاملاً، كما شكلت نسبة السعودة في هذه الزيادة نحو 65% لتصل نسبة السعودة في إجمالي القطاع إلى 36.5% في عام 2001م. وبالنظر إلى التدخل الحكومي المباشر في هذا القطاع من خلال التسعيرات المحددة إلى جانب تدني كفاءة القطاع الحكومي في إدارة هذا القطاع على أسس تجارية، فإن مستوى إجمالي هامش الربح كان متدنياً ليلتزم 4.8% في عام 2001م. أما فيما يتعلق بمتوسط الأجر الشهري فقد بلغ 5910 ريال، مما يعكس مستويات الرواتب الحكومية لذوي المهارات المتوسطة في الغالب وذوي المهارات العالية ولو بشكل محدود. لذا يمثل هذا القطاع الذي تشكل نسبة السعودة فيه 36.5% واحداً من القطاعات الواعدة في اجتذاب السعوديين بعد العمل على تخصيصه ورفع كفاءته الإدارية والمالية، خصوصاً وأن مستويات الأجور في هذا القطاع تعتبر متناسبة إلى حد ما مع المستوى المعيشي للسعوديين. إن تحديث وزيادة شبكة المواصلات سواءً الجوية أو السكك الحديدية، وكذلك الاستمرار في تطوير قطاع الاتصالات سوف ينعكس إيجابياً على إجمالي حركة النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (14) المؤشرات الاقتصادية لقطاع النقل والاتصالات

1998	1999	2000	2001	البيان
132,238	136,471	137,313	141,643	إجمالي عدد العاملين (بالآلاف)
45,547	48,099	48,755	51,651	سعوديين
86,691	88,372	88,558	89,992	غير سعوديين
9,605	9,700	10,698	10,046	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
72,636	71,079	77,910	70,925	متوسط الأجور (ألف ريال سعودي)
30,365	30,618	34,588	31,711	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
28,588	28,630	32,688	30,181	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
1,776	1,988	1,900	1,530	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 5 قطاع الكهرباء والغاز والمياه:

عند تقييم هذا القطاع الإنتاجي، علينا أن ندرك استمرار سيطرة الحكومة على هذا النشاط، إذ لا تمثل مشاركة القطاع الخاص في ملكية شركة الكهرباء سوى 17%، مما يشكل دوراً محدوداً جداً له في توجهات هذا القطاع. وعلى اعتبار أن هذا القطاع قد مر في مراحل التحول بدءاً من الهيكلة التجارية إلى عملية دمج شركات المناطق في شركة واحدة ومن ثم تأسيس هيئة مستقلة لتنظيم القطاع وكذلك الإعلان عن توجه الدولة لتخصيص تحلية المياه، فإن مؤشراتته من الأهمية الكبيرة للتعرف على طبيعة هذا القطاع ومدى كفاءته، وبالذات من ناحية مساهمته في خلق الوظائف وكذلك مستويات الربحية العامة. وفي خلال الفترة التي غطتها المسوحات التي قامت بها مصلحة الإحصاءات العامة ما بين 1998 و2001، شكلت مساهمة هذا القطاع نحو 1.56% من إجمالي الدخل المحلي، في حين نما هذا القطاع على أساس سنوي بنحو 7.33% أيضاً، وفي هذه الفترة ارتفع عدد العاملين للعينة محل المسح بنحو 6959 عامل ليصل إجمالي العاملين بنهاية عام 2001 إلى 57347 عامل، بيد أن الوظائف المستحدثة التي تم شغلها من قبل سعوديين شكلت 71.4% لتصل نسبة السعودة في هذا القطاع إلى 66%، والقطاع يمثل أحد النشاطات الواعدة في استحداث وظائف جديدة في ظل الخطط الكبيرة لتوسعته وتخصيصه. كما يعتبر متوسط الأجر الشهري للعامل في هذا النشاط نحو 7900 ريال مستوى مرضي وبالتالي محفزاً لاجتذاب السعوديين لهذا القطاع. ومن جانب آخر فإنه نظراً للتدخل والدعم الحكومي المباشر في مستويات التعرفة سواء للكهرباء أو المياه فقد ظل إجمالي هامش الربح لهذا القطاع متدنياً، إذ بلغ متوسطه خلال الفترة محل الدراسة 7% فقط.

جدول رقم (15) المؤشرات الاقتصادية لقطاع الكهرباء و الغاز والمياه

1998	2000	2001	البيان
50,388	55,015	57,347	إجمالي عدد العاملين (بالألف)
33,118	36,454	38,087	سعوديين
17,270	18,561	19,260	غير سعوديين
4,576	5,266	5,450	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
90,815	95,719	95,035	متوسط الأجور (ألف ريال سعودي)
17,544	20,939	21,289	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
17,640	19,075	19,799	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
-0.096	1,864	1,490	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 6 قطاع الفنادق والمطاعم:

يعتبر هذا القطاع أحد النشاطات الواعدة خصوصاً مع التشجيع الذي أصبح هذا القطاع يتلقاه بعد إنشاء الهيئة العليا للسياحة التي أخذت على عاتقها تسهيل الإجراءات وبالذات فيما يتعلق بالسياحة الداخلية. وفي حين لا تتوفر إحصاءات مستقلة عن القيمة المضافة لهذا القطاع، إلا أنه يشكل مع تجارة الجملة والمفرد حوالي 8.19% من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ معدل النمو السنوي للنشطين معاً خلال فترة المسح 5.36%، وهو أعلى بقليل من متوسط النمو للقطاعات محل الدراسة، إذا ما استثنينا قطاع النفط. وبينما يشكل هذا القطاع أحد مجالات التوظيف الكبيرة، إلا أن نسبة السعودة فيه محدودة مقارنة ببقية القطاعات. لقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع في العينة محل المسح بنحو 19415 عاملاً، ليصل إجمالي العاملين فيه إلى 163412 عامل بنهاية عام 2001. ولكن رغم هذه الزيادة الكبيرة، إلا إن أعداد السعوديين من هذه الزيادة وصلت إلى 2901 عامل، حيث شكلت نسبة السعودة في هذا القطاع نحو 16% فقط.

ونظراً لطبيعة هذا النشاط، فإن مستويات المهارات المطلوبة في هذا القطاع بشكل عام متدنية، إذ يعتمد هذا القطاع في نموه على زيادة التكاليف للعمالة. إضافة إلى ذلك فإن متوسط الأجر الشهري في هذا القطاع وصل إلى 1400 ريال، حيث لا يوفر هذا الدخل مستوى متناسباً مع تكاليف المعيشة للعامل السعودي وبالتالي ليس محفزاً لجذب السعوديين لهذا القطاع. وبالنظر إلى هذا القطاع من زاوية الأداء المالي، الذي وصل إجمالي هامش الربح فيه إلى 23.2% في عام 2001، أي أعلى من المتوسط للقطاعات الأخرى مع استثناء النفط، فإنه بإمكان هذا القطاع أن يستوعب أعداداً أكبر من السعوديين إذا ما تم وضع السياسات المناسبة وكذلك الإجراءات السوقية التي تساهم في رفع مستوى الأجر وبالتالي اجتذاب السعوديين في بعض الوظائف ذات المهارات المتوسطة والعليا في هذا القطاع.

جدول رقم (16) المؤشرات الاقتصادية لقطاع الفنادق والمطاعم

1998	1999	2000	2001	البيان
143,997	146,255	158,978	163,412	إجمالي عدد العاملين (بالآلف)
22,930	23,311	24,736	25,831	سعوديين
121,067	122,944	134,242	137,581	غير سعوديين
2,494	2,586	2,703	2,747	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
17,320	17,681	17,002	16,810	متوسط الأجور (ألف ريال سعودي)
13,848	14,077	14,866	15,216	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
10,711	10,895	11,425	11,671	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
3,137	3,182	3,441	3,545	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 7 قطاع العقار:

يمثل هذا القطاع واحداً من النشاطات الكبيرة في الاقتصاد السعودي، إذ شكلت نسبته من إجمالي الناتج المحلي نحو 7.1% خلال الفترة مابين 1998-2001. كما يتمتع هذا القطاع بنمو مستقر بلغ متوسطه نحو 2.62% خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من كبر حجم القطاع في الناتج المحلي، إلا أنه على مستوى عينة المسح فإن عدد العاملين في هذا القطاع بقي محدوداً. وبينما ارتفعت العمالة من 27971 عامل عام 1998 إلى 32045 عامل بنهاية عام 2001، شكلت نسبة السعوديين في هذه الزيادة نحو 40%، لتصل نسبة السعودة في القطاع إلى 50% بنهاية عام 2001. ومن المتناقضات في هذا القطاع هو تراجع متوسط الأجر الشهري الذي يعتبر أساساً متديناً من 1300 ريال إلى 1188 ريال، في الوقت الذي يشكل فيه إجمالي هامش الربح مستوى عالياً، إن لم يكن الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى باستثناء النفط إذ بلغ 39%. وقد يفسر هذا التناقض ما بين تدني متوسط الأجر الشهري وارتفاع إجمالي هامش الربح هو أن طبيعة أعمال هذا القطاع التي تشمل أعمال التأجير والتملك والمساهمات العقارية تتركز في عدد محدود من المؤسسات الكبيرة التي تعتمد في أعمالها على عدد بسيط من ذوي المهارات العالية، إلا أن الغالبية العظمى من العاملين هم من ذوي المهارات المتدنية، ولذا في ظل البنية الحالية لهذا النشاط، فإنه من غير المتوقع أن يسهم هذا القطاع في خلق وظائف بأعداد كبيرة وبمستويات أجور عالية، مما يعني محدودية التوظيف وتدني جاذبية هذا النشاط للسعوديين.

جدول رقم (17) المؤشرات الاقتصادية لقطاع العقارات

1998	1999	2000	2001	البيان
27,971	29,045	30,858	32,054	إجمالي عدد العاملين (بالآلف)
14,466	14,760	15,742	16,117	سعوديين
12,505	14,285	15,116	15,937	غير سعوديين
436	441	456	457	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
15,588	15,183	14,777	14,257	متوسط الأجور (آلف ريال سعودي)
2,638	2,543	2,337	2,133	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
1,608	1,549	1,523	1,259	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
1,030	994	814	874	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 8 قطاع البنوك والتأمين:

لقد شهد هذا النشاط تطوراً كبيراً مستفيداً من الفوائض المالية للمملكة حيث يلعب دوراً رئيسياً في تمويل القطاعات الأخرى وبالتالي التأثير في معدلات نموها. ولقد شكل هذا القطاع حوالي 6% من إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال الفترة المعنية بالمسح، كما نمت بنسبة 6.3% سنوياً خلال الفترة من 1998 إلى 2001. ونظراً لأن المسوحات المتوفرة من مصلحة الإحصاءات لا تغطي الفترة 1998-2001 كما هي بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد تم استخدام معدلات النمو السابقة للفترة 1995 إلى 1998 في تقدير أعداد العاملين، مستويات الأجور وكذلك إجمالي هامش الربح للفترة المعنية بالدراسة. وعلى هذا الأساس فقد ارتفع عدد العاملين بنسبة 3.6% ليصل إجمالي العاملين إلى 36212 عامل بنهاية عام 2001م وإن كانت نسبة العمالة في هذا القطاع لا تشكل سوى 1.42% من إجمالي العمالة، كما تشير التقديرات إلى أن إجمالي هامش الربح بلغ 26.7%، إذ يأتي في المرتبة الثالثة بعد النفط والعقار، وبما أن قطاع المال من النشاطات الحديثة التي تتطلب مهارات عالية فقد بلغ متوسط الأجر الشهري 16619 ريال، مما يمثل عامل جذب كبير للسعوديين ذوي التخصصات المالية والمحاسبية. أن هذا النشاط يعد من القطاعات الواعدة في المستقبل القريب مع الانفتاح الاقتصادي والسماح بدخول شركات التأمين الأجنبية و الوساطة المالية، إضافة إلى منح التراخيص للبنوك الأجنبية للعمل محلياً. مما سوف يكون له آثاراً إيجابية على نمو هذا القطاع والاقتصاد السعودي ككل.

جدول رقم (18) المؤشرات الاقتصادية لقطاع البنوك و التأمين

1998	1999	2000	2001	البيان
32,713	33,735	34,952	36,212	إجمالي عدد العاملين (بالآلف)
16,297	16,858	17,878	18,958	سعوديين
16,416	16,877	17,074	17,254	غير سعوديين
6,262	6,760	6,987	7,222	إجمالي الأجر (مليون ريال سعودي)
191,422	200,385	199,909	199,438	متوسط الأجر (آلف ريال سعودي)
41,008	44,436	46,836	49,369	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
31,005	31,898	33,968	36,176	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
10,003	12,538	12,867	13,193	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

1 - 2 - 3 - 9 قطاع النفط والتعدين:

رغم أن ملكية هذا القطاع تعود كما هو معروف للحكومة، إلا أنه يتمتع باستقلالية في إدارته التي تتم بشكل عام على أساس تجاري. وبينما تتجه الحكومة إلى خصخصة نشاط التكرير وإنشاء شركة تعني بخدمات قطاع النفط والغاز، إلا أنه من المستبعد قيام الدولة بخصخصة نشاط الاستكشاف والتنقيب. ولكن ما يمتلكه هذا القطاع من قدرات مالية وخبرات طويلة في مجالات التقنية والإدارة يمكنه من خلق فرص المشاركة مع القطاع الخاص على مستوى التكرير والمنتجات الأخرى. وفي خلال الفترة (1998-2001) شكلت مساهمة هذا القطاع نحو 25.88% من إجمالي الدخل المحلي، في حين تراجع معدل النمو السنوي الحقيقي بنحو 3.52% خلال نفس الفترة. ورغم حجم هذا القطاع، إلا أنه ذا كثافة رأسمالية عالية جداً، حيث لم يرتفع عدد العاملين فيه إلا بنحو 2825 عاملاً فقط، ليصل إجمالي العاملين إلى 65.139 ألف عامل. ومن الملاحظ أنه تم شغل معظم هذه الوظائف من قبل سعوديين بنحو 2612 عامل، لتصل نسبة السعودة للقطاع 81%، والتي تعتبر نسبة عالية جداً بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. وقد شكل الأداء المالي لهذا القطاع الأعلى ما بين جميع القطاعات حيث وصل إجمالي هامش الربح إلى 88.7% في عام 2003م ونظراً لطبيعة هذا القطاع من اجتذابه لذوي المهارات العالية والمتوسطة، فقد بلغ متوسط الأجر الشهري نحو 16972 ريال، وهو الأعلى على مستوى جميع القطاعات الأخرى. وبقدر ما يمثل ذلك من عامل جذب كبير، إلا أن الوظائف التي عادة يتم استحداثها سنوياً في هذا القطاع تبقى محدودة جداً.

جدول رقم (19) المؤشرات الاقتصادية لقطاع البترول والمعادن

1998	1999	2000	2001	البيان
62,314	62,696	64,388	65,139	إجمالي عدد العاملين (بالآف)
50,006	50,037	51,532	52,618	سعوديين
12,308	12,659	12,856	12,521	غير سعوديين
12,559	12,533	13,109	13,267	إجمالي الأجور (مليون ريال سعودي)
201,544	199,901	203,594	203,672	متوسط الأجور (آف ريال سعودي)
155,830	191,790	263,072	259,045	إجمالي العوائد (مليون ريال سعودي)
127,446	163,673	234,280	229,856	إجمالي المصروفات (مليون ريال سعودي)
28,384	28,117	28,792	29,189	إجمالي هامش الربح (مليون ريال سعودي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، مسح المؤسسات الاقتصادية، 2003م.

الفصل الثالث

الوضع الراهن للعلاقة

بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

مقدمة:

لا شك أن الإنتفاع من مزايا تطوير دور القطاع الخاص في تحقيق إنطلاقة تنموية جديدة، يكون للقطاع الخاص دور رئيسي في صنعها، يتطلب التفاعل المتبادل والإيجابي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وسيادة علاقة شراكة إيجابية قوية بين القطاعين تتسم بوجود قدر عالي من الشفافية والتكامل والتعاون بينهما، ومرونة عالية أو سرعة استجابة من القطاع الحكومي لإزالة كافة العوائق التي تحد من إنطلاقة القطاع الخاص.

وعليه فإن تفهم الوضع الراهن لطبيعة ونوعية العلاقة بين القطاعين، وتحديد مواطن الخلل في هذه العلاقة يعتبر من أولى الخطوات الضرورية لتفعيل وتطوير هذه العلاقة.

وسيتم في هذا الفصل تحليل وتمحيص طبيعة العلاقة الراهنة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص عن طريق استطلاع رأي نخبة من رجال الأعمال من خلال ثلاث ورش عمل تم تنفيذها في كل من الرياض وجدة و الدمام، بالإضافة إلى إجراء ثلاثة استقصاءات ميدانية تم توزيع اثنين منها على المشتغلين بالقطاع الخاص لمعرفة تقييمهم للعلاقة مع القطاع الحكومي من جميع الأوجه، وكذا تقييمهم للدور الذي ينبغي على القطاع الخاص المبادرة به لتطوير وتفعيل هذه العلاقة من خلال نقد الذات والمراجعة الفاحصة للسلبيات، في حين تم توزيع الاستبيان الثالث على المسؤولين في القطاع الحكومي لمعرفة آرائهم في مستوى وأهمية العلاقة مع القطاع الخاص. كما سيتم التطرق في نهاية هذا الفصل لبعض المؤشرات الدولية والتي يمكن من خلالها مقارنة السعودية بغيرها من دول العالم فيما يخص طبيعة العلاقة بين المستثمرين والجهاز الحكومي.

(2 - 1) تقييم القطاع الخاص للعلاقة مع القطاع الحكومي

تم استكشاف وجهة نظر العاملين في القطاع الخاص فيما يخص تعاملاتهم مع الأجهزة الحكومية عن طريق عمل استبيان يتكون من خمسة أجزاء لكل منها تركيز على أحد جوانب العلاقة بين أصحاب الأعمال والقطاع الحكومي وتشمل معرفة قدرتهم على التوقع والمعرفة المسبقة بالقوانين والسياسات الحكومية، ومبرئياتهم فيما يتعلق بدور الدولة في أمن وحماية الممتلكات، وفي تعاملات الجهاز الحكومي مع مجتمع الأعمال، الروتين والبيروقراطية، وكفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات الأساسية.

(2 - 1 - 1) استمارة الاستبيان:

روعي في الاستبيان شموله للعديد من المنشآت سواء من ناحية حجم العمالة بها (أقل من 50 موظف، بين 50 - 200 موظف، أكثر من 200 موظف)، أو موقعها الجغرافي (العاصمة، مدينة كبيرة، مدينة صغيرة أو بالمناطق الريفية)، أو نوع النشاط الاقتصادي التي تعمل به (صناعي، زراعي، خدمي، مقاولات، تجاري)، أو كونها مملوكة بالكامل لمستثمرين محليين أو بالمشاركة مع مستثمر أجنبي، وأخيراً كونها تصدر منتجاتها للخارج أو يقتصر توزيع منتجاتها على السوق المحلي. وتمثل الإجابة على هذه المجموعة من الأسئلة الخصائص العامة للمنشآت المشاركة في الاستبيان.

ونظراً لكون مثل هذه الدراسة تعتمد على قياس اتجاهات الرأي العام أو استطلاعها مثلها في ذلك مثل دراسات التسويق والإعلان، فإن أسلوب المعاينة الذي يضمن تمثيل مجتمع الدراسة أفضل تمثيل يكون عن طريق العينات العمدية أو الغرضية، وفي هذه الحالة تزداد دقة وكفاءة المعلومات المتحصل عليها من العينة باستخدام ما يعرف بالعينة الحصصية، وتجدر الإشارة إلى أن الفرق بين العينات الاحتمالية (المعروف الاحتمال المصاحب لأي عينة عشوائية بها) والعينات غير الاحتمالية مثل تلك المستخدمة في هذه الدراسة يتمثل فقط في أنه في الحالة الأولى (الاحتمالية) يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية المعروفة بين متغيرات الدراسة، ولما كانت هذه الدراسة لا تهدف إلى تفسير العلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة وإنما تهدف لإستطلاع الآراء فقط، فإنه في نهاية المطاف يمكن القول بأن كل من الأسلوبين الاحتمالي وغير الاحتمالي يمكن الباحث من تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة الذي سحبت منه.

(2 - 1 - 1 - 1) تصميم الاستبانة:

تم تصميم استمارة الاستبيان على غرار الاستبانة الواردة بدراسة بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية والتي قدمت في منتدى الرياض الاقتصادي الأول عام 2003م والتي سيشار لها لاحقاً

بالدراسة السابقة، كما وأنها تناظر الاستبانة الواردة في كتيب "مناخ الاستثمار حول العالم" والصادر من البنك الدولي وذلك لأغراض المقارنة وقياس التطور الحادث في العلاقة محلياً ومقارنة الموقف الراهن بالمستويات الدولية.

وقد استخدم أسلوب الترميز المعتاد لخيارات التصنيف والتقسيم وفقاً لخصائص الشركة أو المنشأة إضافة لاستخدام أسلوب ليكرد في ترميز أسئلة الاستبانة ذو الدرجات من الواحد الصحيح إلى العدد خمسة ليعكس درجة أهمية الاختيارات وبالتالي إمكان قياس الأهمية النسبية من خلال إيجاد العدد والنسب المئوية لكل خيار من الخيارات أو إيجاد متوسط درجة الأهمية من خلال قياس المتوسط والانحراف المعياري وبالتالي قياس معامل الاختلاف الذي يوضح مدى اتفاق أو اختلاف أصحاب الأعمال حول متوسط درجة الأهمية في قضية أو رأي محدد.

(2 - 1 - 1 - 2) تنفيذ الاستبيان:

قامت إدارة البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض مشكورة بتولي عملية توزيع الاستبانة على المستثمرين في منطقة الرياض وعلى جميع الغرف التجارية بالمملكة وتوجيههم بتوزيعها على عينة عمدية لجميع المستثمرين المتوقع تجاوبهم بحيث يتم إرسال الاستثمارات بعد تعبئتها بالفاكس أو البريد إلى غرفة الرياض. وبصفة عامة يمكن القول أن الردود الصحيحة والكاملة التي وصلت غرفة الرياض بلغت (263) استمارة وهي تعتبر كافية لأغراض التحليل والدراسة، خاصة وأن عدد الاستثمارات في الدراسة السابقة كان (206) استمارة ودراسة البنك الدولي اكتفت في المتوسط بما يقارب (53) استمارة فقط لكل دولة.

(2 - 1 - 1 - 2) أسلوب معالجة البيانات والتحليل الإحصائي:

(1 - 2 - 1 - 2) أسلوب معالجة البيانات:

تمت مراجعة بيانات الاستبانة من حيث اكتمالها، ثم التفريغ اليدوي للخيارات المفتوحة (مثل أخرى - تذكر) ومن ثم إدخال بيانات الاستبانة بالحاسب الآلي (تطبيقات الجداول المنبسطة إكس إل). ثم أجريت عملية التدقيق المزدوج للبيانات المدخلة، إضافة إلى استخدام البرنامج الإحصائي SAS لقراءة البيانات المدخلة ومن ثم مراجعة الترميز ثم إجراء التحليل الإحصائي.

(2 - 2 - 1 - 2) أسلوب التحليل الإحصائي:

اعتمد الأسلوب الوصفي في تحليل بيانات استمارة الاستبيان من خلال إيجاد العدد والتكرارات والنسب المئوية لخيارات أسئلة الاستبانة أو التصنيف وفقاً للخصائص المختلفة للمنشأة المدروسة. في حين

استخدم الأسلوب الإحصائي لدراسة متوسطات درجة الأهمية ومعامل الاختلاف لهذه المتوسطات. وقد تم استخدام معامل ارتباط الرتب للأسئلة التي بها مقارنة بين الوضع الحالي (الآن) والوضع قبل خمسة سنوات لمعرفة اتجاه التغيير.

وقد حظي الجزء الرابع من الاستبانة والخاص بدراسة درجة الأهمية لكل عائق من عوائق الاستثمار، إضافة إلى الجزء السادس والخاص بتقييم كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات بتحليل إحصائي تفصيلي وذلك باستخدام أسلوب تحليل التباين لدراسة خصائص المنشأة (حجم العمالة بالمنشأة، نوع النشاط الاقتصادي، مكان الإدارة، ووجود صادرات أو مشاركة أجنبية) وأثرها على متوسط درجة أهمية العائق الاستثماري، ومن ثم استخدام أسلوب المقارنة بين متوسطات درجة الأهمية لعوائق الاستثمار وفقاً للخصائص العامة للمنشأة. وقد تمت الاستعانة بالأشكال البيانية لإيضاح أهم الاستنتاجات المستخلصة من تحليل بيانات الاستمارة مع مقارنتها بالنتائج المتحصل عليها من الدراسة السابقة لقياس مدى التغيير في نظرة المشتغلين بالقطاع الخاص للعلاقة مع القطاع الحكومي.

(2 - 1 - 3) نتائج الاستبيان:

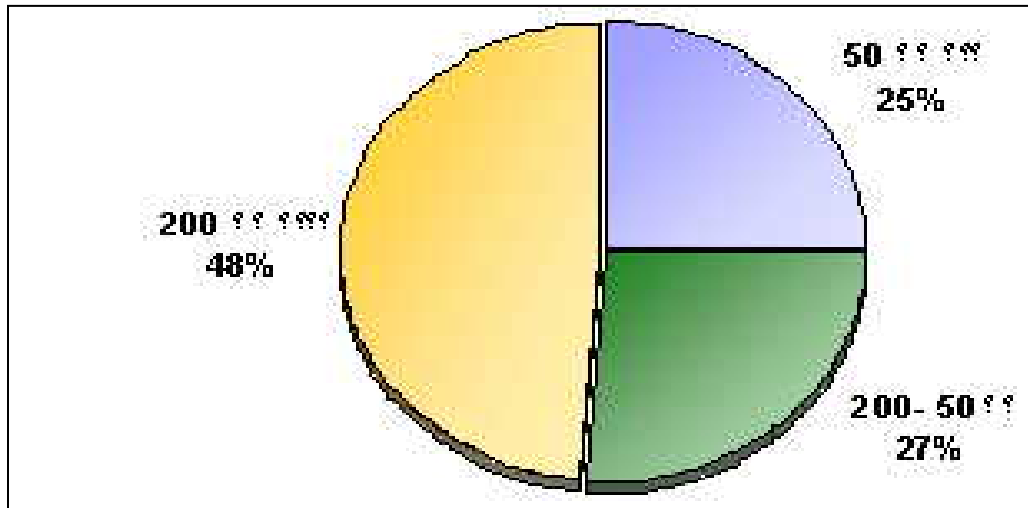
(2 - 1 - 3 - 1) الخصائص العامة لمنشآت الأعمال المشمولة في الاستبيان:

يشتمل هذا الجزء على وصف للمنشآت المشمولة في هذا الاستبيان، حيث توضح الأشكال البيانية اللاحقة مجموعة المنشآت المشمولة في العينة وفقاً لحجم العمالة وموقع إدارة المنشأة ونوع النشاط الاقتصادي وممارستها للنشاط التصديري وأخيراً المشاركة الأجنبية في الملكية.

1 - حجم العمالة بالمنشأة:

يوضح الشكل رقم (1) أن منشآت الأعمال وفقاً لعدد العمالة بها قد توزعت إلى ثلاث مجموعات الأولى تشمل المنشآت التي بها أقل من (50) عامل وتمثل حوالي (25%) من العينة، بينما المجموعة الثانية تضم المنشآت التي يتراوح عدد العمالة بها بين (50 - 200) عامل، حيث بلغ عددها (71) منشأة بنسبة تصل إلى حوالي (27%)، أما المجموعة الأخيرة والتي يزيد حجم العمالة بها عن (200) عامل فقد بلغت 128 منشأة تمثل حوالي (48%) من حجم العينة.

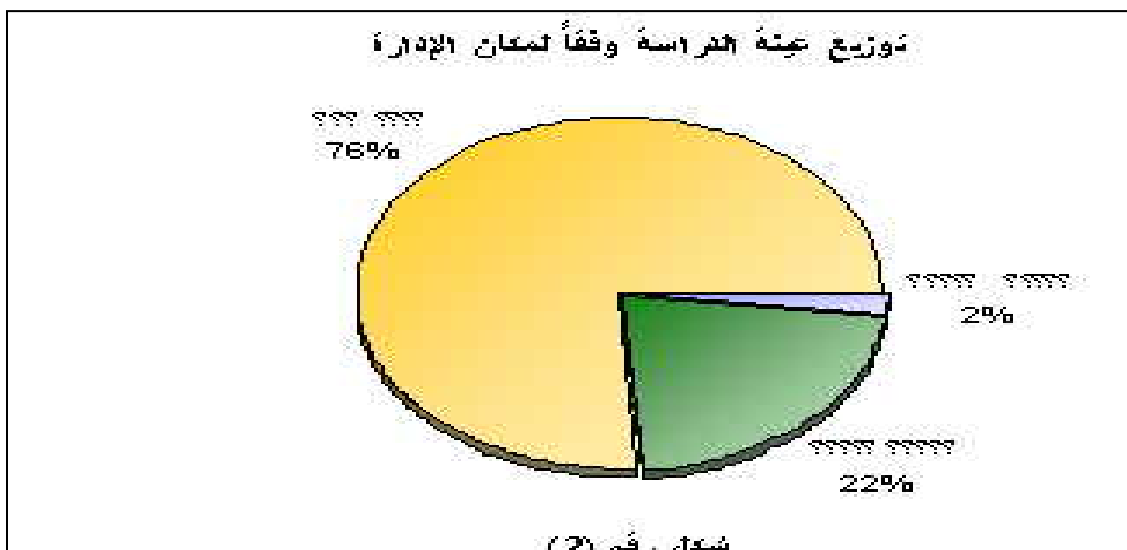
توزيع عينة الدراسة وفقاً لحجم العمالة



شكل رقم (1)

2 - مكان الإدارة:

استهدف الاستبيان أن تكون المنشآت المشاركة موزعة في مواقع جغرافية متعددة أيضاً، وهو ما تحقق فعلياً ولكن بصورة جزئية. حيث يظهر شكل رقم (2) بأن منشآت الأعمال في العاصمة الرياض شكلت (76%) من مفردات العينة، بينما استأثرت المدن الكبيرة بـ (22%) ولم تتعدى مساهمة المنشآت في المدن الصغيرة أكثر من (2%).



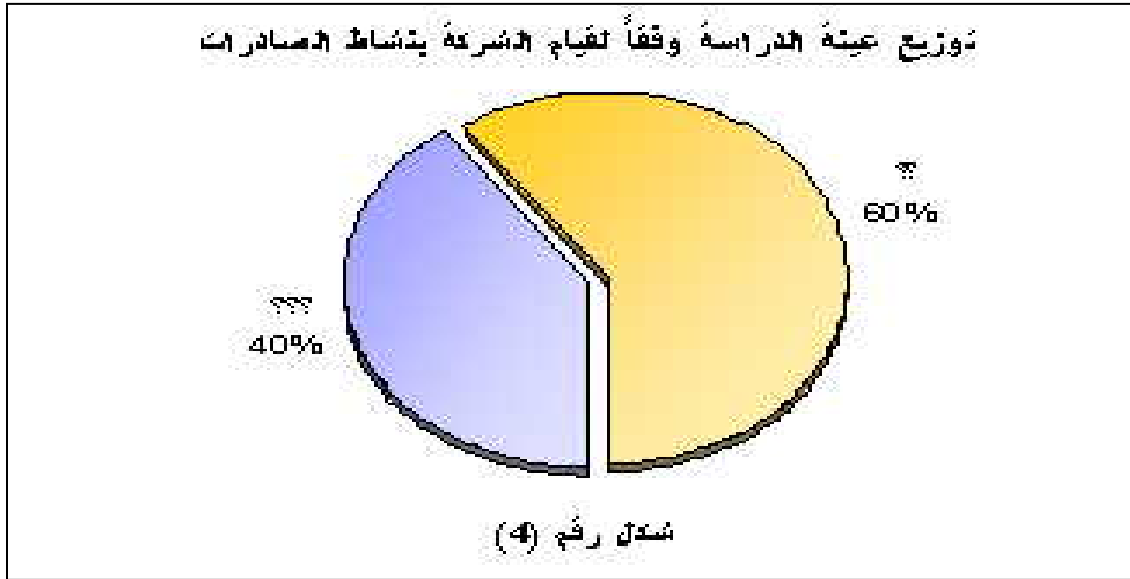
3 - نوع النشاط:

يتضح من الشكل رقم (3) أن المنشآت المشمولة في العينة تمارس إما نشاط صناعي أو زراعي أو خدمي شامل لأنشطة المقاولات والنشاط التجاري أو أكثر من نشاط، ويبلغ عدد المنشآت العاملة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والأكثر من نشاط بالعينة (8)، (58)، (132)، (65) وبنسب (3%)، (22%)، (50%)، (25%) على التوالي. ومن الواضح بأن تمثيل القطاع الصناعي والخدمي في العينة قد جاء عادلاً بدرجة كبيرة بينما لم يمثل القطاع الزراعي بدرجة كافية. وقد يعزى ذلك إلى التوزيع الجغرافي لمفردات العينة، حيث أن الإدارة العليا لمعظم المنشآت المشمولة في الاستبيان (98%) تقع في العاصمة أو في المدن الكبيرة مما يقلل من فرص مشاركة المنشآت الزراعية كونها تتركز في المدن الصغيرة والأرياف.



4 - النشاط التصديري:

يظهر الشكل رقم (4) بأن حوالي (60%) من المنشآت التي شاركت في الاستبيان اقتصرت في تسويق منتجاتها على السوق المحلي، بينما تقوم (40%) من المنشآت بتصدير منتجاتها للخارج. وبالنظر إلى النشاط التصديري تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي تبين أن نحو (79%)، (19%)، (31%) من المنشآت الصناعية، الخدمية، وتلك التي تمارس أكثر من نشاط على التوالي تقوم بنشاط تصديري.



5 - المشاركة الأجنبية:

اقتصرت المشاركة الأجنبية في الملكية على (29%) من مفردات العينة، بينما خلت (71%) من المنشآت المشمولة في الاستبيان من وجود الشريك الأجنبي. (الشكل رقم 5)



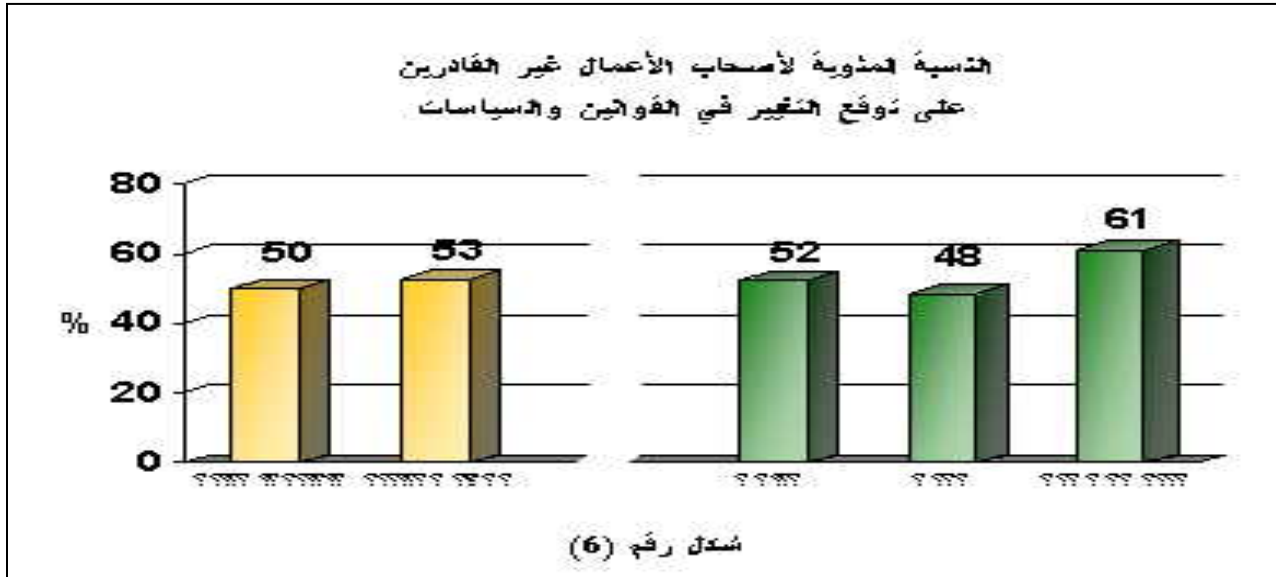
(2 - 1 - 3 - 2) التوقع بالقوانين والسياسات:

اشتمل هذا الجزء على ستة أسئلة جميعها ذات إجابات متعددة الاختيارات وتم طلب تحديد أحد هذه الخيارات من (1) إلى (6) فيما عدا السؤال السادس الذي انحصرت إجابته في أربعة خيارات. جميع هذه الأسئلة تدور في نطاق التوقع بالقوانين والسياسات حيث يختص السؤال الأول بإمكانية التوقع والثاني بالتزام الحكومة بما تعلنه من سياسات والثالث عن إخطار أصحاب الأعمال بالتغيرات في السياسات، والرابع عن مدى أخذ الحكومة في اعتبارها تخوفات أصحاب الأعمال، والخامس خاص بمقدار خوف أصحاب الأعمال من التغيرات في اللوائح والنظم الحكومية، أما السؤال الأخير فيركز على محاولة معرفة مدى التغير في خبرة أو قدرة أصحاب الأعمال على التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية. وسوف يتم فيما يلي استعراض ملخص لكل سؤال مع نتائج الإجابات عليه مدعمة برسوم بيانية توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين اختاروا أسوأ ثلاثة خيارات مما يعني نسبة عالية من عدم القدرة على التوقع بالقوانين والسياسات.

السؤال الأول: فجائية السياسات Policy Surprises

يتطرق هذا السؤال لمشكلة عدم القدرة على التوقع بالسياسات والإجراءات الحكومية بصورة عامة. من المعروف أن فجائية السياسات يمكن أن يكون مصدره الإجراءات التشريعية التي تتسم بالضبائية وعدم الشفافية أو بسبب أن المسؤولين الحكوميين لديهم القدرة على إصدار قرارات إدارية لتغيير القوانين، أو بسبب البيروقراطية الإدارية التي تقوم بعمل اللوائح التنفيذية للسياسات والأنظمة. ولذا فإن هذا السؤال يتعلق بعدم القدرة على التوقع بغض النظر عن مصدرها.

يتضح بمعاينة الشكل رقم (6)، جدول (2 - 1) بالملحق أن المستثمرين بصورة إجمالية قد انقسموا فيما بينهم ولم تتضح بصورة جلية قدرتهم على التوقع بالتغيرات في القوانين والسياسات. كما يلاحظ بأن المستثمرين وبغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي قد أعربوا عن رأي مشابه إلى حد ما. ويلاحظ أن قدرة المستثمرين على التوقع بالتغيرات في القوانين والسياسات والتي قاربت الـ (53%) في العينة الحالية لم تختلف عن نظيرتها في الدراسة السابقة والتي بلغت حوالي (50%)

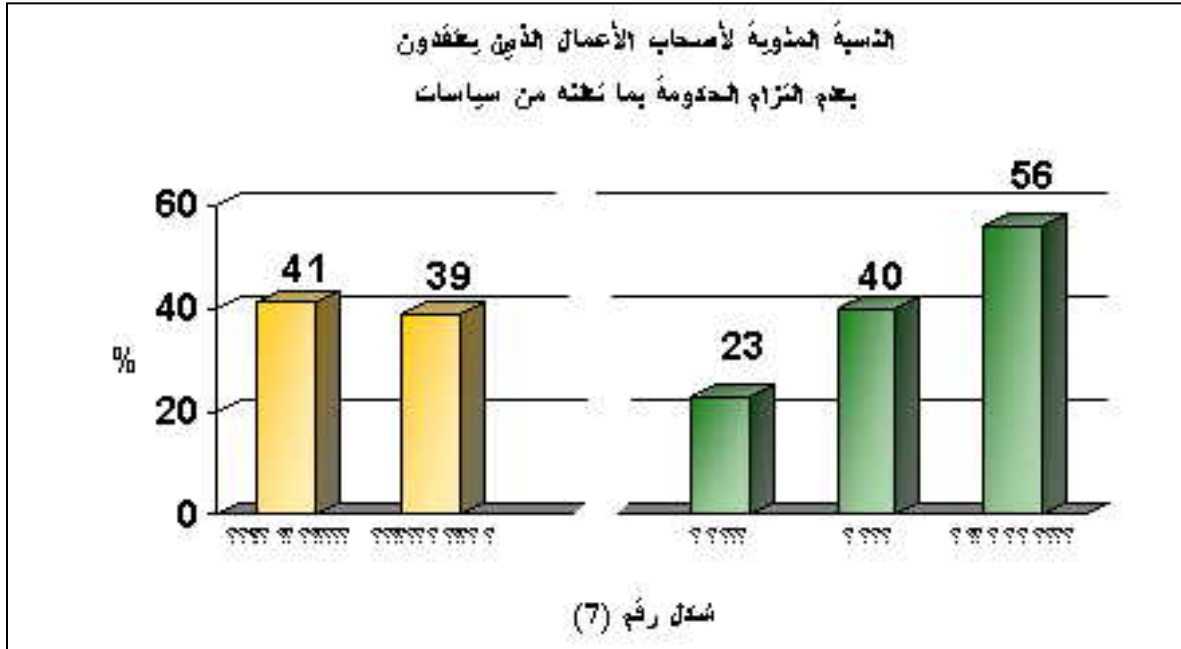


السؤال الثاني: التزام الحكومة بما تعلنه من سياسات

Credibility of Announcements

هذا السؤال يعالج عدم التأكد من زاوية ثقة المستثمرين في أن الحكومة ستنفذ التغييرات المعلنة. أي بعبارة أخرى مدى مصداقية الحكومة في تطبيق ما تعلنه من سياسات وقوانين. ويتبين من الشكل رقم

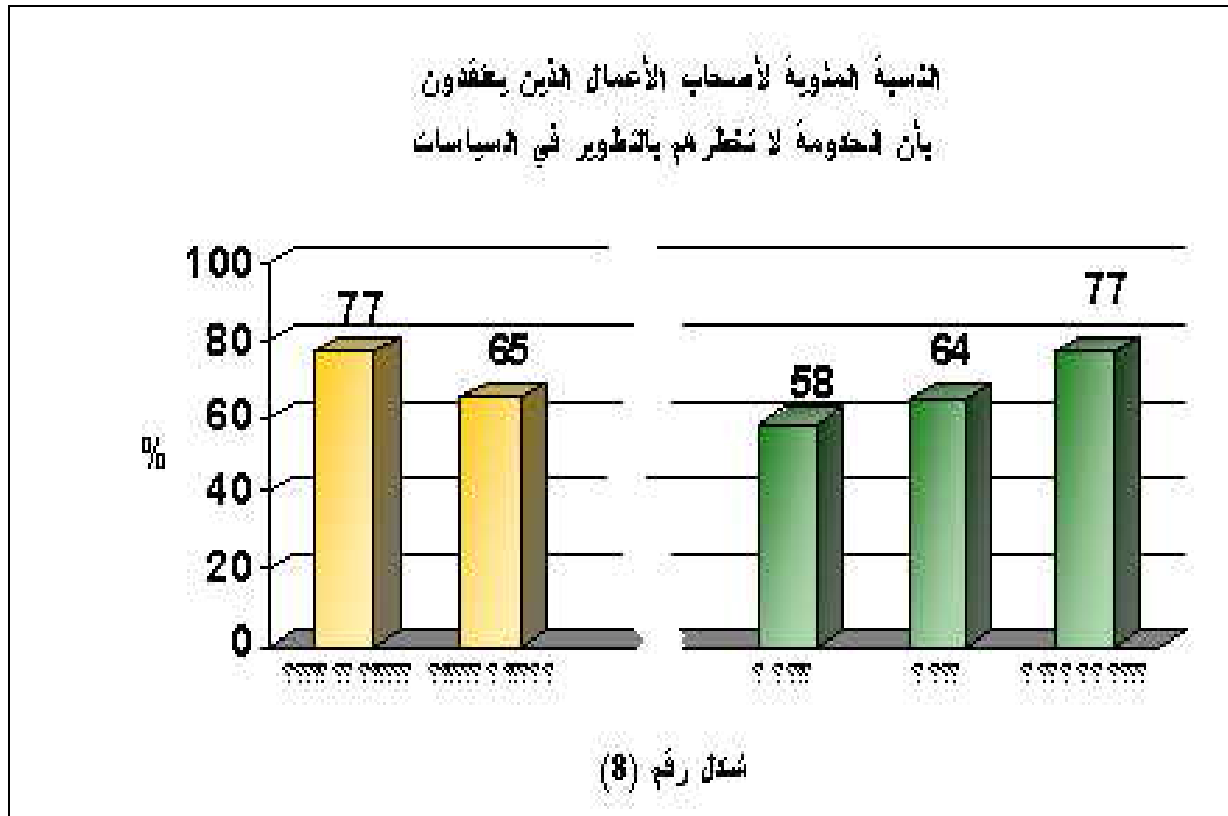
(7)، جدول (2 - 2) بالملحق بأن (61%) من رجال الأعمال السعوديين يعتقدون بأن الحكومة تلتزم بما تعلنه من سياسات مما يعكس مصداقية معقولة للحكومة في نظر المستثمرين السعوديين، إلا أن المشتغلين في المجال الصناعي خالفوا هذه القناعة وأعرب نحو (77%) منهم عن تشككه في هذه المصداقية. ولم يحدث تغير في مدى مصداقية الحكومة لدى المستثمرين مقارنة بالدراسة السابقة.



السؤال الثالث: إخطار المستثمرين بالتغيير في السياسات Information

يتعلق هذا السؤال بالجانب المعرفي بالسياسات أو القوانين المزمع الإعلان عنها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العامل الرئيسي الذي يسبب شعور المستثمرين بالمفاجئة في حالة صدور أنظمة أو قوانين حكومية جديدة هو جهلهم بهذه القوانين وعدم استشارتهم في محتوياتها قبل صدورها. والنسب المئوية (بالشكل 8) توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين لم يخطروا بالتغيير في السياسات التي تؤثر على أعمالهم.

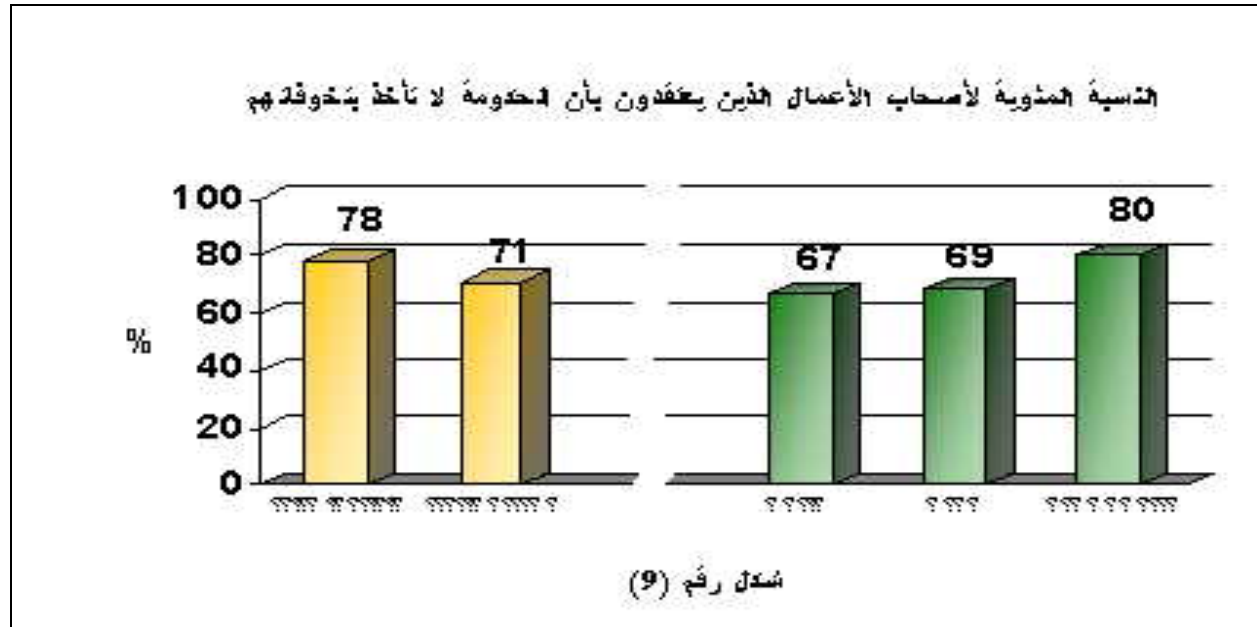
وتظهر النتائج كما هي موضحة في شكل رقم (8)، جدول (2 - 3) بالملحق بأن أكثر المستثمرين (حوالي 65% مقارنة بـ 77% للعينة السابقة) لم يخطروا بالتغيير في السياسات التي تؤثر على أعمالهم. وتجدر الإشارة إلى أن إجابات المستثمرين في هذا السؤال قد حسمت ما انقسموا عليه في السؤال الأول وأوضحت أنهم يفاجئون بالتغييرات في القوانين والسياسات عطفاً على كونهم لا يستشارون فيها. وعند النظر إلى المستثمرين بحسب نشاطهم الاقتصادي تبين أن (64%) من المشتغلين في القطاع الخدمي، (77%) من المشتغلين في أكثر من نشاط و (58%) من المستثمرين الصناعيين أفادوا بأن الحكومة لا تخطرهم بالتغييرات الحادثة في سياساتها.



السؤال الرابع: المشاركة في صياغة القرارات والأنظمة Participation

يرتبط هذا السؤال ارتباطاً وثيقاً بالسؤال رقم (3)، حيث من المتوقع أن لا تكون هناك ردة فعل سلبية من المستثمرين تجاه الأنظمة والقرارات الحكومية المفاجئة فيما لو شاركوا في عملية صياغتها وتطويرها وتمكنوا من إبداء وجهات نظرهم ومخاوفهم حول ما تحويه سواء بطريق مباشر أو من خلال الغرف التجارية الممثلة لهم. والنسب المئوية (بالشكل رقم 9) توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين يعتقدون بأن الحكومة لا تأخذ في حسابها التخوفات التي يبديونها حيال التغييرات الهامة في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم.

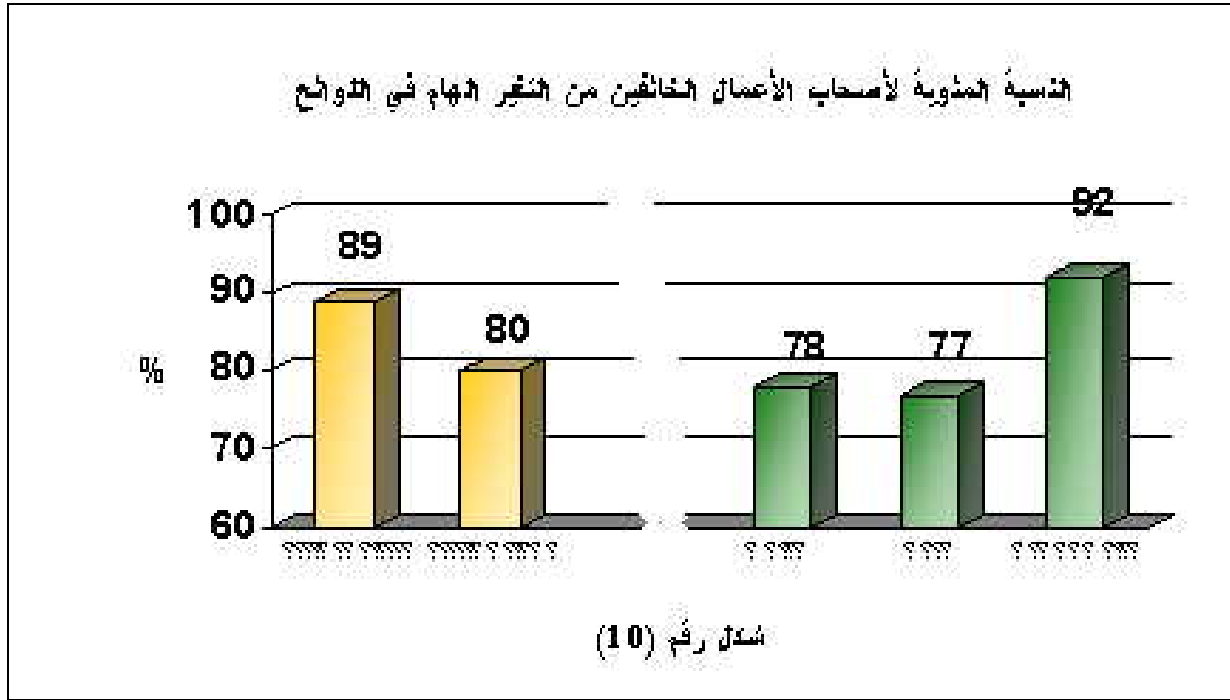
ويبدو من النتائج كما يظهرها شكل رقم (9)، جدول (2 - 4) بالملحق بأن (71%) من المستثمرين يعتقدون بأن الحكومة لا تأخذ في حسابها التخوفات التي يبديونها حيال التغييرات الهامة في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم. وتصب هذه النتيجة في نفس السياق الذي تم استنتاجه من السؤال رقم (3) بل أنها جاءت مطابقة حتى في النسب المئوية، وبمقارنتها بالعينة في الدراسة السابقة نجد أنها تراجعت بنحو (7%)، وهو الأمر الذي قد يعكس بعض التحسن النسبي في تلك النقطة وإن كانت لا تزال مرتفعة.



السؤال الخامس: التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين

تقل أو تضعف قدرة المستثمرين على التوقع بالقوانين والسياسات عندما تتغير هذه القوانين بصورة غير متسقة ومنظمة، ويعالج هذا السؤال مدى خوف أصحاب الأعمال من التغييرات المهمة في القوانين واللوائح التي تؤثر على أعمالهم. والنسب المئوية (بالشكل رقم 10) توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون أن الحكومة لا تأخذ في اعتبارها التخوفات التي أبدوها بأنفسهم أو أبدتها الغرف التجارية، وذلك في حالة حدوث تغييرات هامة في القوانين أو السياسات.

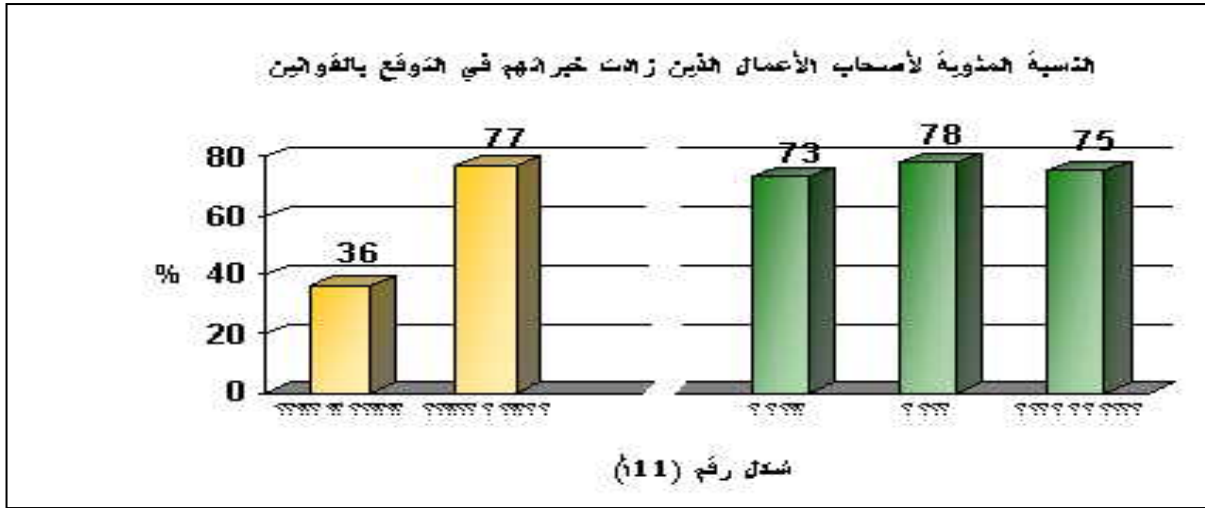
وتظهر النتائج شكل رقم (10)، جدول (2 - 5) بالملحق بأن الغالبية من أصحاب الأعمال (حوالي 80%) يخافون من التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين التي تؤثر على أعمالهم، وينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية. ويلاحظ أن متوسط هذه النسبة قد تراجع نحو 9%، حيث كانت نسبة أصحاب الأعمال الذين يخافون من التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين 89% للعينة في الدراسة السابقة.



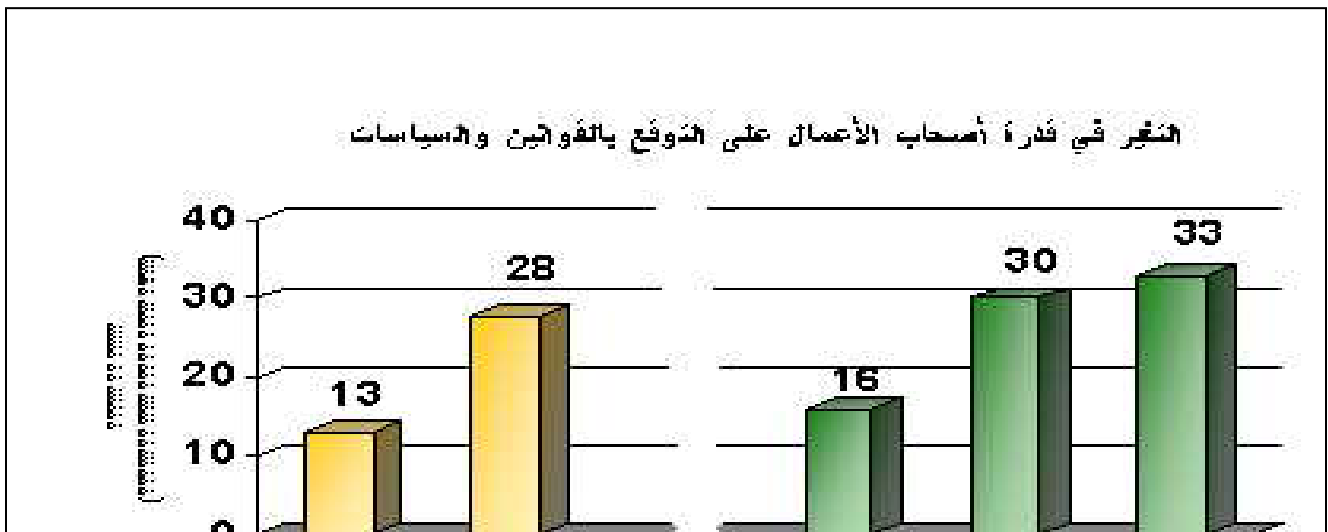
السؤال السادس: التغيير في القدرة على التوقع عبر الزمن

Changes of Predictability over Time

يعطي هذا السؤال بعداً زمنياً للأسئلة الخمسة السابقة. ويهدف السؤال إلى التعرف على وجهة نظر رجال الأعمال فيما يتعلق بالتغيير الذي طرأ على قدرتهم بالتوقع بقوانين وسياسات الحكومة خلال السنوات الخمس السابقة.



ويوضح شكل رقم (11أ، 11ب)، جدول (2 - 6) بالملحق بأن قدرة المستثمرين السعوديين إجمالاً على التوقع قد ازدادت بدرجة بسيطة وخاصة المشتغلين في أكثر من نشاط ثم للمشتغلين في القطاع الخدمي يليه القطاع الصناعي.



ويلاحظ بأن المملكة وتبعاً لنتيجة هذا السؤال قد أظهرت تحسناً في قدرة المستثمرين على التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية. وربما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نتيجة هذا السؤال لا تتعارض مع نتائج الأسئلة الخمسة السابقة، حيث أن هذا السؤال يتعلق فقط بالتغير في مستوى هذه القدرة وليس مستوى القدرة نفسه. وقد تكون الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة فيما يخص بعض الأنظمة والقوانين وكذا إشراك نخب من رجال الأعمال (وأن لم يكن تمثيلهم بالقدر الكافي) في المجالس المختلفة كالمجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الهيئة العامة للاستثمار وغيرها، وتحسين مستوى الشفافية، والتشاور مع الغرف التجارية ساهمت كثيراً في خلق جو من التفاؤل لدى رجال الأعمال فيما يخص مستقبل العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال، مع ملاحظة أنهم وأن كانوا متفائلين بأن عجلة الإصلاح قد بدأت في الدوران، إلا أنهم غير راضين عن سيرها ببطء وعن قدراتهم الحالية على التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية مما يستدعي المزيد من الشفافية.

(2 - 1 - 3 - 3) أمان الممتلكات وضمن الملكية:

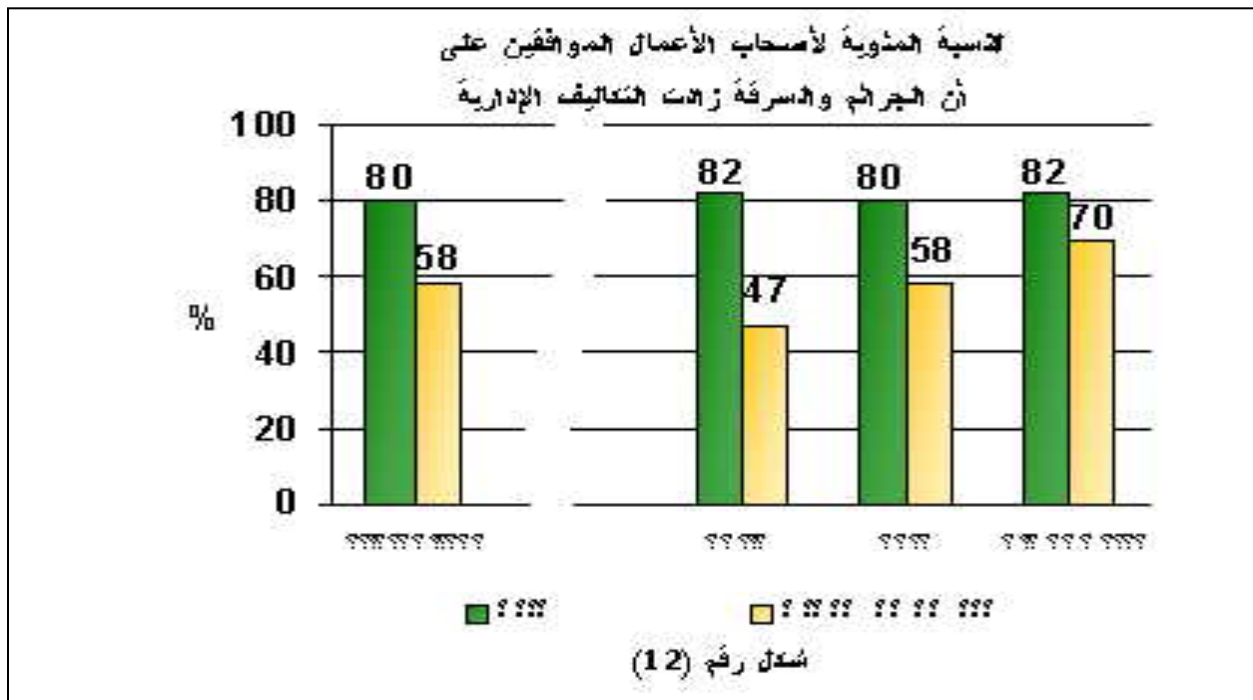
يهتم هذا الجزء من استمارة الاستبيان بدراسة أهمية أمن الممتلكات وضمن حقوق الملكية الخاصة في دفع عجلة الاستثمارات، والتأكد من وجهة نظر أصحاب الأعمال في مدى توفر وتحقق هذا الأمان وكذا في إجراءات التقاضي. وضمن هذا السياق صيغت أربعة أسئلة يهتم الأول منها بأثر غياب أمن الممتلكات على تكاليف أصحاب الأعمال، والثاني عن دور السلطة في توفير الأمن بالقدر الكافي، والثالث بقدرة أصحاب الأعمال على التوقع بإجراءات وأحكام القضاء، أما السؤال الرابع فيتعلق برأي

رجال الأعمال في سرعة إنهاء الإجراءات والأحكام الصادرة من المحاكم، وفيما يلي ستم مناقشة كل سؤال على حده واستعراض نتائج الإجابة عليه.

السؤال الأول: السرقة والجريمة Theft and crime

ارتفاع معدلات السرقة والجريمة في مجتمع ما يعني غياب التطبيق الحازم لإجراءات حماية الممتلكات الفردية. وفي ظل مثل هذه الظروف فإن المستثمرين يلجأون عادة إلى تكليف مؤسسات أمنية خاصة للقيام بحماية ممتلكاتهم بمقابل مالي مما يزيد من تكلفتهم التشغيلية.

وتظهر نتائج الإجابة على هذا السؤال كما في (شكل رقم 12) وجدول (3 - 1 بالملحق) بأن (80%) من المستثمرين إجمالاً وبغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي يعتقدون بأن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقة، وينظرون للجريمة والسرقة بوصفها من المشاكل الخطيرة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل خمسة سنوات مما يشير إلى حصول تراجع في مستوى الشعور بالأمان وتزايد في معدلات السرقة والجريمة.

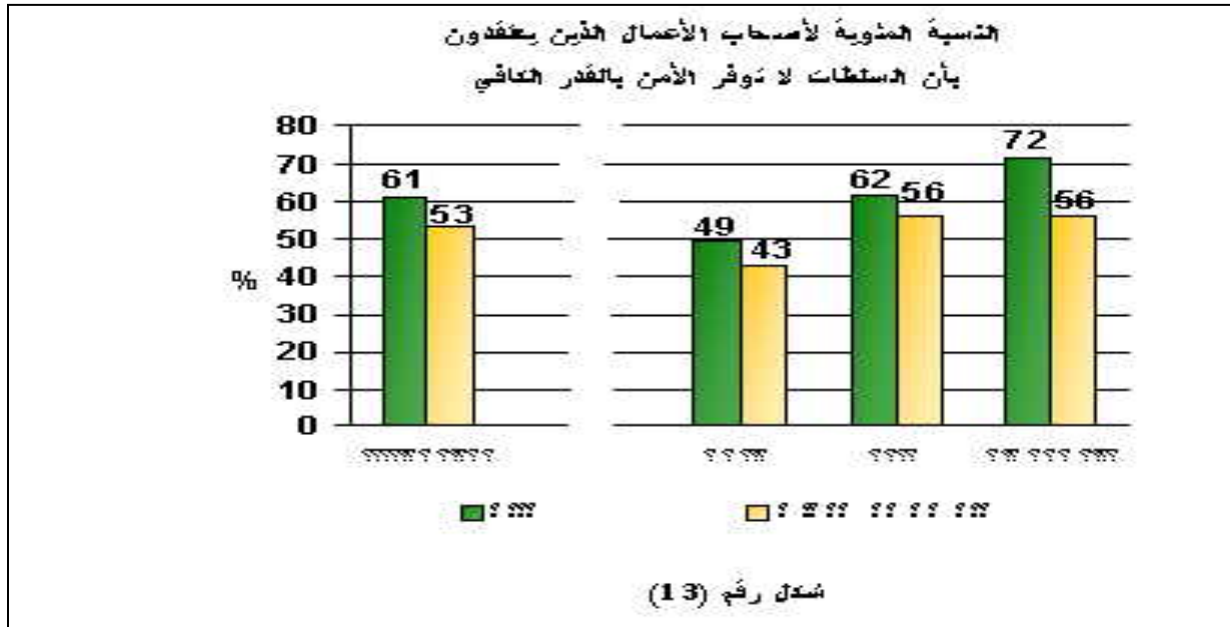


السؤال الثاني: الأمن الشخصي وأمان الممتلكات:

Personal Safety and Security of Properties

هذا السؤال لا يتعلق بأمان الممتلكات فقط كالسؤال السابق وإنما إضافة إليه الأمان الشخصي. وهو لا يربط ذلك بتكاليف إدارة الأعمال كالسؤال السابق وإنما يتحرى عن حجم ثقة المستثمر في قدرة الحكومة على حمايته وممتلكاته.

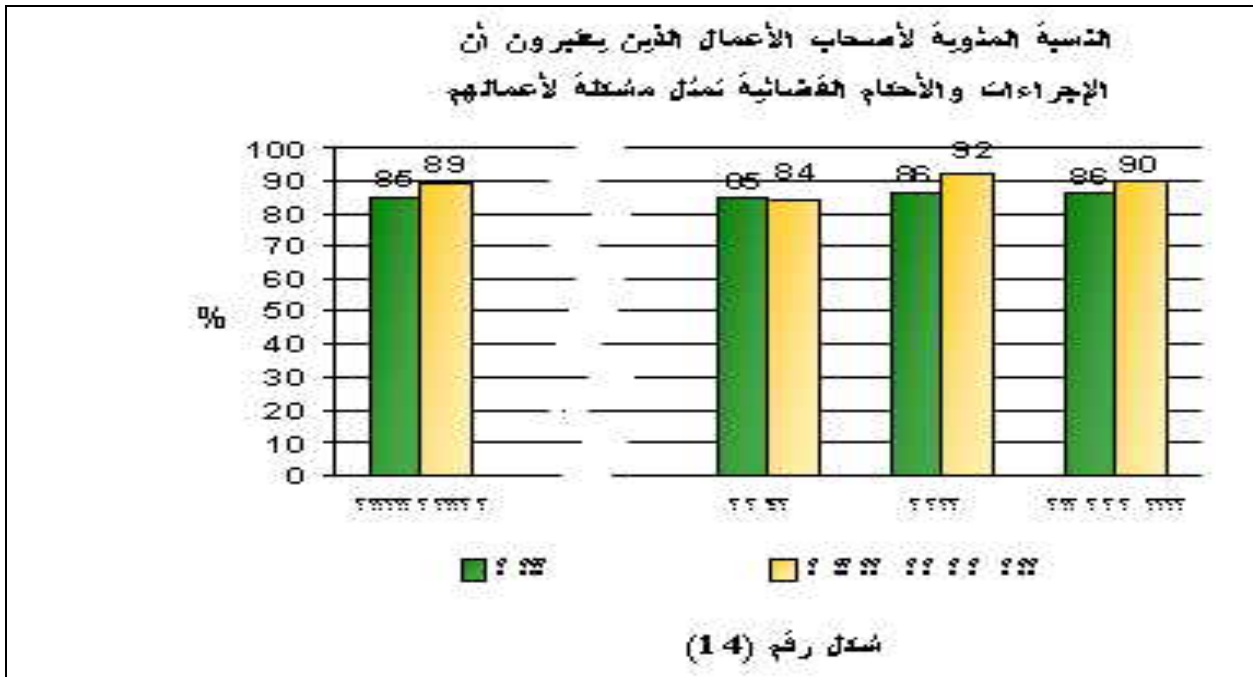
ويوضح الشكل (13)، جدول (3 - 2) بالملحق بأن حوالي (61%) من المستثمرين لا يعتقدون بأن السلطات تحمي أمنهم الشخصي وممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية بالقدر الكافي مقارنة بـ (53%) قبل خمسة سنوات. وتتنخفض هذه الثقة لدى المشتغلين في القطاع الصناعي، الذين أعرب (49%) منهم عن عدم رضاهم عن الإجراءات الأمنية.



السؤال الثالث: الثقة في النظام القضائي: Reliability of the Judiciary

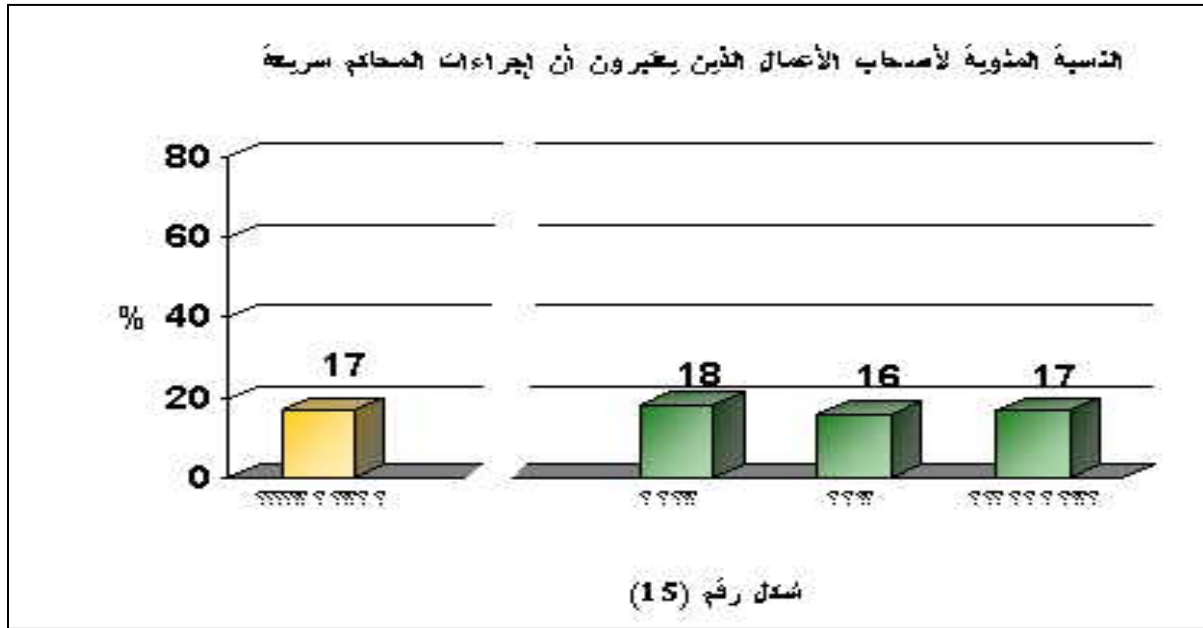
النظام القضائي غير الكفاء يمكن أن يتسبب في حدوث حالة من الضبابية وعدم التأكد عندما لا يقدم إجراءات قضائية عادلة ضد السلوك غير القانوني الذي يقوم به المواطنون ضد بعضهم البعض، أو لا يقدم إجراءات واضحة وصريحة ضد الحكومة عندما تكون خصماً للمواطنين في قضايا حقوقية، وهذا ما يؤدي إلى النقل من أهمية صكوك الملكية والعقود.

وبالنظر إلى (الشكل رقم 14، جدول 3 - 3) بالملحق نجد أن الغالبية العظمى (85%) من المستثمرين يرون صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية، وهذه النسبة لا تختلف كثيراً عن رؤيتهم قبل خمس سنوات.



السؤال الرابع: إجراءات المحاكم:

وقد أضيف هذا السؤال في الاستبانة الحالية لإيضاح رأي رجال الأعمال حول مدى السرعة في إجراءات المحاكم، واتضح كما في (الشكل رقم (15)، جدول 3 - 4) بأن (17%) من المشمولين في الاستبيان فقط يعتقدون بأن إجراءات المحاكم سريعة وهي نسبة متدنية جداً تدل على البطء الشديد في إجراءات المحاكم في حالة حصول خلافات تتعلق بأعمال المشتغلين في القطاع الخاص.



(2 - 1 - 3 - 4) البيروقراطية والروتين:

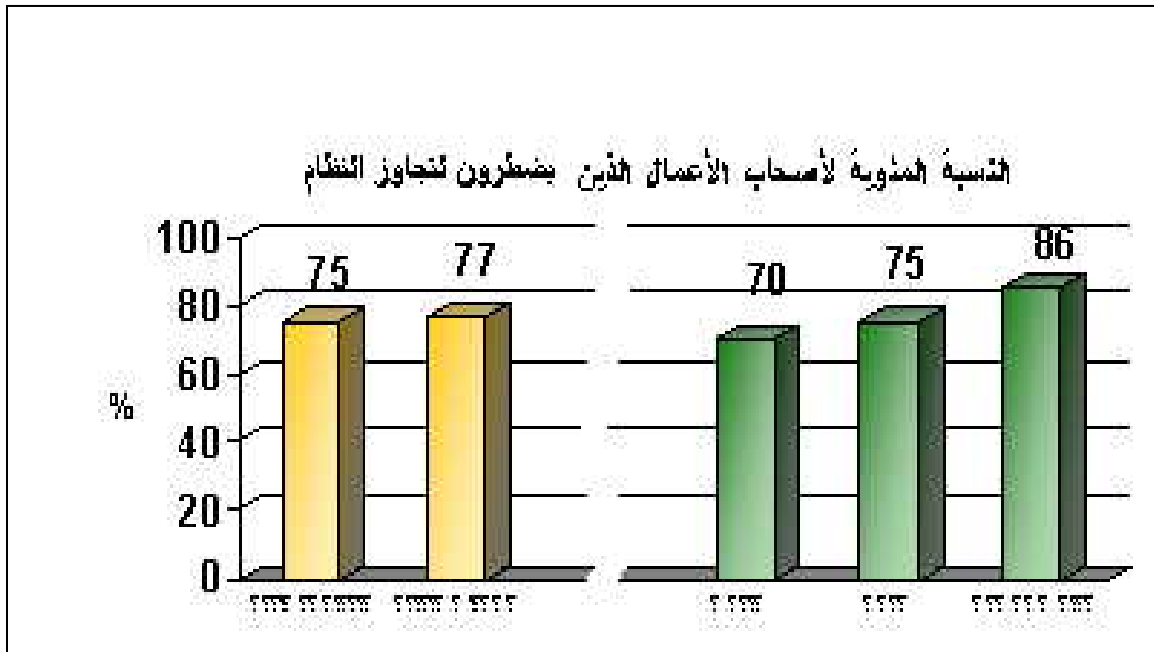
يتناول هذا الجزء من الاستبيان الدور الذي يلعبه الروتين الحكومي في إعاقة الاستثمار كنتيجة لطبيعة النظم واللوائح الحكومية أو بسبب طريقة تعامل الموظفين الحكوميين مع أصحاب الأعمال. وقد قسم هذا الجزء إلى عدة أسئلة تتعلق بتجاوز النظام وأساليب التجاوز، إمكانية محاسبة الموظفين الحكوميين المقصرين، قياس التغيير الذي حدث في أجواء التعامل مع الموظفين الحكوميين، تقدير وقت الإدارة العليا

الذي تمضيه في متابعة الدوائر الحكومية لإنجاز أعمالها، إضافة لمحاولة معرفة ما إذا كانت المشاكل المتعلقة بتطبيق اللوائح والنظم الحكومية سبباً في إحجام رجال الأعمال عن استثمارات مخططة.

السؤال الأول والثاني: الفساد الإداري Corruption

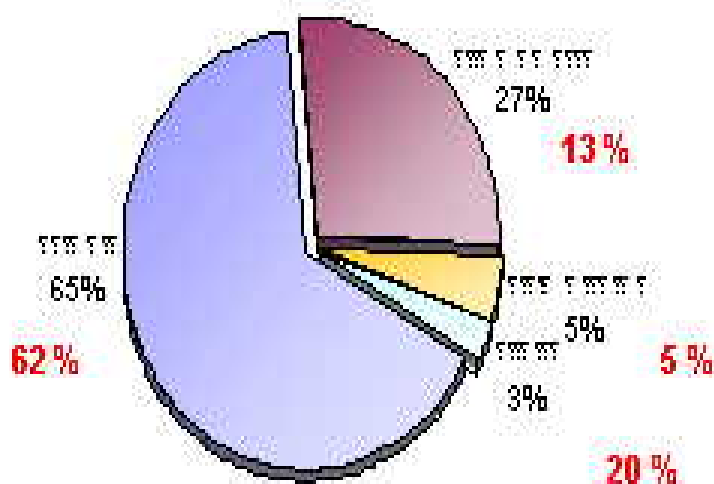
طلب السؤال الأول من المستثمرين إجابة مباشرة عما إذا كانوا يلجأون لأساليب غير قانونية لتيسير أعمالهم، وفي حالة إجابتهم بنعم فإن السؤال الثاني يطالبهم بتحديد الأسلوب الذي يتبعونه لتجاوز النظام.

ويتبين من الشكل رقم (16)، (جدول 4 - 1) بالملحق أن (77%) من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يضطرون لتجاوز النظام واستخدام طرق غير قانونية لتيسير أعمالهم، وهي نفسها نفس النسبة للعينه السابقة. وأظهرت النتائج أن (75%) من المشتغلين في النشاط الخدمي يضطرون لتجاوز الأنظمة، بينما اضطر أيضا لتجاوز هذه الأنظمة (86%)، (70%) من المشتغلين في أكثر من نشاط والقطاع الصناعي على التوالي.

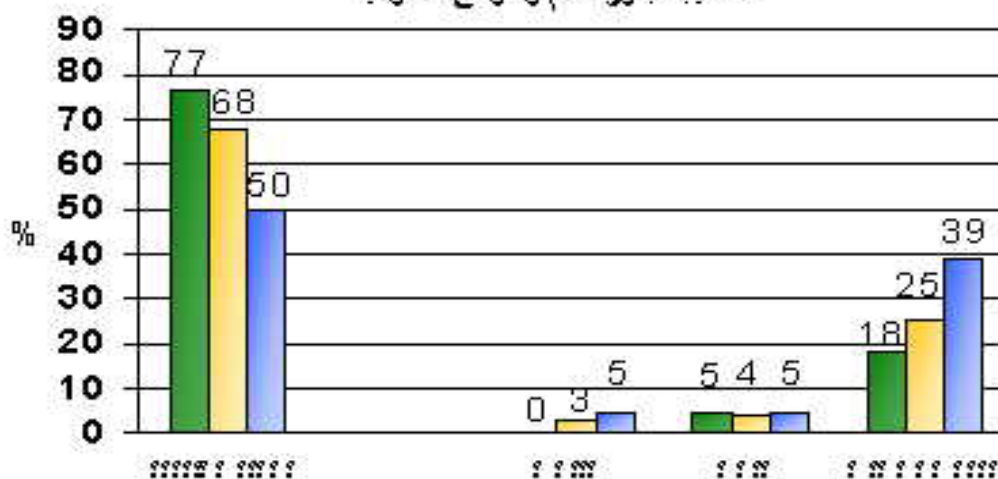


النسب المئوية لأساليب تجاوز الأنظم والقوائم الحكومية

النسب المئوية باللون الأحمر
للعينة السابقة



أساليب تجاوز الأنظم والقوائم الحكومية



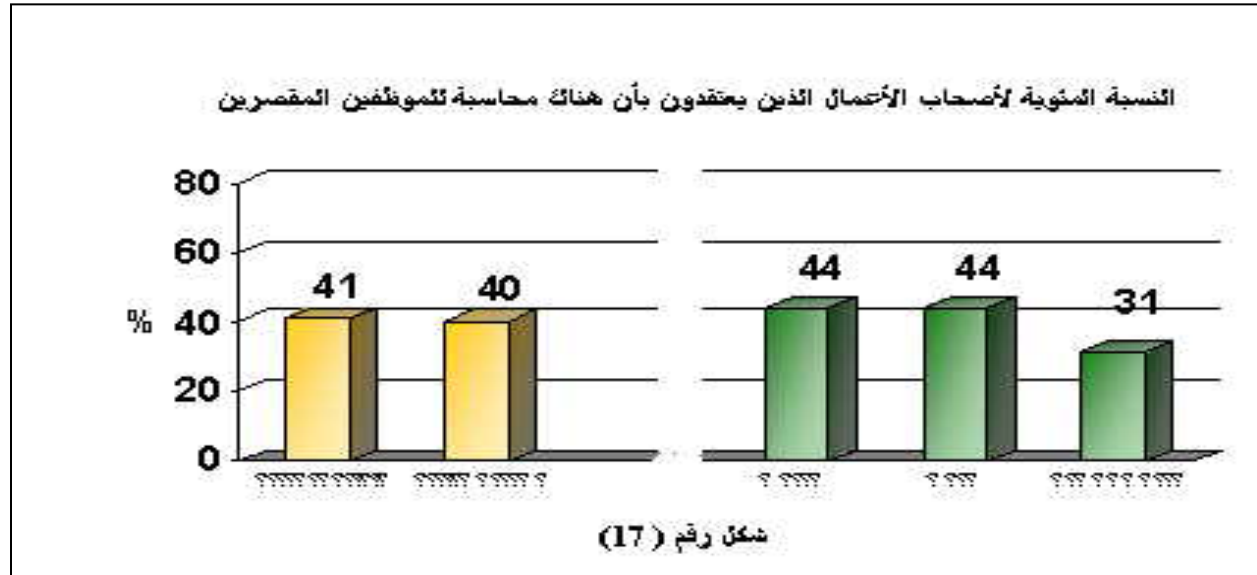
وجاءت الوساطة في مقدمة الأساليب المستخدمة لتجاوز الأنظمة، حيث استخدمها (65%) - مقارنة بنحو (62%) للعينة السابقة- من المستثمرين يليها كل من أكثر من وسيلة، المساعدات المادية، والتحايل، بنسب (27%)، (5%)، (3%) على التوالي. وقد كان المشتغلون في القطاع الخدمي هم الأكثر استخداماً للوساطة والتحايل بين كل القطاعات، بينما كان الصناعيون هم الأكثر استخداماً للمساعدات المادية لتجاوز الأنظمة. وقد تبادلت كل من أسلوب التحايل واستخدام أكثر من وسيلة الأهمية من حيث الترتيب في العينة الحالية مقارنة بالعينة السابقة.

السؤال الثالث: حدود السلطات الشخصية للبيروقراطيين

Limits on Discretionary Power of Bureaucrats

هذا السؤال يكشف مدى المراقبة والمحاسبة في الأجهزة البيروقراطية، حيث أنه في حالة قدرة المراجع على الشكوى ضد موظف حكومي أساء استخدام سلطاته سواء لرئيسه أو لموظف حكومي آخر والحصول على المعاملة القانونية، فهذا يعني عدم وجود تعاون بين الموظفين أو بعبارة أخرى لا يوجد فساد إداري.

ويظهر الشكل رقم (17)، جدول (4 - 2) بالملحق بأن هناك أقل من نصف إجمالي المستثمرين بالعينة (41%) يؤمنون بوجود مراقبة ومحاسبة في النظام الإداري مما يمكن من محاسبة الموظفين المقصرين. وتصل نسبة الاعتقاد بوجود المحاسبة للمقصرين أعلاها في كل من النشاط الصناعي والخدمي (44%) بينما وصلت إلى (31%) في المشتغلين في أكثر من نشاط.

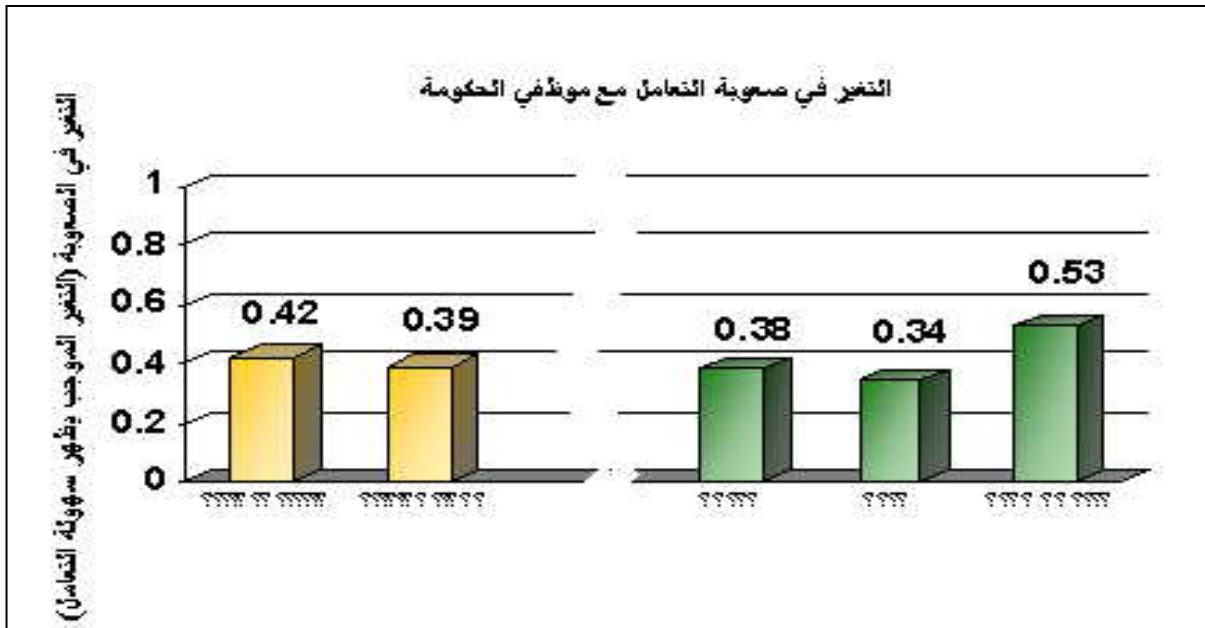


السؤال الرابع: التغيير في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة:

Change in Discretionary Power Over Time

هذا السؤال عبارة عن تلخيص للأسئلة الثلاثة السابقة ويتعامل مع التغيير في كفاءة الجهاز البيروقراطي بشكل عام والتي تنعكس إيجاباً في تحسين العلاقة العملية بين الموظفين والمراجعين إذا ما تحسنت آليات المراقبة والمحاسبة في هذا الجهاز بحيث توضع حدود للسلطات البيروقراطية. وتوضح النتائج كما في [شكل رقم (18)، جدول (4 - 3) بالملحق] بأن المستثمرين السعوديين لا يرون بوادر إيجابية في تطور العلاقة، وأنها أسوأ مما كانت عليه قبل خمسة سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يعني عدم رضاهم عن الجهاز البيروقراطي والتي أوضح غالبيتهم استيائه من مستوى كفاءته والفساد الإداري الموجود فيه، كما بينت إجابات الأسئلة الثلاثة الأولى ما يعكس تشاؤمهم من حدوث تغيير للأفضل.

وقد ازدادت صعوبة تعامل المستثمرين السعوديين مع موظفي الحكومة خلال الخمسة سنوات الماضية بدرجة أكبر عما هو حاصل في دول العالم النامي والمتقدم على السواء. وأوضح المشتغلون في أكثر من نشاط زيادة في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة خلال الخمسة سنوات الماضية عن بقية المستثمرين في النشاط الصناعي والخدمي.



شكل رقم (18)

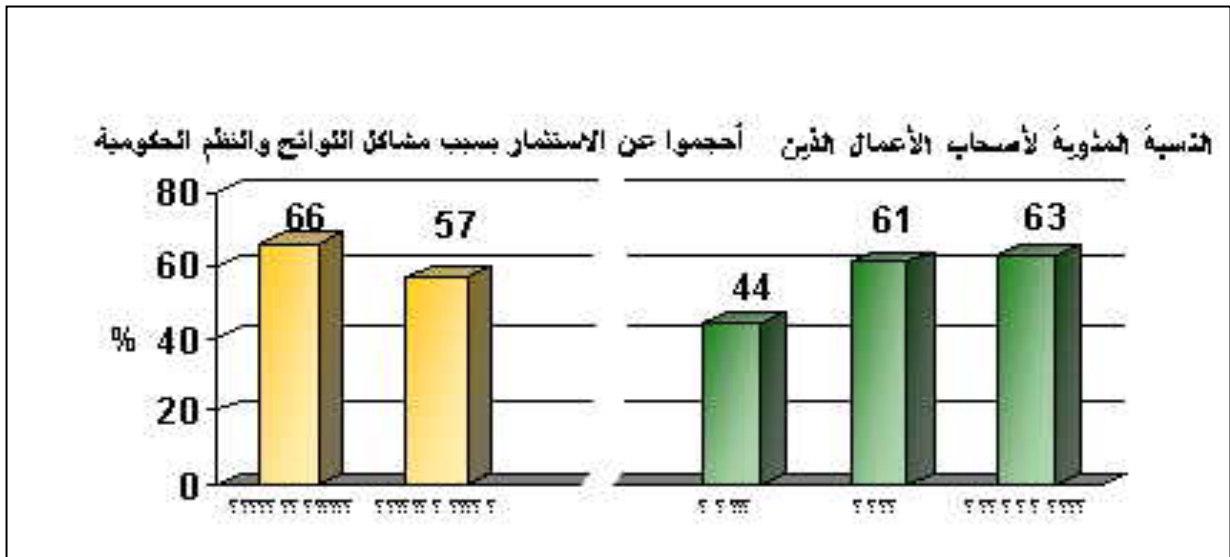
السؤال الخامس: الصعوبات المتعلقة بتطبيق التشريعات الحكومية

Difficulties in Complying with Government Regulations

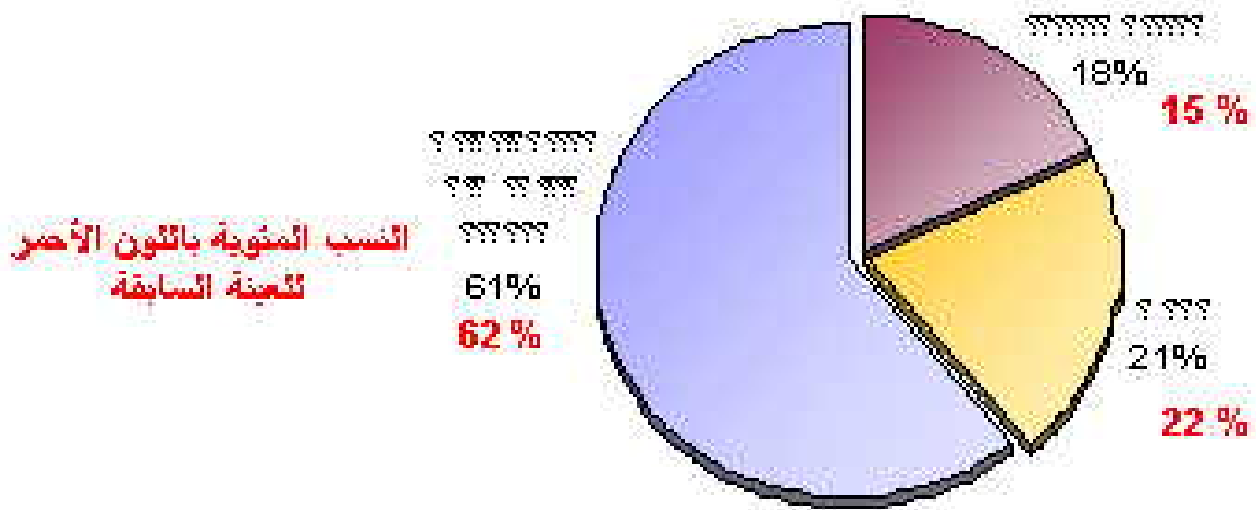
صاغ هذا السؤال لمعالجة المشاكل في العلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بطريقة مختلفة تركز على ما يتمخض عن هذه المشاكل من نتائج، حيث يتم سؤال المستثمرين فيما إذا كانوا قد أحجموا عن القيام باستثمارات أساسية ومهمة بسبب مشاكل تتعلق بصعوبة تطبيق اللوائح والنظم الحكومية. وفي حال كانت إجابة المستثمرين بنعم فيتم سؤالهم عن طبيعة وأسباب الصعوبات التي يواجهونها في تنفيذ وتطبيق اللوائح والنظم الحكومية من حيث كونها راجعة إلى ارتفاع تكلفة تطبيقها أو لأن هذه التكلفة غير معروفة أو لأسباب أخرى.

ويبين من شكل (19)، جدول (4 - 4) بالملحق، أن حوالي (57%) من المستثمرين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية، مقارنة بنحو (66%) في العينة السابقة، وتزداد هذه النسبة للمشتغلين في أكثر من نشاط لتصل إلى (63%).

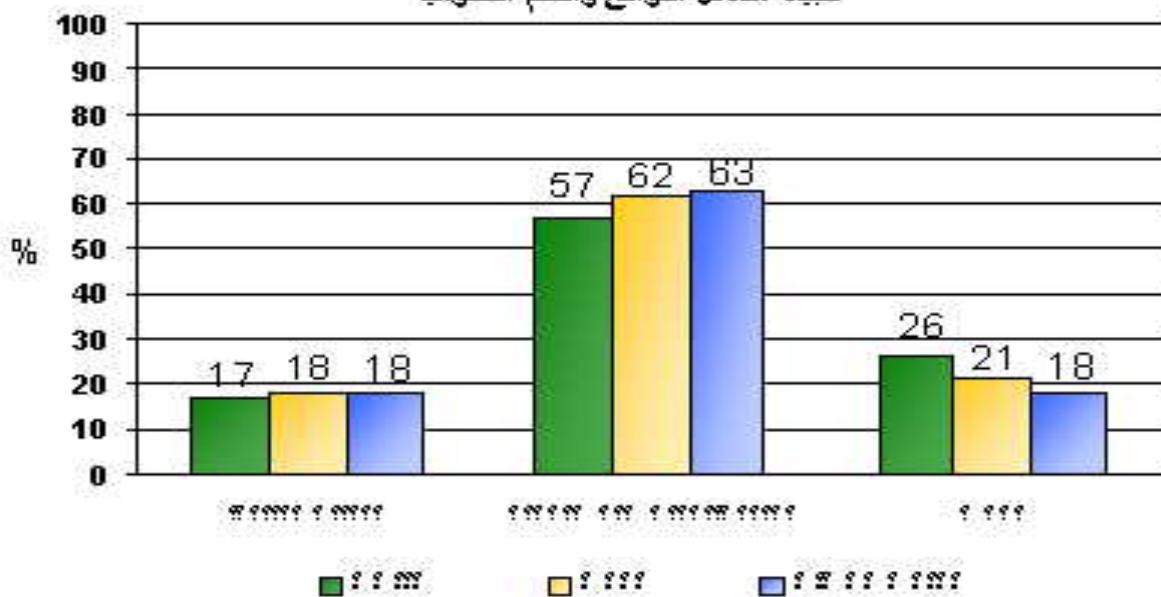
وقد عزی (61%) من المستثمرين في المملكة أسباب أحجامهم عن استثمارات مخططة إلى أن تكلفة اللوائح والنظم غير معروفة على وجه التأكيد، ولم يشكل ارتفاع التكاليف أهمية طالما أنه معروف مسبقاً إلا لـ (18%) من المستثمرين، بينما أرجع (21%) من المستثمرين ذلك لأسباب أخرى. وقد فاق المشتغلين في القطاع الخدمي غيرهم من المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في تذرهم من كون تكاليف اللوائح والنظم غير معروفة.



النسب المئوية لأساليب مشاكل التلوث والنظم الحكومية



طبيعة مشاكل التلوث والنظم الحكومية

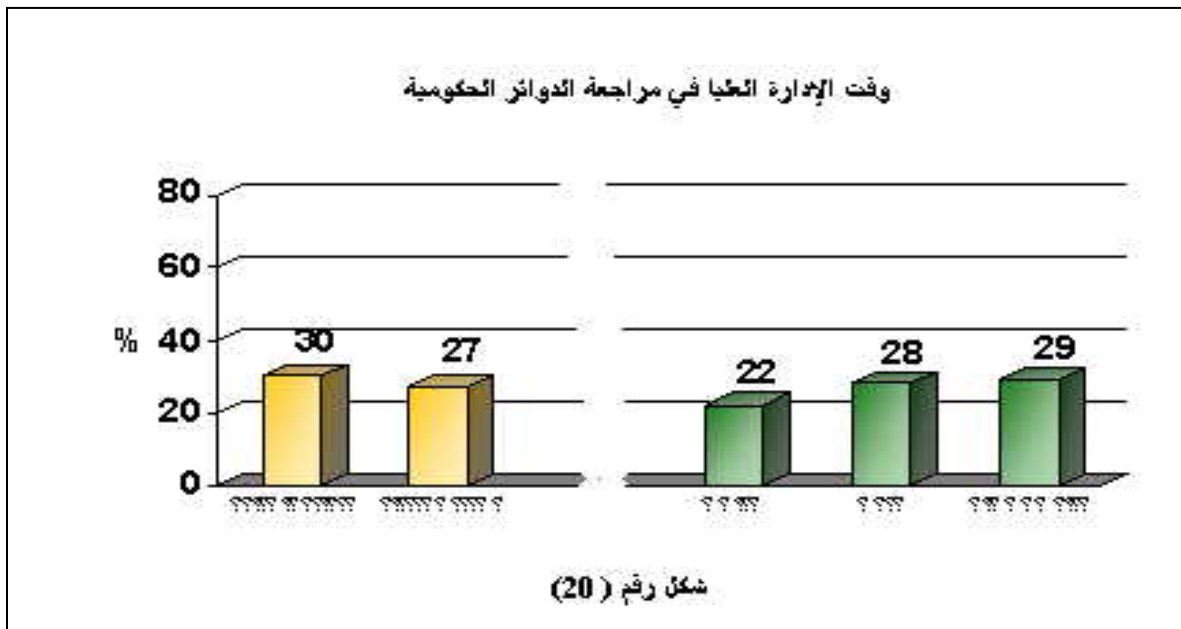


شكل رقم (19)

السؤال السادس: وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية:

Senior Management Time Spent on Negotiations with Officials

هذا السؤال وضع من أجل تقييم حجم الوقت الذي تُجبر الإدارة العليا على تضييعه في مراجعة الدوائر الحكومية ويكون على حساب الإنتاج. وقد دلت إجابات المستثمرين كما هو موضح في شكل (20)، جدول (4-5) بالملحق على أن (27%) من وقت الإدارة العليا يصرف في مراجعة البيروقراطيين، مقارنة بنحو 30% للعينة السابقة. وتبين أن المشتغلين في القطاع الخدمي وفي أكثر من نشاط يمضون نحو (28%) من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية مقارنة بـ (22%) للمشتغلين في النشاط الصناعي.

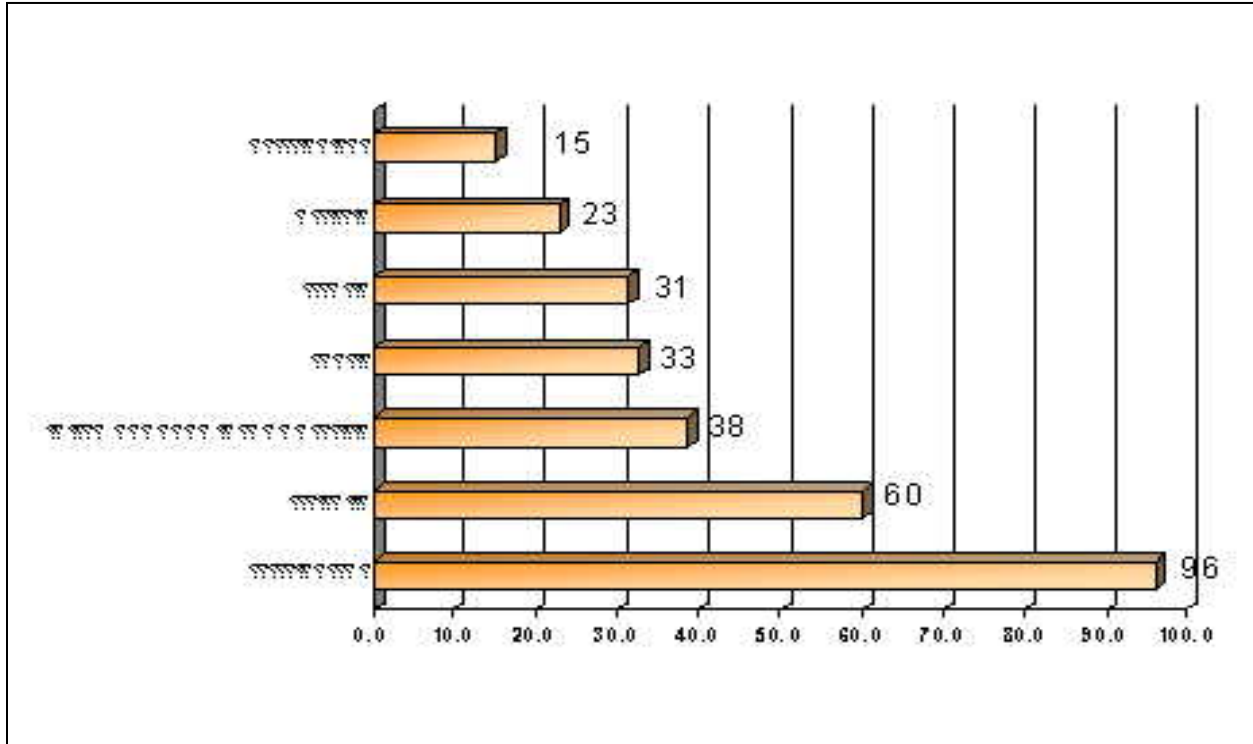


السؤال السابع: درجة تدخل الحكومة في قرارات رجال الأعمال الخاصة بمنشأتهم

وقد أهتم هذا السؤال بمعرفة درجة تدخل الجهاز الحكومي في قرارات رجال الأعمال الخاصة بمجالات الاستثمار وتشغيل العمالة وتسعير المنتجات والاندماج مع منشآت أخرى أو شرائها وتوزيع الأرباح والأجور والمبيعات.

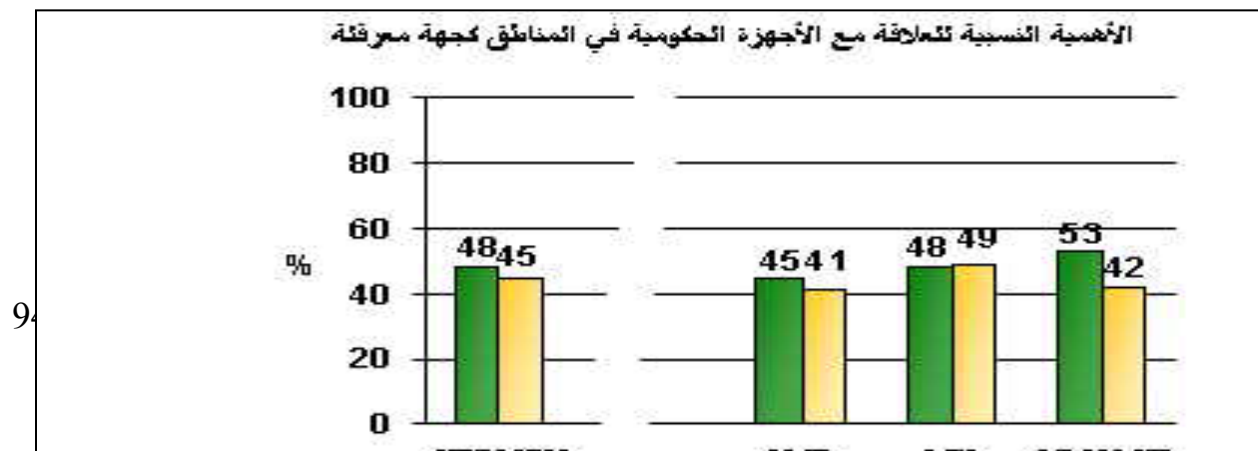
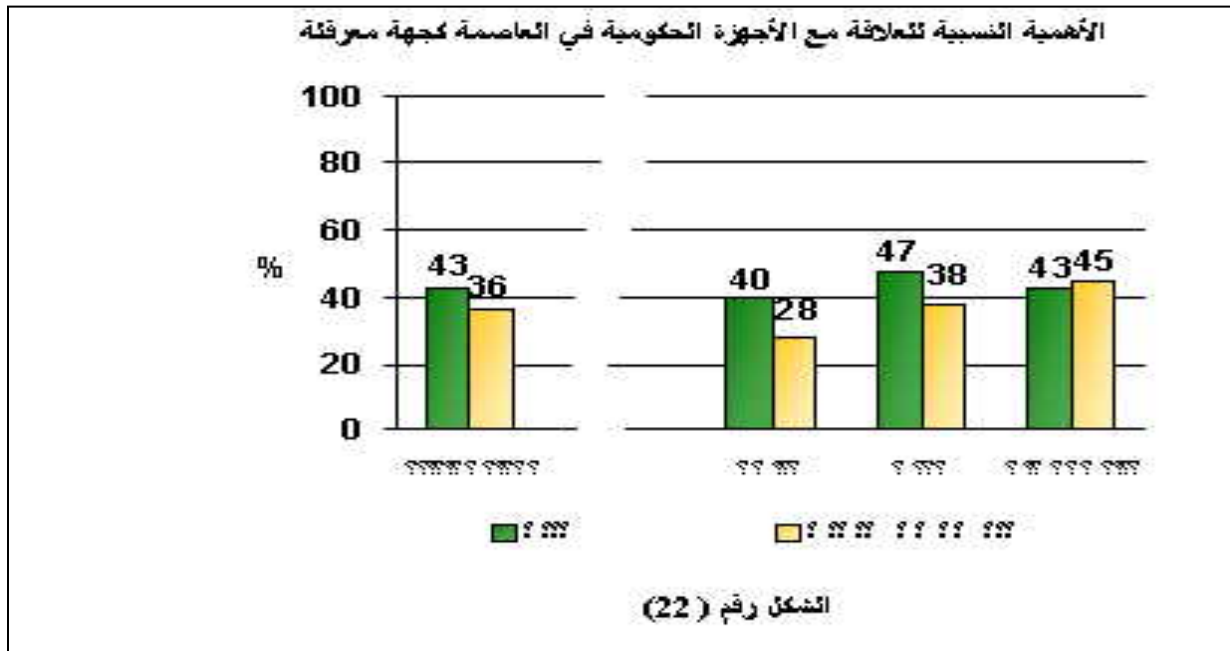
ويتبين من شكل رقم (21)، جداول (4 - 6) بأن الأغلبية الساحقة من المستثمرين (96%) يرون بأن الحكومة تتدخل في تشغيل العمالة، بينما اعتقد أقل من نصف المستثمرين بأن هناك تدخلاً حكومياً في توزيع الأرباح والتسعير والاندماج مع منشآت أخرى والمبيعات والأجور، ووصلت نسبة المنشآت التي رأت أن هناك تدخلاً من الحكومة في شؤون الاستثمار إلى حوالي (60%).

النسبة المئوية من رجال الأعمال الذين يرون أن الحكومة تتدخل في القرارات التي تتخذها منشأتهم



السؤال الثامن: علاقة رجال الأعمال مع الأجهزة الحكومية بالعاصمة أو فروعها في المناطق:

اهتم السؤال بمعرفة نظرة المستثمرين للعلاقة مع الأجهزة الحكومية المركزية في العاصمة مقارنة بفروعها في المناطق، ويبين شكلي (22) و(23)، جدولي (4 - 8) بأن المستثمرين يرون بأن فروع الأجهزة في المناطق معرقله لأنشطتهم الاستثمارية بدرجة أكبر من الأجهزة الحكومية المركزية، وربما يرجع ذلك إلى قلة الصلاحيات المعطاة للفروع والطبيعة المركزية لاتخاذ القرارات في مختلف الدوائر الحكومية.



(2 - 1 - 3 - 5) كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الرئيسية

Efficiency of Government in Providing Major Services

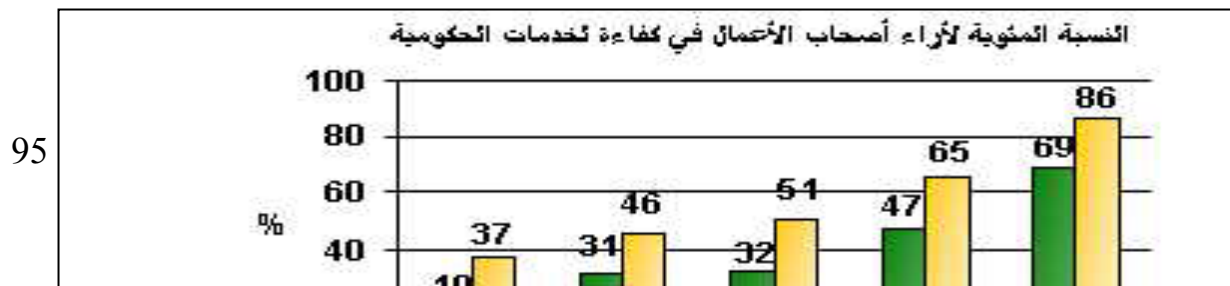
يشتمل هذا الجزء على ثلاثة أسئلة تركز على تقييم أصحاب الأعمال لمدى فعالية وكفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الرئيسية ذات العلاقة بالاستثمار مثل خدمة الجمارك، أحوال الطرق، خدمة البريد، الرعاية الصحية الحكومية، إضافة لمدى توفر المعلومات.

السؤال الأول: كفاءة الخدمات الحكومية:

يهدف هذا السؤال إلى معرفة الانطباع العام للمستثمرين وتقييمهم الضمني لكفاءة الجمارك والطرق والبريد والرعاية الصحية وخدمة توفير المعلومات.

وتوضح الصورة العامة كما في شكل رقم (24)، جدول (5 - 1) بالملحق أن الحكومة لم ترضي حتى (69% ، 47%) من المستثمرين في كل من خدمة توفير المعلومات، وخدمة الرعاية الصحية على الترتيب، بينما لم ترضي نحو 30% لكل من خدمة الجمارك وخدمة البريد، بينما حازت خدمات الطرق على رضا نحو (80%) من المستثمرين.

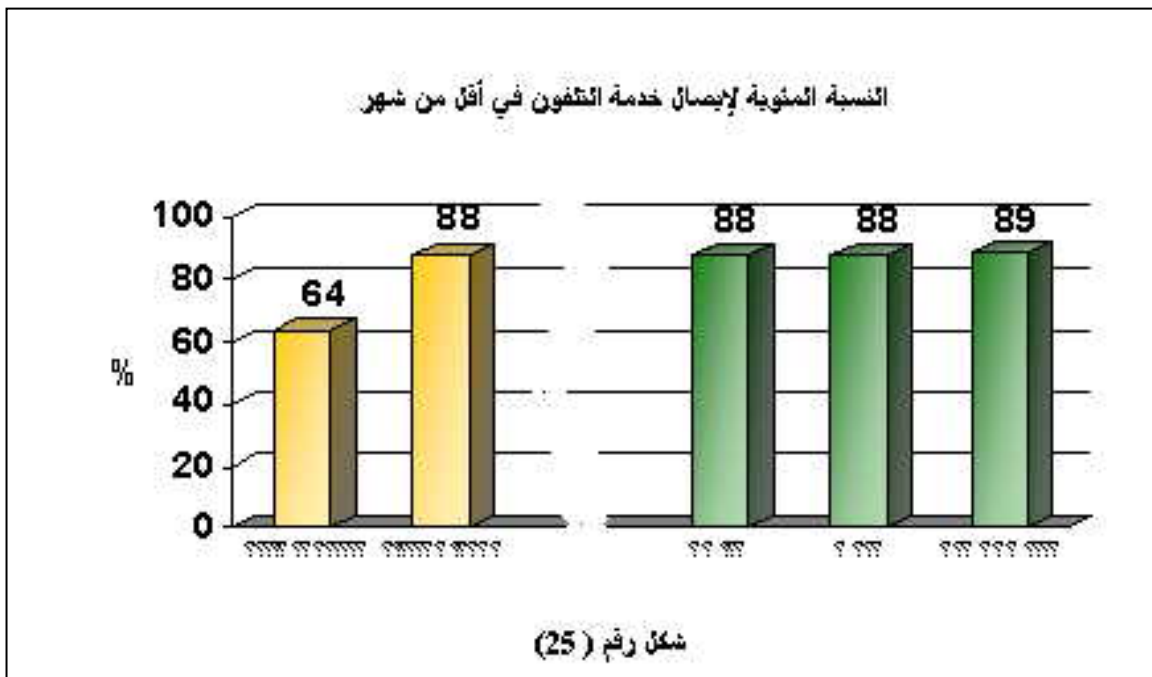
وتوضح النتائج أن خدمة توفير المعلومات كانت الأسوأ في نظر المستثمرين، بينما حازت خدمة الطرق على أكبر درجة رضا. وبصفة عامة يتبين زيادة كفاءة أداء الجهاز الحكومي في توفير خدمات الطرق والبريد والجمارك والرعاية الصحية وتوفير المعلومات، حيث تراجعت نسب عدم رضا أصحاب الأعمال للعينة الحالية مقارنة بنتائج العينة في الدراسة السابقة.



السؤال الثاني: الفترة الزمنية لإيصال الخدمة الهاتفية:

Time for Getting Public Telephone Line Connected

يدور هذا السؤال حول مدى كفاية الخدمات الهاتفية وسهولة حصول المستثمرين عليها. وتوضح النتائج المعروضة في شكل (25)، جدول (5 - 2) بالملحق أن حوالي (88%) من المستثمرين قد حصلوا على خدمة التليفون لأول مرة في أقل من شهر، وهي نسبة عالية مقارنة للوضع في الدول المتقدمة وتبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة في العالم النامي مما يعكس زيادة تطور وكفاءة الخدمات التليفونية في المملكة العربية السعودية، وقد بلغت هذه النسبة نحو (64%) للعينة السابقة مما يدل على التطور الذي حصل في هذه الخدمة في السنتين الأخيرتين.

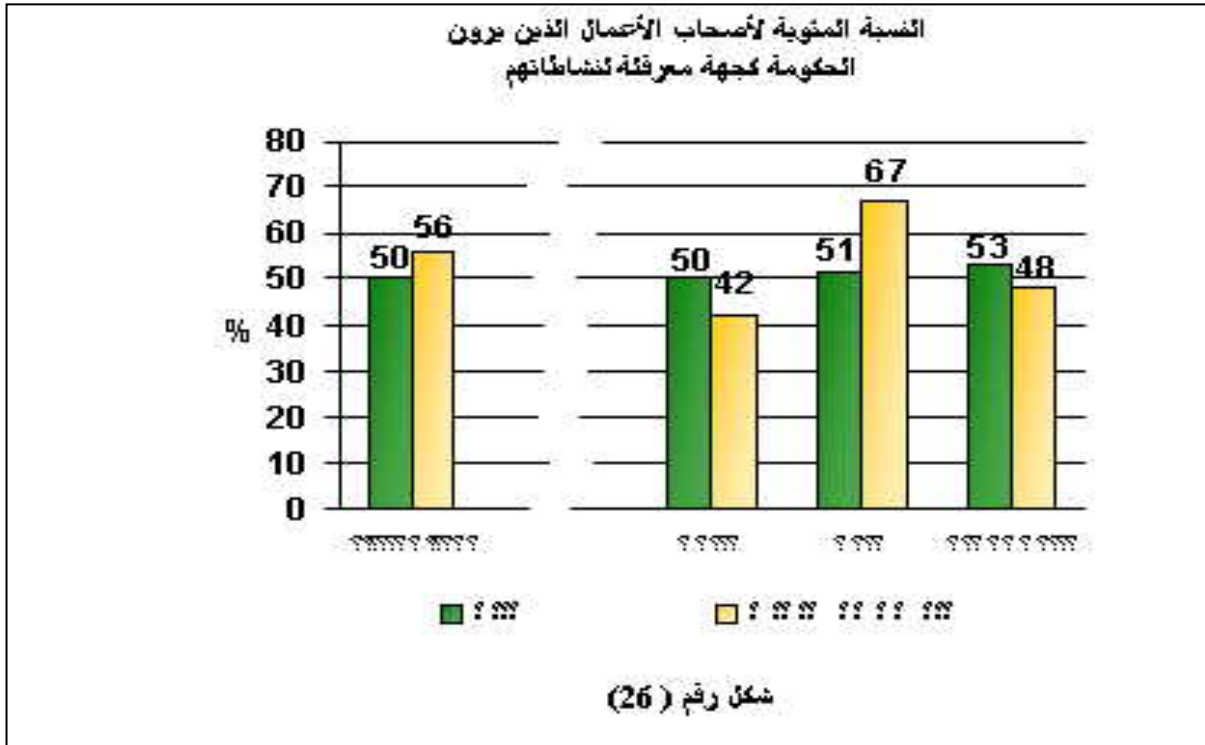


السؤال الثالث: كفاءة الجهاز الحكومي بصفة عامة في تقديم الخدمات

Government Efficiency in Delivering Services

هذا السؤال تُلخِص لما ورد في السؤالين السابقين، ويحاول هذا السؤال معرفة وجهة نظر أصحاب الأعمال في كفاءة الجهاز الحكومي بصفة عامة في تقديم الخدمات الآن وقبل خمسة سنوات.

ويتضح بمعاينة شكل (26)، جدول (5 - 3) بالملحق أنه حدث تغيير طفيف في نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات بصفة عامة خلال الخمس سنوات الماضية، حيث انخفضت من (56%) منذ خمسة سنوات إلى (50%) حالياً. إلا أن التغيير لم يكن في نفس الاتجاه للقطاع الصناعي حيث زادت نسبة المتذمرين من كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات من 42% قبل 5 سنوات إلى (50%) في الوقت الحاضر.



(2 - 1 - 3 - 6) العلاقة بين الجهاز الحكومي وأصحاب الأعمال:

يهتم هذا الجزء من الاستبيان بالعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار وذلك من خلال السؤال الأول والخاص بتحديد المستثمرين لدرجة أهمية العبارات التي تمثل كل منها عائقاً من عوائق الاستثمار وهي أربع عشرة عبارة إضافة لما قد يراه المستثمر من عوائق أخرى لم تذكر. أما السؤال الثاني فيهتم بدراسة تقييم أصحاب الأعمال لدور الجهاز الحكومي والعلاقة معه من حيث كونه جهة معاونة أو معرقله للاستثمار.

السؤال الأول: ترتيب عوائق الاستثمار

Ranking of Obstacles for doing Business

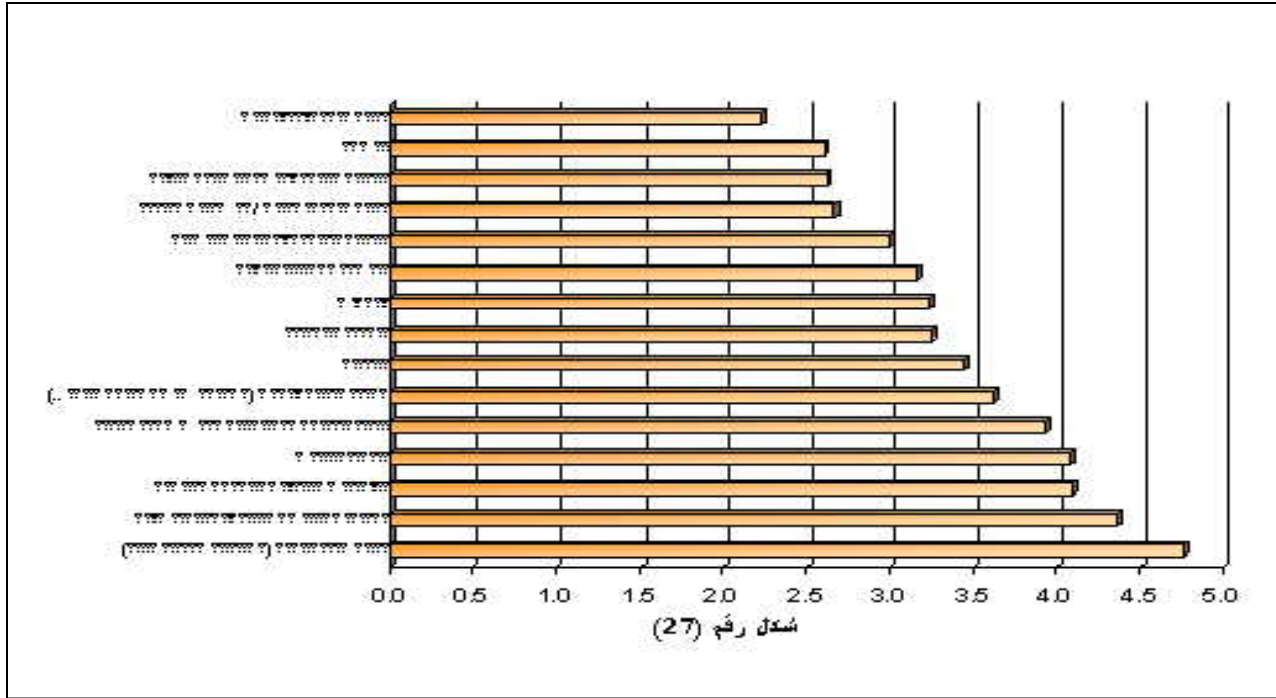
هذا السؤال لا يرتبط بصورة رئيسية بمشاكل القدرة على التوقع بالقوانين والسياسات، وإنما يطلب من المستثمرين ترتيب درجة أهمية العوائق، حيث تم عرض خمسة عشر من المعوقات الرئيسية للاستثمار المتعارف عليها عالمياً على أصحاب الأعمال، وطلب منهم تحديد درجة أهمية كل معوق بدرجة محصورة من (1) وتعني الأقل أهمية وبالتالي فهو لا يمثل عائقاً إلى الدرجة (5) بصفتها تمثل الأكثر أهمية مما يعني أنه عائق خطير وهام جداً.

ويظهر الشكل رقم (27)، جدول (6 - 1) بالملحق بأن المستثمرين إجمالاً قد وجدوا بأن لوائح ونظم العمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية هما العائقان الأكثر خطراً وأهمية بين كل العوائق وكلاهما أنظمة أو تنظيمات حكومية لا تلاقي تأييداً في أوساط المستثمرين.

ويلي هذين العائقين في الأهمية وبفارق ضئيل كل من القوانين للدخول في النشاط، الفساد الإداري، التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة على الترتيب. وقد جاءت في آخر الترتيب كل من لوائح الضرائب، التضخم، واللوائح الخاصة بالسلامة البيئية، وأخيراً لوائح ونظم النقد الأجنبي التي اعتبرها المستثمرون الأقل أهمية وهي نتيجة منطقية ومتوقعة لكون المملكة لا تضع عراقيل أمام حرية انتقال الأموال أو صرف واستبدال العملات.

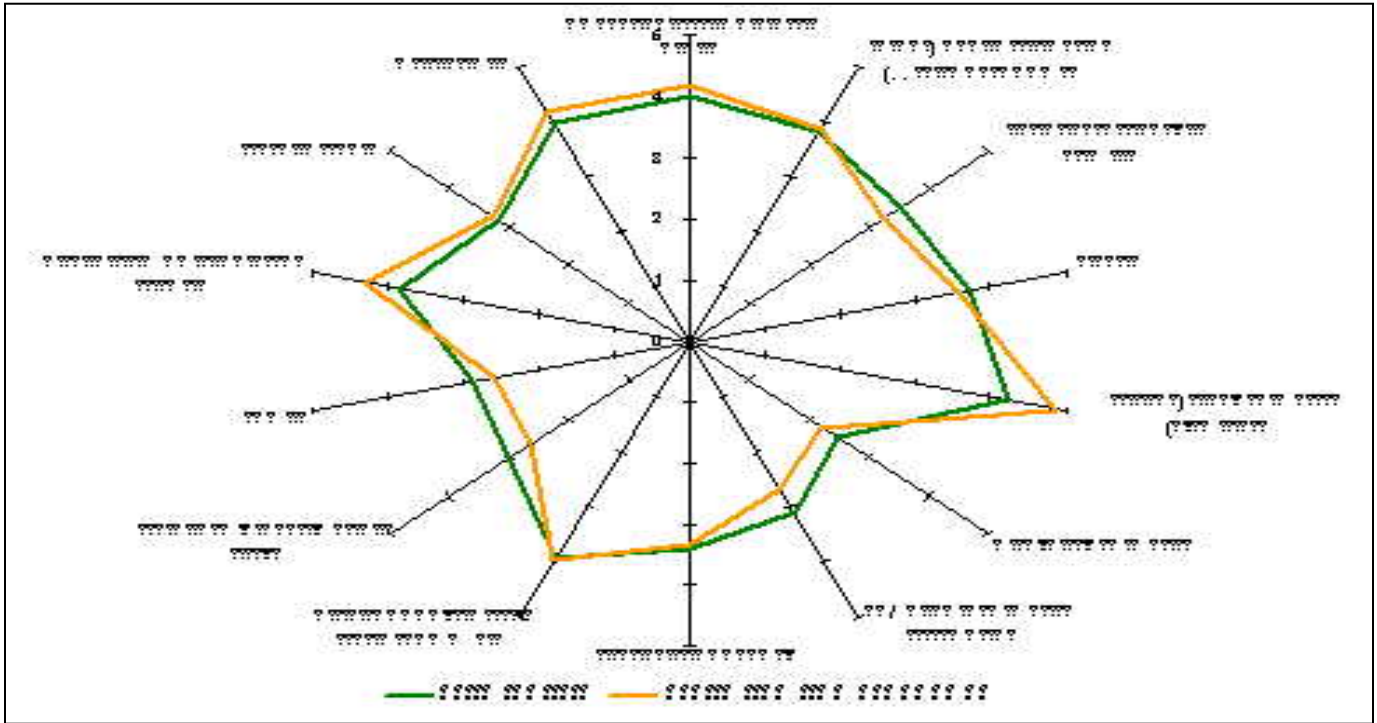
وتجدر الإشارة إلى أنه بينما صنف المستثمرون السعوديون لوائح ونظم العمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط والفساد الإداري على أنها الأربعة عوائق الأكثر أهمية، فإن هذه العوائق حظيت بأهمية قليلة على المستوى العالمي الذي جاءت فيه الضرائب والتمويل والتغيير في السياسات والتضخم كأهم عوائق تواجه المستثمرين، أما في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد صنفت غالبية المنشآت المشمولة في استبيان البنك الدولي عام 2003م الجرائم

والسرقة والتغير في السياسات والفساد الإداري على أنها العوائق الأكثر أهمية، ولم ينظر المستثمرون في هذه الدول إلى نظم العمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية والقوانين للدخول في النشاط بقدر كبير من الأهمية التي أولاها لها المستثمرون السعوديون.



ويوضح (الشكل رقم 28) الاختلافات بين درجة الأهمية لعوائق الاستثمار كما صنفتها المستثمرون في العينة الحالية والمستثمرون في الدراسة السابقة، حيث يتضح شبه التطابق بين نتائج العينتين مع زيادة في درجة الأهمية التي أولاها المستثمرون في العينة الحالية مقارنة بالدراسة السابقة للعوائق ونظم العمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط والفساد الإداري مما يدل على أن السياسات الحكومية المتبعة فيما يخص نظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة) في السنتين الأخيرتين قد فاقت من نعمة المستثمرين، كما أن إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية والتنظيمات

والقوانين للدخول في النشاط أو الفساد الإداري لم تشهد أي تحسن بل اعتبرها المستثمرون أسوأ مما كانت عليه قبل سنتين

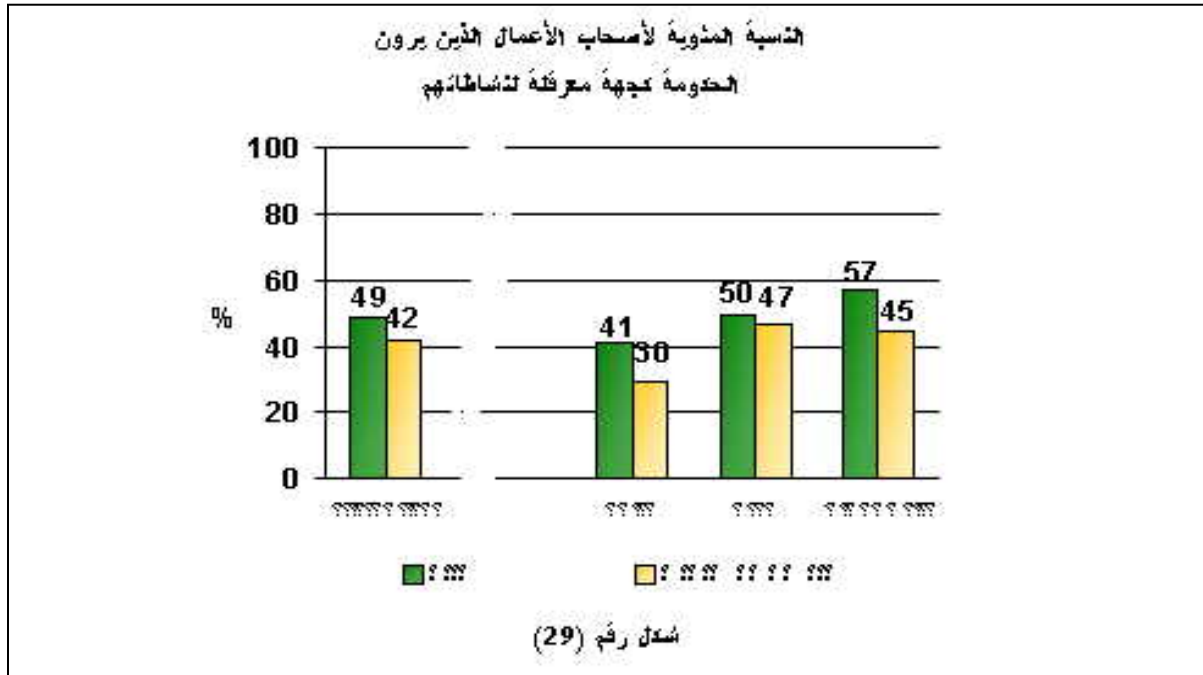


شكل رقم (28)

السؤال الثاني: العلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص:

يحاول هذا السؤال معرفة انطباع المستثمرين الآن ومنذ خمسة سنوات حول البيروقراطية الحكومية، واما إذا كان الجهاز الحكومي في نظرهم جهة مساعدة أو محايدة أو معرقله (خضم) للقطاع الخاص.

ويوضح الشكل رقم (29)، جدول (6 - 2) بالملحق أن نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الجهاز الحكومي مساند ومعاون لنشاطهم الاستثماري قد بلغت (51%) تقريباً وهي أقل من مثيلتها في العينة السابقة والتي بلغت (61%). ويلاحظ أن الانطباع الإيجابي لأصحاب الأعمال عن الجهاز الحكومي قبل خمسة سنوات قد تراجع قليلاً في الفترة الحالية، حيث أعرب (49%) من المستثمرين عن اعتقادهم بأن الجهاز الحكومي جهة معرقله لنشاطهم الاستثماري مقارنة بـ (42%) قبل خمسة سنوات. وأظهر النشاط الخدمي انطباعاً عن دور الجهاز الحكومي لا يختلف كثيراً عن متوسط إجمالي العينة، بينما زادت نسبة المتذمرين من المشتغلين في أكثر من نشاط إلى (57%) مقارنة بـ (49%) لمتوسط إجمالي العينة.



(2 - 2) نتائج ورش العمل

في إطار سعي الفريق البحثي للدراسة لتوضيح طبيعة الدور والمشاكل في العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص، فقد رؤي عدم الاكتفاء في ذلك بالبيانات الثانوية المنشورة أو نتائج الاستثمارات الميدانية فقط، وضرورة عمل لقاءات مباشرة أو ورش عمل للمناقشة والاستماع لمرئيات رجال الأعمال، وذلك نظراً لأن البيانات المتحصل عليها بالبحث المكتبي والميداني تكون ذات طبيعة صماء، بمعنى أن المعلومة فيها تكون محدودة وعلى قدر المنشور منها أو على قدر الإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان، أما اللقاءات المباشرة في ورش العمل مع الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة فهي من شأنها توسيع دائرة الحوار البناء والنقاش الموضوعي وهي ذات طبيعة ديناميكية (أو حية) تتيح للباحثين التعرف على الأسباب والمبررات المنطقية للمشاكل والظواهر الموجودة والتوصل إلى سبل أكثر واقعية للعلاج. ومما هو جدير بالذكر، أن نتائج ورش العمل المنعقدة كانت بمثابة تأكيد لمعظم القضايا أو المشاكل السابق عرضها، بالإضافة إلى ظهور زوايا جديدة وقضايا أخرى ذات علاقة وذات أهمية ساهمت في إثراء موضوع الدراسة.

وقد أسفرت ورش العمل الثلاث التي عقدها الفريق البحثي للدراسة مع نخبة من رجال الأعمال بكل من الرياض وجدة والخبر، عن استقراء العديد من المرئيات ذات العلاقة بالتعامل مع الأجهزة الحكومية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

(2 - 2 - 1) الأنظمة والتشريعات واللوائح والإجراءات الحكومية:

اجمع الحاضرون على أن الأنظمة والتشريعات المعمول بها كثيرة، وأحياناً تتضارب فيما بينها داخل الوزارات المختلفة، وأن البعض منها جيد من حيث النص والمغزى أو الهدف منه إلا أن المشكلة تكمن في التنفيذ أو التطبيق حيث تصدر لوائح تنفيذية متكررة ومتغيره من أن لآخر مما يخلق حالة من عدم الشفافية المعلوماتية والتي تتسبب في إرباك العمل الصناعي أو التجاري.

وفي بعض الأحيان يتأخر صدور اللائحة التنفيذية لفترة كبيرة مما يوجد حالة من عدم الاستقرار والشفافية في الإجراءات التنفيذية، فضلاً عن أنه في بعض الأحيان يصدر نظام جيد إلا أنه لا يطبق على الفور ويظل الوضع بدون تطبيق لفترة طويلة.

كما وأفاد البعض بأن هناك نظم وتشريعات صدرت منذ فترة طويلة جداً من الزمن وأن هناك حاجة ملحة وسريعة لتعديلها وتطويرها بالسرعة التي تتلائم مع التغيرات الدولية السريعة والمتلاحقة، وكثيراً ما يكون الجميع مقتنع بضرورة إجراء التعديلات إلا أن ذلك يأخذ وقتاً طويلاً جداً لإجرائه وبما لا

يتناسب مع مقتضيات وسرعة إيقاع العمل بالقطاع الخاص، وأن الأمر يتطلب مراجعة وتعديل الأنظمة والتشريعات التجارية والصناعية بطريقة شمولية وسريعة ومتناسقة مع التشريعات الدولية حتى يمكن للقطاع الخاص السعودي أن يجد له مكانا على خريطة التنافسية العالمية، وكثيرا ما تكون التعديلات لبعض النظم طفيفة أو شكلية جدا ولا تفي بالغرض المطلوب من إجراءاتها.

كما وأفاد البعض الآخر بأنه أحيانا كثيرة تصدر لوائح وأنظمة جديدة دون عرضها على القطاع الخاص بوصفه صاحب الشأن، وذلك مثل قرارات الصيدليات والليومزين وان الأمر يتطلب ضرورة مشاركة القطاع الخاص بنسبة فاعلة في لجان الدراسة لمثل هذه النظم واللوائح حتى يأتي التطوير المنشود بالمراد منه ويكون متوافقاً مع البيئة التجارية المحلية والدولية في آن واحد.

وأشار البعض إلى كثرة وتعدد الجهات المطلوب مراجعتها للحصول على ترخيص تجاري وإلى بطئ حركة إنهاء المعاملات، وان الأمر يمكن التعامل معه عن طريق إيجاد جهة مركزية واحدة يلجأ إليها صاحب الترخيص لإنهاء كل معاملاته في مكان واحد يتواجد فيه مندوبون لجميع الأجهزة الحكومية.

أما بالنسبة لإجراءات فض النزاعات التجارية بالقضاء، فقد اجمع الحاضرون على بطئ إجراءات التقاضي، وان الأمر يتطلب سرعة إنهاء القضايا المالية والاستثمارية التي لا تحتمل التباطئ، أو التأخير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك حاجة إلى تدريب قضاة متخصصون في القضايا المالية والتجارية ذات الطبيعة المحلية والدولية نظرا للتغيرات الكبيرة الحادثة في التشريعات التجارية العالمية وقضايا الوكالات التجارية والتصدير والاستيراد والأسواق المالية.

كما وان هناك حاجة ماسة لتطوير بعض التشريعات والنظم وخصوصا تلك المتعلقة بتحصيل الديون أو الشيكات أو الالتزامات المالية على الغير لحماية مصالح التجار وردع المتلاعبين بالحقوق، وذلك نظرا لان الوضع الراهن غير محتمل حيث أصبح المدين يهدد الدائن باللجوء للقضاء لعلمه بأن البت في القضية سوف يستغرق سنوات طويلة دون فصل حاسم لصالح الدائن.

(2 - 2 - 2) بالنسبة للتعامل مع موظفي الأجهزة الحكومية:

أجمعت سيدات الأعمال على وجود معاملة تمييزية واضحة ضد المرأة في معظم الجهات الحكومية، وطالبن بتعيين المرأة في الإدارات الحكومية ولو بنسبة 5% مبدئيا على الأقل حتى يتمكنون من إنهاء مصالحهم في سهولة ويسر.

كما أفاد البعض بضرورة اعتماد اللامركزية بحيث لا يتوجب الرجوع للوزارات في الرياض في كل كبيرة وصغيرة ولا بد من إعطاء الصلاحية والأمان للموظف الحكومي خارج العاصمة.

كما وأفاد البعض بضرورة تكليف بعض الإدارات في الأجهزة الحكومية التي تتعامل مع الجمهور بأن تستمر في العمل بعد صلاة العصر إلى صلاة العشاء بصفة يومية بنظام المناوبات وكذلك الحال في يوم الخميس أو الجمعة لإنهاء مصالح الشركات أو موظفي القطاع الخاص الذين لا يجدون وقتاً لمراجعة تلك الدوائر الحكومية في ساعات الدوام الرسمية.

ويرى البعض بأن مشاكل التعامل مع الأجهزة الحكومية معروفة وكذلك فإن الحلول معروفة ولكن الأمر يظل يدور في دائرة مفرغة من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين وهو ما يضر بمصالح التجار ويعيق التنمية والتقدم، وعلي سبيل المثال فإن هيئة الاستثمار صنفت المشاكل الموجودة بين الطرفين في حوالي 126 مشكلة وحددت أسبابها وطرق علاجها إلا إن شيئاً لم يتم بصدد العلاج.

كما أفاد البعض الآخر، بأن بعض المسؤولين الحكوميين من موظفي الإدارة العليا والوسطى لا يعلمون على وجه التحديد طبيعة الدور المطلوب منهم في هذه المرحلة الحالية من مراحل تغيير الاقتصاد العالمي، ويكفي للتدليل على ذلك بأنه بتوجيه العتاب لأحد موظفي وزارة التجارة على تباطؤه في حل وإنهاء مصالح الجمهور، فأجاب بأن مسؤوليته الأساسية هي مراقبة التجار، وأنه يفعل ذلك خوفاً من النظام حيث أن أي مرونة تطبق يساء فهمها ويعاقب عليها نظاماً، لذا فمن الأفضل له شخصياً عدم إنهاء المصالح حرصاً على وظيفته أو منصبه، وهذا الأمر يتطلب ضرورة التوضيح والتوعية للموظفين على مسؤولياتهم وواجباتهم.

كما أشار البعض إلى تعدد أنواع ومسميات الرسوم التي تحصلها الجهات الحكومية كضرائب غير مباشرة من القطاع الخاص مما يضيف عبئاً على تكلفة المنتجات ويضعف من المقدرة التنافسية للسلع المحلية في مواجهة الأجنبية، وأن بعض الجهات الحكومية تطلب من القطاع الخاص رعاية مشروعات تدريبية وأن هذه البرامج تحولت إلى شعارات لا تحقق الغرض المطلوب منها، وأن من لا يستجيب للتعاون في هذا الأمر يتم عرقلة أعماله وأوراقه بطريقة واضحة.

كما أشار البعض إلى تأخر بعض الأجهزة الحكومية في إدخال التقنية المعلوماتية وأن تفعيل مثل هذه الأنظمة الإلكترونية يساعد في القضاء على بطء المعاملات والواسطة ويسهل متابعة الأداء وهو ما يزيد من كفاءة الأجهزة الحكومية.

وطالب البعض بضرورة تشديد الرقابة والمحاسبة والمحاكمة والتشهير بالموظفين الحكوميين الفاسدين المتسببين في تعطيل مصالح الجمهور، ونادوا بضرورة أن يكون الطابع الخدمي هو السائد في تعاملات موظفي الحكومة مع الجمهور، ومن الممكن إسناد الأمر في بعض الإدارات الحكومية لشركات قطاع خاص.

ويعتقد البعض بأن الأجهزة الحكومية ليست لها الرغبة في تطوير وتفعيل العلاقة مع القطاع الخاص ولا بد من أن تكون هناك رغبة وإرادة سياسية لتطوير دور القطاع الخاص وسرعة في اتخاذ القرارات وان غياب هذه الإرادة يعد سببا رئيسيا لعدم رغبة القطاع الخاص في التبرع أو المساهمة حيث أن تلك الأجهزة الحكومية تأخذ فقط ولا تعطي أو تنفذ ما هو مطلوب منها.

كما أفاد البعض بعدم تعاون الأجهزة الحكومية في توفير المعلومات اللازمة للقطاع الخاص وأن الحس الأمني والخوف من إذاعة الأسرار هو الغالب على موظفي الدولة وهو ما لا يتوافق مع عصر تكنولوجيا المعلومات والشفافية المعلوماتية اللازمة للقطاع الاستثمائي أو التجاري.

وقد أوضح البعض بأن تحسين راتب أو حوافز الموظف الحكومي قد يساعد في علاج بعض مشاكل الفساد الإداري، وخصوصاً مع هؤلاء البيروقراطيين من طبقة الإدارة الوسطى.

كما طالب البعض بأهمية إيجاد نموذج ناجح للعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وأشاروا إلى وجود مثل هذه النماذج بكل من دولة دبي والبحرين وماليزيا مما جعل الكثير من المستثمرين يوجهون أموالهم إلى هناك للاستثمار.

(2 - 3) بالنسبة لمرئيات القطاع الخاص في قضية السعودية:

أفاد الحاضرون بأن قضية السعودية لها فترة زمنية طويلة ولم تحل، وقد أخذت أبعاداً ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي بل وامن، ولا بد من الاعتراف بأن كل الجهود المبذولة لم تكفل بالنجاح بل على العكس تماماً فإن المشكلة تزداد حدة بمرور الزمن وذلك لعدة أسباب منها أن العمالة وخصوصاً الماهرة منها أداة أساسية للإنتاج تحت ظروف التقنية الحديثة وكلما ازدادت التقنية كلما ازداد الطلب على العمالة الماهرة الأجنبية المرتفعة الإنتاجية والمنخفضة التكلفة والتكلفة إحدى العناصر الهامة للتنافسية والبقاء في الأسواق من عدمه.

أما السبب الثاني فهو أن مخرجات قطاع التعليم من موارد بشرية لا تتناسب مع مدخلات قطاع الأعمال من عماله وهناك خلل أو فجوة تتطلب العلاج السريع، ويرى البعض إن العمالة الأجنبية الماهرة بالمملكة لا تتجاوز نسبة 10% أما الباقي وقدره 90% هي عمالة غير ماهرة (سائق، خادم، عامل نظافة، صيانة... الخ)، وان هذه النوعية من العمل لا يقبل خريجو الجامعات أو حتى المعاهد الفنية بالإحلال محلها وتحاول الأجهزة الحكومية استخدام مفهوم العصا الغليظة للضرب بها على أيدي القطاع الخاص دون محاولة بحث الأسباب الحقيقية والتشخيص السليم للمشكلة، كما إن هناك عمالة متستر عليها بالأسواق المحلية تؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير الشريفة بين الملتزم بالأنظمة وغير الملتزم بها وان العصا تطبق فقط على الملتزمين أو الشرفاء، حيث يغض النظر عن المخالفين والعاملين في تجارة وبيع

التأثيرات، وانه لا بد من التفرقة بين المستثمر والمتستر حيث إن الأول يفيد اقتصادنا والثاني يضر باقتصادنا ثم أن السعودة وسيلة وليست هدف مطلوب تحقيقه بغض النظر عن النتائج، وان استمرار الأوضاع والقيود على الاستقدام للعمالة الماهرة من شأنه هروب المستثمرين لدول أخرى لا توجد فيها مثل هذه القيود، فالمستثمر لا يهدف من نشاطه إلا الربح ولا يرغب في تحويل شركته لوحده للتكافل الاجتماعي لان بقاؤه في الأسواق مرهون بقدرته على المنافسة وتحقيق الربح اللازم للنمو والتطوير المستمر لإدخال التقنية الحديثة، وما يؤكد ذلك هو لجوء المستثمرين الأمريكيين للاستثمار ونقل مصانعهم إلى حيث الدول رخيصة عنصر العمل وبالتالي خلق ميزة تنافسية لمنتجاتهم، وهذا يعني أن تشخيص المشكلة وعلاجها لم يكن صحيحا وبالتالي فأن مردود الحل يكون سلبيا أو عكسيا، كما أن نسبة البطالة في المجتمع السعودي لا تتجاوز 10% وهي نسبة موجودة في معظم دول العالم أن لم تكن أكثر منها والبعض يميل إلى تضخيم حجم المشكلة كشعار وطني، وقد صرح معالي وزير العمل في إحدى الصحف بأن إحصائيات مكاتب العمل تشير إلى وجود 600 ألف عاطل، وعندما طلب معاليه من مكاتب العمل إعادة تسجيل العاطلين مرة أخرى مع عدم تسجيل اسم الفرد في أكثر من مكتب عمل تبين أن العدد انخفض إلى 160 ألف وهي نسبة معقولة، فإذا كان تشخيص حجم المشكلة أصلا غير دقيق فلماذا تستخدم العصا الغليظة، ويرى البعض أن هناك جهات حكومية لم تسعود على سبيل المثال ساحة المطار نجد أن أكثر من 90% منها عمالة أجنبية. وهذه التناقضات تجعل القطاع الخاص غير مقتنع بسياسة العصا الغليظة ويعتبرها أداة معرقة للنشاط الاقتصادي ونموه وخفض الإنتاجية وقدرتها التنافسية.

وهناك جوانب سلوكية ينبغي معالجتها في العمالة الوطنية مثل تحقير العمل اليدوي والفني الذي نحتاجه في الكثير من المهن الضرورية أو الرغبة في العمل الإداري وبراتب مرتفع وإنتاجية منخفضة وعدم الالتزام بالجدية في العمل أو الحضور وكثرة التغيب فضلا عن صعوبة الاستغناء عن خدمات العامل أو الموظف السعودي مثل الأجنبي في حالة التقصير في العمل.

وأفاد البعض أن الحلول المؤقتة لمثل هذه القضية لا تفيد، ولا بد من إيجاد توازن بين الترغيب والترهيب في ظل ندرة كفاءات وطنية سعودية في تخصصات معينة، وان الحل يكمن في سياسة وتخطيط محكم لقطاع التعليم والربط بينه وبين احتياجات الأسواق، وهو ما يحتاج لفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات على أقل تقدير وهو ما لا يحتمله القطاع الخاص

(2 - 2 - 4) بالنسبة لسرعة استجابة الأجهزة الحكومية لطلبات القطاع الخاص:

أفاد الحاضرون بأن بعض المسؤولين الحكوميين يبرر بطء استجابة الحكومة لطلبات القطاع الخاص بوجود مصالح متعارضة بين القطاعين الحكومي والخاص، وأن أي طلب للقطاع الخاص يلزم

دراسته من جميع الوجوه بكافة الوزارات، وهو ما يحتاج للكثير من الوقت، كما أن البعض الآخر يرجع ذلك لاعتبارات أمنية غير مفهومة للقطاع الخاص.

وأيضاً فإن هذا الإيقاع الحكومي البطيء في علاقة الاستجابة لا يصلح للتعامل مع الإيقاع السريع للقطاع الخاص الذي يتعامل مع متغيرات سريعة ومتلاحقة في السوق العالمي، وأنه يسبب الكثير من الخسائر على المستوى الوطني.

ولما كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي (60%) والقرار بيد القطاع الحكومي، فإن القطاع الخاص لا يستطيع دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد إلى الأمام وغيره يتحكم في عجلة القيادة.

ويقولون أن العلاقة بين أي طرفين لا بد وأن يصاحبها بعض المصالح المتعارضة ولكن من الحكمة تغليب النظرة الاقتصادية والتي تحقق الصالح العام للبلاد، وأن أي قرار قد يكون له مستفيدين ومتضررين ولكن القاعدة هي أن تكون مصالح المستفيدين أكبر من خسائر المتضررين مع وجود مبدأ التعويض من المستفيدين لصالح المتضررين، واقتصر دور الدولة في النشاط الاقتصادي على التخطيط والتوجيه لتحقيق أهداف محددة ترفع من معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع، وأن يسند للقطاع الخاص مسؤولية التنفيذ، ولذلك فإن مسؤولية الحكومة تتمثل في إتباع سياسات مرنة قابلة للتطوير والتعديل السريع عند الحاجة، وأن تقدم كافة التسهيلات والتنازلات اللازمة وبسرعة للقطاع الخاص كلما تطلب الأمر ذلك لما فيه الصالح العام للبلاد. كما يجب ألا تكون الحاجة المستمرة للقطاع الخاص للقطاع الحكومي سبباً لجعل العلاقة بينهما علاقة تابع ومتبوع وإنما هي علاقة مبنية على التوفيق بين المصالح المتعارضة إن وجدت وبما يحقق المصلحة العامة أو العليا للبلاد أي أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافسية.

ويقترح البعض في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية أن يتم إعادة النظر في تحديد دور واضح ومحدد للحكومة والقطاع الخاص، وفي جميع الدول الرأسمالية أو ذات الاقتصاد المفتوح والحر يقتصر فيها دور الحكومة على الدفاع والأمن بصفة أساسية والرقابة والتوجيه ورسم السياسات التي ينفذها القطاع الخاص، ولذا فإن الدولة لا ينبغي لها أن تعمل في النشاط الاقتصادي أو الخدمي إلا في حدود ضيقة جداً ولفترة مؤقتة، ولكن الواقع الراهن نجد فيه أن الحكومة تعد منافساً قوياً للقطاع الخاص في العديد من الأنشطة ومنها (الصحة، التعليم وغيرها) وهو ما يعد عائقاً كبيراً في توسيع فرص المشاركة ومجالات الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص في مجالات متعددة وإبطاء لمسيرة التنمية.

لذا يقترح البعض لتفعيل درجة الاستجابة أن يتم تعيين رجال الأعمال من ذوي المهارات القيادية والكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة والأمانة في المناصب الحكومية القيادية، حيث أن ذلك من متطلبات العصر الحالي وهو ما فعلته الولايات المتحدة ودولاً كثيرة مجاورة بإسناد بعض الوزارات ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي لرجال من قطاع الأعمال، حيث أن الموظف الحكومي لا يستشعر بالسرعة المطلوبة المخاطر التي يتعرض لها رجال الأعمال ويميل عادة إلى ثبات الأوضاع على ما هي عليه، وتعرف هذه الفئة بالمجموعة المقاومة للتغيير أو التحديث والتطوير.

كما اقترح البعض الآخر ضرورة زيادة نسبة تمثيل رجال الأعمال في اللجان التي تصدر القرارات التجارية أو الاقتصادية أو المالية، وذلك من أجل دراسة كافة القرارات قبل صدورها بوقت كافي لتأتي محققة لمصالح جميع الأطراف بالمجتمع وتكون متوافقة مع الواقع التطبيقي أو التنفيذي وليست متعارضة معه كما حدث في قرارات سعودة الصيدليات والليومزين والأسواق وغيرها، والتي لم تدرس جيداً ثم تم العدول عنها بعد صدورها وهو ما يؤدي إلى إرباك هذه الأنشطة وتحقيقها لخسائر كبيرة.

كما اقترح البعض أن يتم تشكيل لجنة لمتابعة توصيات منتدى الرياض الاقتصادي الأول الصادرة في عام 2003م، وتقييم درجة استجابة الأجهزة الحكومية لمطالب القطاع الخاص، حيث أن عدم الاستجابة يؤدي إلى إحباط رجال الأعمال من جهة، كما أن التعديلات أو التوصيات المطلوبة يجب ألا تنفذ بطريقة شكلية وينبغي أن تكون صادرة في ظل رغبة حقيقية واقتناع بأنها لازمة لمصلحة البلاد، والقاعدة تقول أن التغيير أو الاستجابة يأتي عادة من أعلى إلى أسفل أو من القمة إلى القاعدة ولا تسير في اتجاه معاكس لذلك الاتجاه.

وعليه فإن تفعيل درجة الاستجابة بين القطاعين الحكومي والخاص من شأنه زيادة معدلات الاستثمار والتجارة وبالتالي التقدم والتنمية المستدامة من خلال المحافظة على المنتج والتاجر السعودي وإيجاد موقع لهما على خريطة التنافسية العالمية، وفي الوقت نفسه تنعكس هذه الآثار على مستوى معيشة ورفاهية المستهلك أيضاً.

(2 - 2 - 5) بالنسبة لقضايا الفساد المالي والإداري:

أفادت سيدات الأعمال بأنه غير مسموح لهن بمراجعة الدوائر الحكومية، وأن ذلك يتم من خلال "المعقب"، وهذا المعقب يقول أن المعاملات لا تتم على وجه السرعة إلا إذا تم دفع مبالغ معينة لبعض الموظفين، وقد يكون هذا صحيح أو غير صحيح وفي كلتا الحالتين فإن الأمر غير مقبول، ويقول المعقب أن هناك ثلاثة أنواع من الموظفين النوع الأول وهو الموظف المتعاون الذي يقوم بتسيير وإنهاء المصالح دون مقابل، وهذا النوع نسبته قليلة، والنوع الثاني هو من النوع البيروقراطي المتشدد الخائف على

وظيفته الذي ينتهج مبدأ "من خاف سلم" وهو لا يقبل الرشوة ولكنه يعطل المصالح دون إتباع المرونة اللازمة أو غير المخلة بالنظام، وهؤلاء نسبتهم كبيرة وخصوصاً في طبقة الإدارة العليا والإدارة الوسطى، أما النوع الثالث منهم فيتخذ من النظام أساساً قوياً لطلب الرشوة، ويعقد الأمور أو يسهلها وفقاً لوجود منفعة شخصية له حتى ولو كانت على حساب المصلحة العامة، وهؤلاء نسبتهم صغيرة أيضاً مثل الفئة الأولى ولكنهم عادة من طبقة الإدارة الوسطى أو الدنيا. ومن المعلوم أن طالب الخدمة يرغب في سرعة إنهاء أعماله ومصالحه، وكثيراً ما يضطر أو يجبر على قبول ادعاءات المعقب حتى ولو كانت كاذبة منعاً لتعطيل دوران رأس ماله.

ويقترح البعض ضرورة تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الموظفين واتخاذ الإجراءات الرادعة بشأن المستغلين لاحتياجات الناس والتي تصل لإنهاء خدمة الموظف الفاسد وتعيين فرد آخر وهو حل لمشكلة البطالة أيضاً، حيث يشكو البعض من بقاء الإجراءات التأديبية وكثيراً ما تتحول شكوى رجال الأعمال أو المستثمر أو صاحب المصلحة إلى قضية كذب في حق الموظف المشكو منه والموجه إليه الاتهام كنتيجة لعدم كفاية الأدلة مما جعل الجميع سلبيون تجاه تلك الظاهرة، وعموماً فإن هناك أنظمة إدارية ناجحة مثل ما حدث في تطوير نظام الجوازات والأحوال المدنية والمرور وإدخال الميكنة في إنهاء مصالح الأفراد.

في حين يعزو البعض الآخر الفساد الإداري لسوء اختيار الموظفين المتعاملين مع الجمهور، ويلزم تطبيق الآلية الكريمة التي تقول: (أن خير من استأجرت القوي الأمين)، فالموظف المتعامل مع الجمهور يجب أن يتحلى بمواصفات خاصة تميزه عن بقية العاملين.

كما يُرجع البعض الآخر المشكلة إلى انخفاض رواتب وحوافز بعض العاملين مقارنة بما يتحكمون فيه من مصالح الناس، حيث أن بعضهم لديه نوع من الحقد على الآخرين وعدم الرضا بما قسم الله له، ويقول البعض الآخر أن الرواتب أصبحت غير مناسبة لتكاليف المعيشة (سكن وغذاء، كساء، دواء، اتصالات... الخ). ولذا فمن الضروري تعديل رواتب وحوافز الموظفين التي لم تعدل منذ أكثر من عشرين سنة، وكذلك السماح لهم بحرية العمل بعد ساعات الدوام الرسمي.

ويقترح البعض الآخر ضرورة التشهير بالمخالفين وعدم التستر عليهم بل وفصلهم نهائياً من الخدمة وذلك بعد المحاكمة العادلة حتى يعتبر الآخرين.

وأفاد البعض أن مشكلة الفساد الإداري ترجع أيضاً إلى عدم وضوح الأنظمة أو وجود أنظمة مطاطة أو بسبب الإجراءات التنفيذية غير المحددة وعدم وجود الشفافية المعلوماتية للنظم والإجراءات التنفيذية، مما يتيح للبعض التلاعب بمصالح رجال الأعمال ومصالح التجار.

كما ويرى البعض الآخر أن سبب ذلك هو عدم وجود تنسيق بين الوزارات المختلفة في آلية تنفيذ النظم والإجراءات والخلل الموجود في تفسيرها وتطبيقها. ويقترح البعض ضرورة التنسيق فيما بين الوزارات وسرعة تنفيذ نظام الحكومة الإلكترونية وتعديل النظم والإجراءات بما يقضي على التضاربات بينها. أو صدور قرارات تعطل تنفيذ أنظمة موجودة.

(2 - 2 - 6) بالنسبة لقضية التخصيص:

أفاد الحاضرون بأن المدة الزمنية التي مضت على رفع شعاري العودة والتخصيص تزيد عن عشرين عاماً، وأن نتائج التطبيق محدودة على أرض الواقع، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن دولة مثل إنجلترا طبقت نظام للتخصيص خلال فترة عامين اثنين فقط، وهو ما يستوجب الاستفادة من تجارب الآخرين.

وفي الواقع المحلي شكلت لجان ولجان متفرقة دون أن توجد جهة موحدة أو مسئولة عن متابعة ذلك الموضوع، ودون وجود خطة محددة الأهداف أو لفترة زمنية محددة للتنفيذ، وعادة ما يبرر ذلك بأن الشركات التي تشارك فيها الحكومة ذات رأس مال ضخم لا يقوى على تحميله القطاع الخاص مثل شركات ارامكو وسابك والاتصالات والطيران والنقل البحري والتعليم والمستشفيات والمطاحن وغيرها، صحيح أن هناك تجارب ونظم ناجحة في التخصيص بدأت بالمملكة ولكن هناك أيضاً تباطؤ في التنفيذ أو تجارب فاشلة مثل تسليم إدارة الميناء لأحد شركات القطاع الخاص ولم تحل أو تعلن أسباب الفشل، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يبرر القول بضعف إمكانات القطاع الخاص.

ويقترح البعض تجزئة الأنشطة للشركات الحكومية الكبيرة وتقسيمها على شركات أصغر لكي يتمكن القطاع الخاص من تملكها وإدارتها وكل في مجاله وتخصصه، وذلك أفضل من أن تدير الدولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية، وأن يقتصر دورها على المراقبة وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار وتوجيه الاستثمار والتجارة إلى الوجهة المحققة لصالح الاقتصاد الوطني ككل.

كما يقترح البعض الآخر ضرورة وضع برنامج زمني وآلية محددة للتخصيص لكي يعمل من خلالها الجميع سواء حكومة أو قطاع خاص، وأن تكون هناك رقابة فعالة على التنفيذ سواء من حيث الزمن أو الإجراءات وأن يكون هناك قرار سياسي من أعلى له توجه استراتيجي محدد.

(2 - 2 - 7) بالنسبة لقضية التقنية والشفافية المعلوماتية:

أكد الحاضرون على ضرورة بناء مجتمع معلوماتي قوي وعدم حجب البيانات الحكومية المتاحة عن القطاع الخاص بحجة سرية المعلومات، في الوقت الذي تقوم فيه الوزارات الحكومية بتوفير هذه

البيانات والمعلومات للمنظمات الدولية بصفة مستمرة وكثيراً ما يرفض طلب رجال الأعمال في الحصول على البيانات أو يصرح له بأخذ بيانات مضي عليها أكثر من سنتين وأحياناً ثلاثة، هذا في الوقت الذي يجد فيه تلك البيانات منشورة عن المملكة في نشرات المنظمات الدولية. وغياب المعلومات في عصر المعلومات ينجم عنه خسائر كبيرة لرجال الأعمال والمستثمرين والتجار وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل. كما أن عدم توفير أو تطوير التقنية المعلوماتية في بعض الأجهزة الحكومية أو تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بحجة ارتفاع التكلفة تؤدي إلى حدوث خسائر تزيد عن تكلفة إدخال التقنية المعلوماتية الحديثة أو تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية.

واقترح البعض الآخر ضرورة إصدار الجهات الحكومية لأدلة إرشادية بصفة مستمرة لتوضيح الجديد والقديم في اللوائح التنفيذية والإجراءات.

(2 - 2 - 8) بالنسبة لبعض القضايا الأخرى المتفرقة:

أفاد البعض بوجود ظاهرة التستر على العمالة (السائبة) وتجارة التأشيرات للعمالة الوافدة مما يؤثر سلباً على أداء الشركات ويضر بالمنافسة والاقتصاد الوطني، وأن ذلك الأمر يحتاج لدراسة وعلاج سريع حيث أن معظم العمالة (السائبة) أو المتستر عليها هي عمالة من نوعيات لا تضيف قيمة للاقتصاد الوطني بقدر ما هي تضره اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمناً.

أشار البعض إلى أن بعض الأنظمة أو التشريعات الحالية تطبق روح النظام الاقتصادي الحر أحياناً والاشتراكي أو الاجتماعي أحياناً أخرى، وهذا لا يصلح إذ لا بد من تحديد نهج واضح لروح عمل النظام الاقتصادي، وإنما الأخذ من الاثنين غير جائز تحت ظروف الاقتصاد العالمي الحر، فالنظام الاقتصادي الحر يعتمد في فلسفته على فكرة الدافع الفردي للتحسين، وأن قيام كل فرد بمحاولة تحسين أوضاعه المعيشية إنما تنعكس آثاره في النهاية على المجتمع ككل، كما ويلزم لتطبيقه وجود شرط المنافسة الكاملة وعدم الاحتكار وحرية حركة البائعين والمشتريين في الدخول والخروج من الأسواق وحرية حركة العمالة ورأس المال وعناصر الإنتاج وشفافية المعلومات وأن أي قيود من أي نوع تفرض على ذلك من شأنها إرباك حركة النشاط الاقتصادي وبطء معدلات دوران رأس المال والتنمية والتقدم بالمجتمع.

كما أشار البعض من سيدات الأعمال إلى أنه على الرغم من أن المرأة تمثل (50%) من المجتمع، فإنها لا تزال تعامل معاملة تمييزية في قطاع الأعمال ولا بد من مشاركة الرجل لها في الملكية للعمل، فضلاً عن أنها مهمشة في برامج التدريب والسعودة والتي تركز على العنصر الرجالي فقط حيث

تبلغ نسبة البطالة في الإناث ثلاث أضعاف نسبة البطالة في الذكور (21%، 7% على الترتيب) هذا في الوقت الذي يمكن للإناث السعوديات المؤهلات والمدربات المساهمة بدور فعال في خدمة برامج السعودية. ويرى البعض أن هناك معاملة تمييزية ضد المرأة على مستوى مناطق المملكة ومستوى دول الخليج فقد تكون حرية المرأة مكفولة بدرجة أكبر في جدة أو قطر أو البحرين وغيرها، إلا أنها ليست كذلك في بقية مناطق المملكة مثل القصيم والرياض. وأن استمرار الأوضاع على ما هي عليه يؤدي إلى تبلور ثقافات مريضة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسلوكية بالمجتمع، وتفتقر سيدات الأعمال ضرورة إزالة التناقضات التي تسمح للمرأة بالعمل كطبيبة ووسط الرجال ومنعها من دخول الجهات الحكومية لتمثيل نفسها بنفسها أو إقامة مشروع صناعي أو تجاري إلا بمشاركة الرجل، وهو ما يتطلب الربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية التنمية وإلغاء التمييز ضد المرأة من أي نوع حيث أن مشاكل الإرهاب راجعة أساساً للتناقضات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

(2 - 3) مرئيات القطاع الخاص

في عدد من الاتهامات الموجهة لدوره في التنمية الاقتصادية

رغبة من فريق الدراسة في استطلاع رأي القطاع الخاص في عدد من القضايا أو أوجه القصور الموجهة لدوره في التنمية، وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال لكي ينتقدوا أنفسهم بأنفسهم أو السماح لهم بإعطاء المبررات للدفاع عن أنفسهم في بعض الاتهامات الموجهة إليهم، فقد تم تصميم استمارة تضمنت عدد (10) من الاتهامات وتم توزيعها على عينة قدرها (281) من رجال الأعمال بكل من مدينة الرياض وجدة والدمام.

وبتحليل نتائج الاستبيان (جدول 2 - 3 ق. خ) تبين ما يلي:

الاتهام الأول: "مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة الوطنية متواضعة".

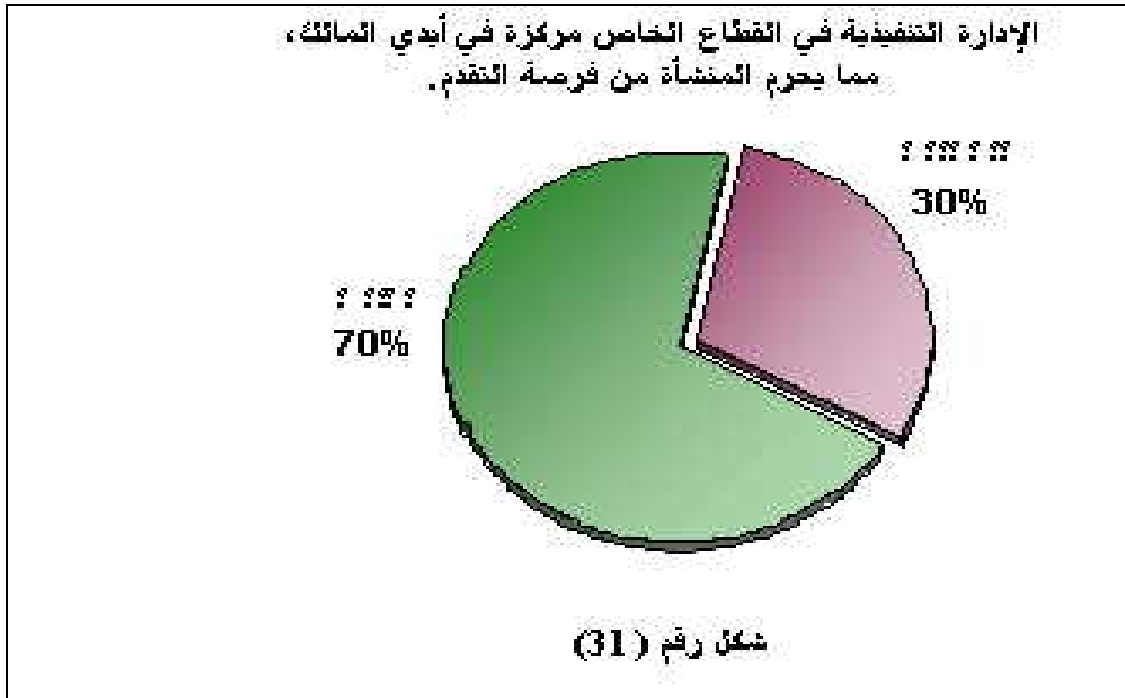
يوضح الشكل رقم (30) أن (67%) من أفراد العينة قد وافقوا بنعم على هذا الرأي، في حين أن (33%) منهم لا يوافقون على هذا الرأي.

وبربط هذه النتيجة المتحصل عليها بواقع الحال في المملكة، فإن العمالة السعودية بالقطاع الخاص بلغت نحو (700) ألف عامل.



الاتهام الثاني: "الإدارة التنفيذية في القطاع الخاص مركزه في يد المالك مما يحرم المنشأة من فرصة التقدم".

يوضح الشكل رقم (31) أن (70%) من أفراد العينة قد وافقوا بنعم على هذا الرأي، في حين أن (30%) منهم لا يوافقون على هذا الرأي. ومن هذه النتيجة يتضح اقتناع الغالبية من رجال الأعمال بضرورة تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة.



التهام الثالث: "هناك شكوى من الفساد الإداري، ولكن الرشوة تتطلب طرفين القطاع الخاص أحدهما".

يوضح الشكل رقم (32) أن حوالي (72%) من أفراد العينة قد وافقوا بنعم على هذا الرأي، في حين أن (24%) منهم أفادوا بعدم الموافقة.

وهو ما يعني أن القطاع الخاص يحمل نفسه جزءاً من المسؤولية عن قضايا الفساد الإداري أو الرشوة، وأن كان يبرر ذلك كما هو واضح من نتائج ورش العمل بالاضطرار ونتيجة للضغوط التي يتعرض لها من موظفي الأجهزة الحكومية الذين يقومون بعرقلة معاملاته أو مصالحه.



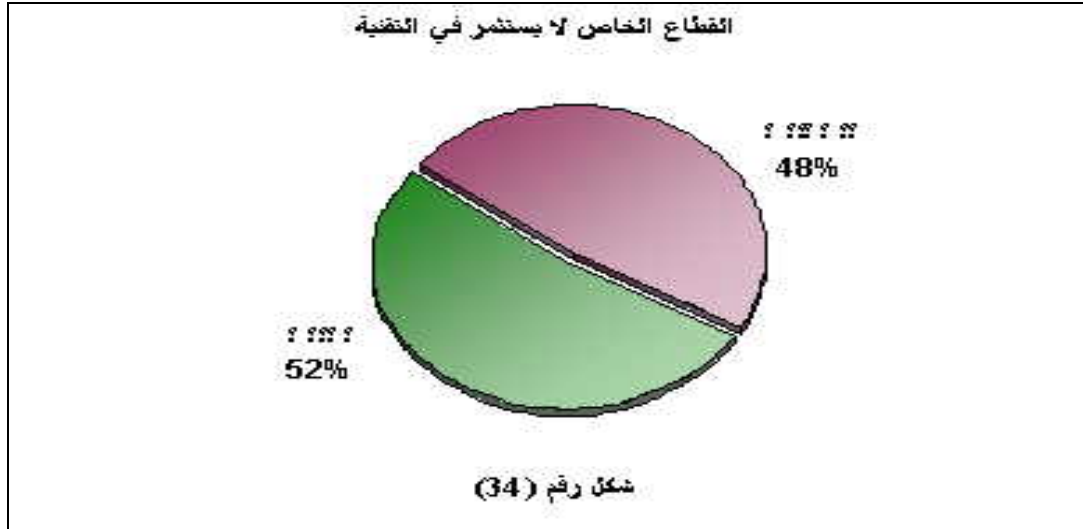
الاهتمام الرابع: " القطاع الخاص لا يستثمر في تدريب موظفيه".

يوضح الشكل رقم (33) أن (70%) من أفراد العينة قد وافقوا بنعم على هذه المقولة، في حين أن (30%) منهم لا يوافقون على هذا الرأي. يشير ذلك إلى استعداد القطاع الخاص لدفع رواتب لأفراد لديهم الخبرة العلمية والعملية مباشرة، وليس على استعداد بصفة عامة لتدريب موارد بشرية كنشاط إضافي لعمله، في حين أن (30%) من أفراد العينة يقومون بتدريب الموظفين الذين يحتاجون إليهم.



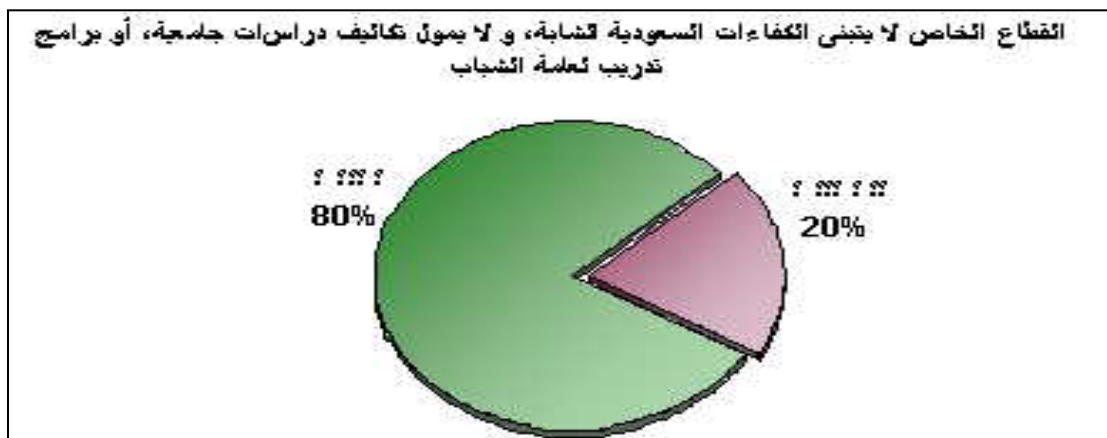
الاتهام الخامس: "القطاع الخاص لا يستثمر في التقنية".

يوضح الشكل رقم (34) أن حوالي (52%) من أفراد العينة قد يوافقون على هذه المقولة، في حين أن (48%) منهم لا يوافقون على ذلك.



الاتهام السادس: "القطاع الخاص لا يتبنى الكفاءات السعودية الشابة، ولا يمول تكاليف دراسات جامعية، أو برامج تدريب لعامة الشباب".

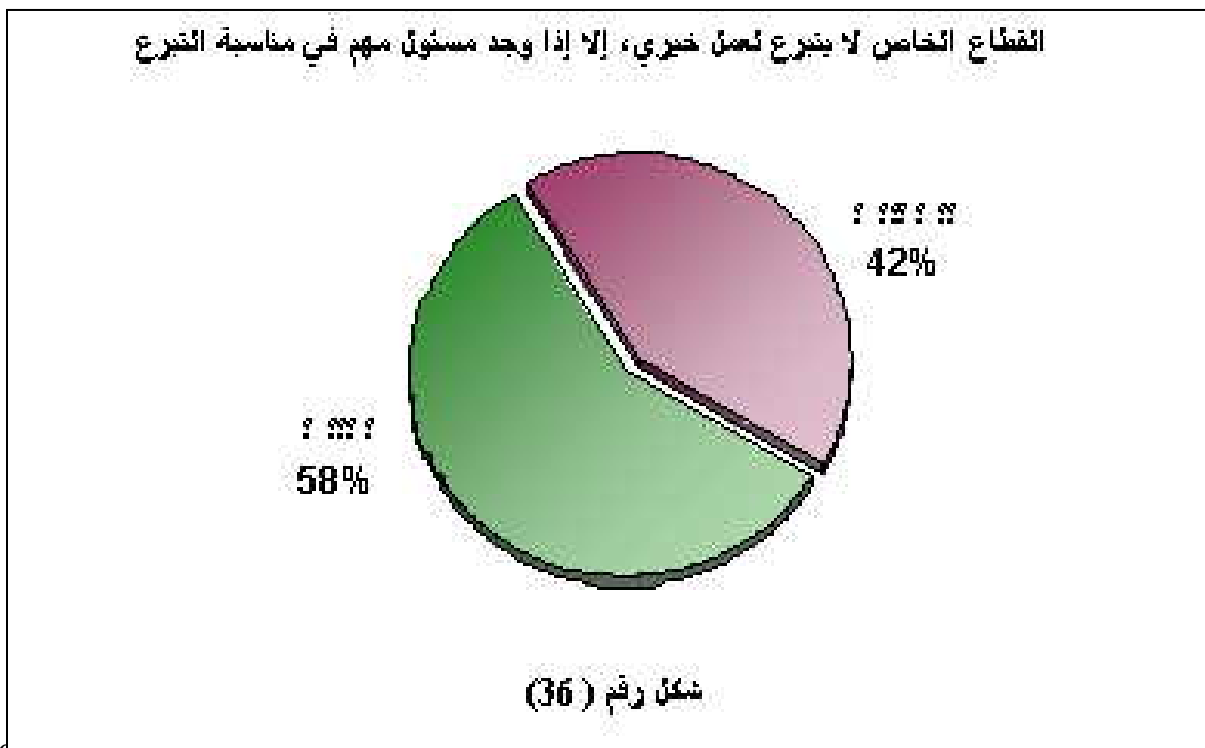
يوضح الشكل رقم (35) أن حوالي (80%) من أفراد العينة يوافقون على هذه المقولة، في حين أن (20%) منهم لا يوافقون على ذلك. وهو ما يعني أيضاً أن القطاع الخاص يفضل الاستعانة بالكفاءات المدربة مباشرة، وليس لديه استعداد لعمل برامج تدريبية ذات طبيعة خدمية عامة.



التهام السابع: "القطاع الخاص لا يتبرع لعمل خيري، إلا إذا وجد مسئولاً مهماً في مناسبة التبرع".

يوضح الشكل رقم (36) أن حوالي (58%) من أفراد العينة يوافقون على هذا الرأي، في حين أن (42%) منهم لا يوافقون على ذلك.

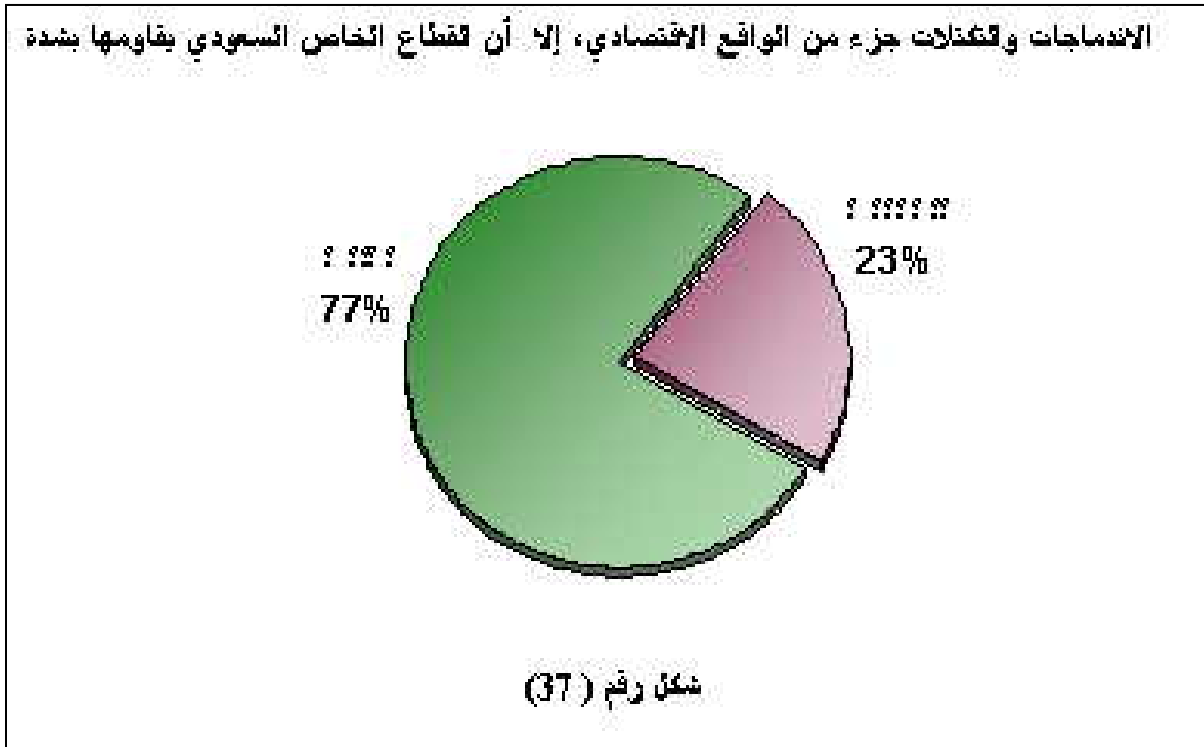
وهو الأمر الذي يشير إلى أن هناك شعور لدى حوالي (60%) من المشتغلين في القطاع الخاص بأن من يدفع لعمل خيري إنما يعمل ذلك ليأخذ مقابلاً بصورة أخرى.



الاتهام الثامن: "الاندماج والتكتلات جزء من الواقع الاقتصادي، إلا أن القطاع الخاص السعودي يقاومها بشدة".

يوضح الشكل رقم (37) أن حوالي (77%) من أفراد العينة يوافقون على هذا الرأي، في حين أن (23%) منهم لا يوافقون على ذلك.

وهو ما يعني أن غالبية القطاع الخاص يؤمن بأن النزعة الفردية هي المسيطرة على المشتغلين في القطاع الخاص ولذا فإنهم يقاومون الاندماج والتكتل، وهو أمر يحتاج إلى تنفيذ برامج للتوعية بأهمية التكتل والاندماج لضمان الاستمرارية في الأسواق حتى يمكن تحقيق ما يعرف باسم وفورات حجم الإنتاج الكبير ويحقق وفورات في التكلفة والتسويق وبالتالي مقدره أفضل للمنشآت السعودية في البقاء في مواجهة الشركات العملاقة ذات المقدره التساومية والتنافسية الأكبر.

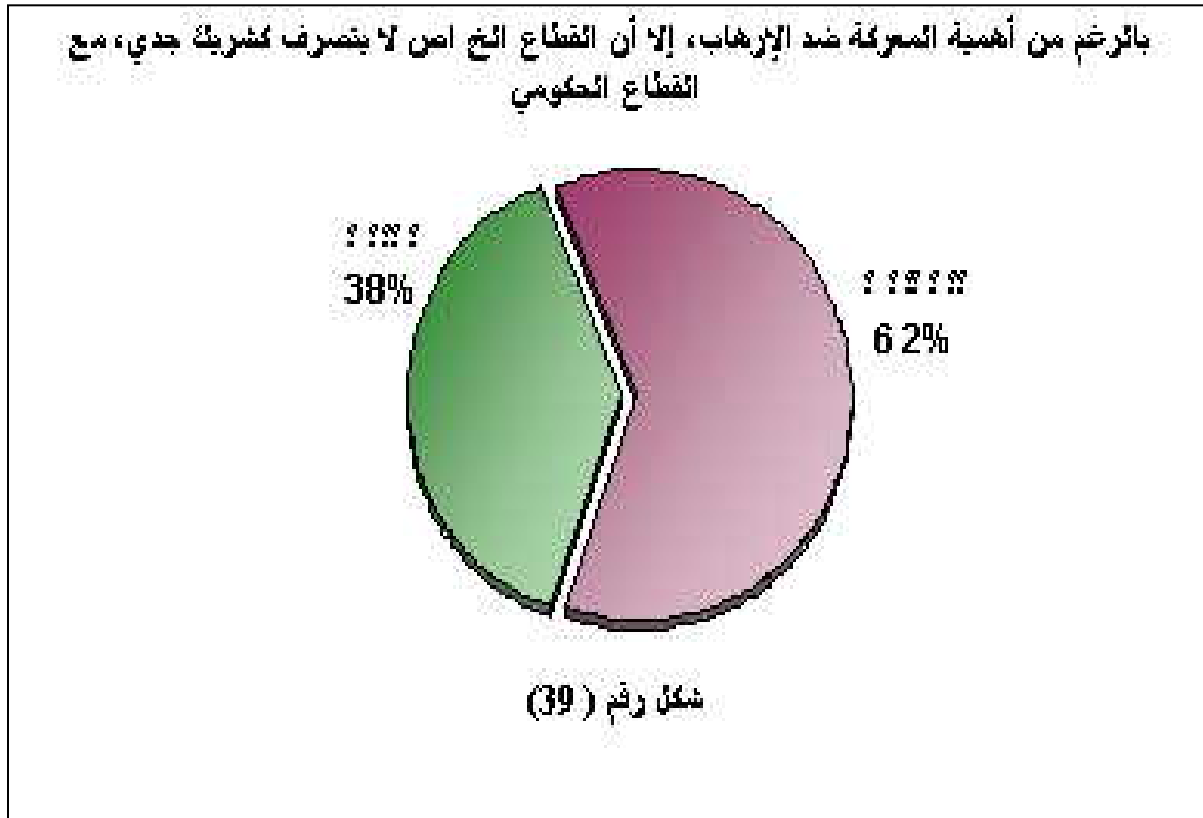


الاتهام التاسع: "مؤسسو الكيانات الاقتصادية مركزيون، ولا يعدون أبناءهم لتولي الإدارة".
يوضح الشكل رقم (38) أن حوالي (62%) من أفراد العينة يوافقون على هذا الرأي، في حين أن (38%) منهم لا يوافقون على ذلك.
وهو ما يعني أنه بمرور الزمن فإن الغالبية العظمى من الكيانات الاقتصادية سوف تندثر مع موت أصحابها.



الاتهام العاشر: "بالرغم من أهمية المعركة ضد الإرهاب، إلا أن القطاع الخاص لا يتصرف كشريك جدي مع القطاع الحكومي".

يوضح الشكل رقم (39) أن حوالي (38%) من أفراد العينة يوافقون على هذا الرأي، في حين أن الغالبية وقدرها (62%) لا يوافقون على هذا الرأي. وهو ما يعني أن القطاع الخاص على استعداد كامل للتعاون مع الحكومة في مكافحة الإرهاب متى ما توفرت الآليات المناسبة لهذا التعاون.



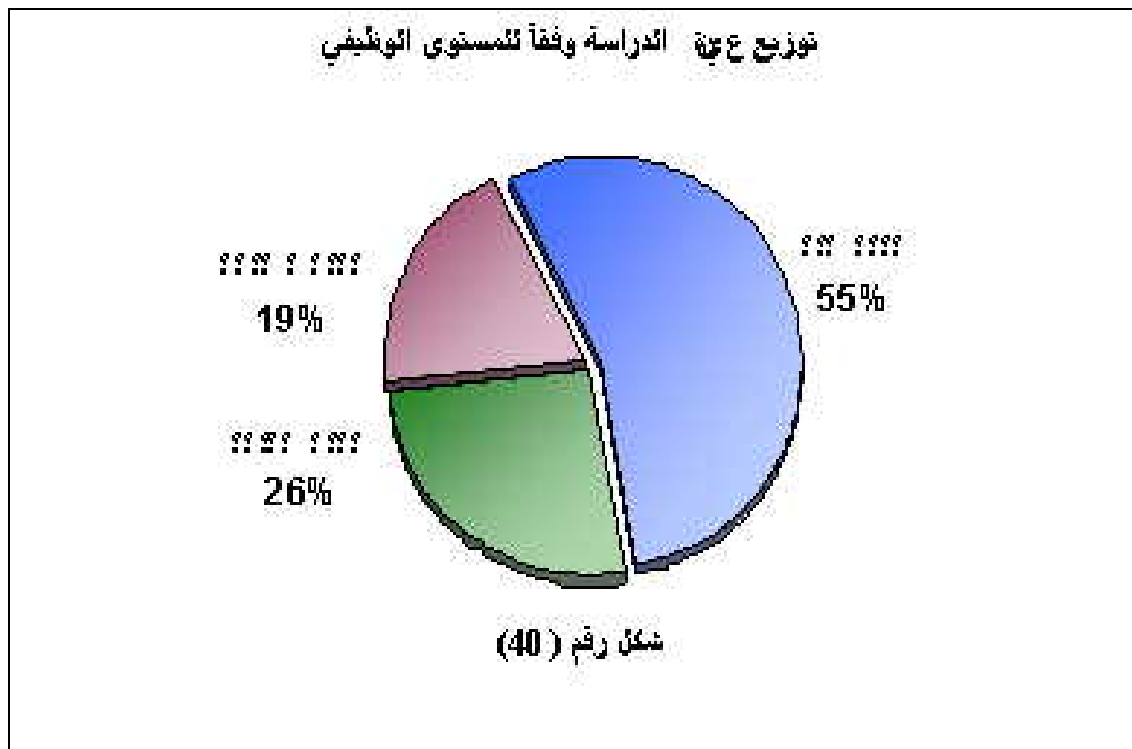
(2 - 3 - 1) مرئيات المسؤولين الحكوميين تجاه القطاع الخاص:

لقد كان من الأهمية بمكان لمعالجة موضوع تطوير وتفعيل علاقة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص الاستماع لوجهة نظر كل منهما في الآخر وعدم الاكتفاء باستطلاع مرئيات القطاع الخاص منفرداً، حيث أن علاقة الشراكة بين الطرفين ذات طبيعة تكاملية في المقام الأول وليست تنافسية.

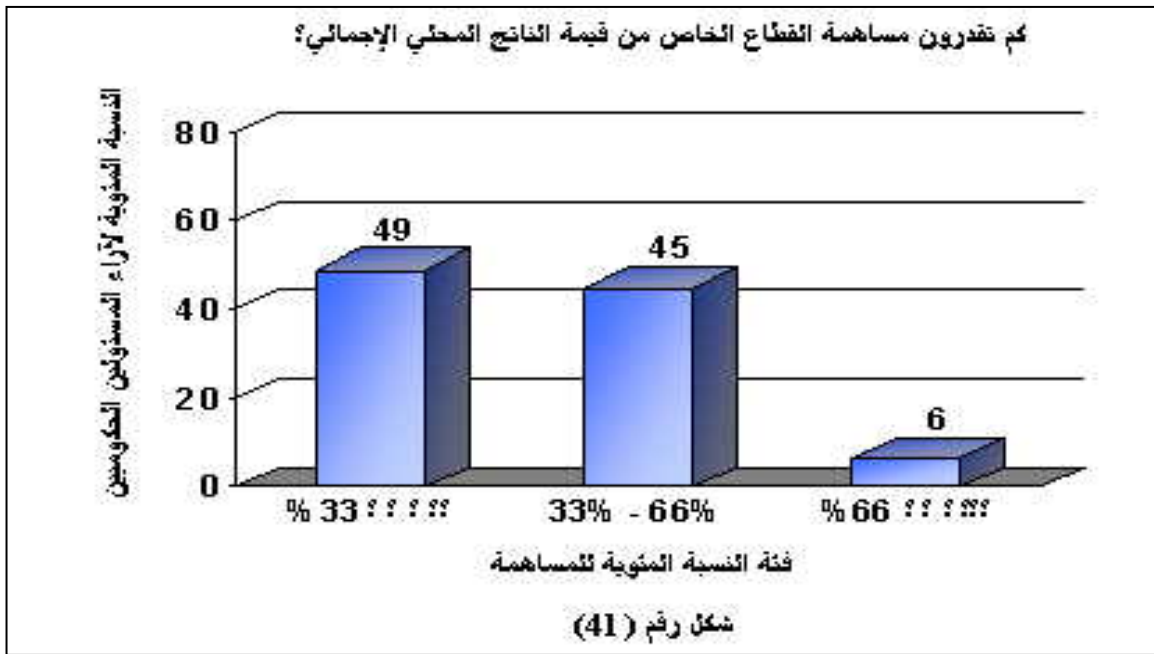
ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من طبقة الإدارة العليا الحكومية (وكيل وزارة، وكيل مساعد، مدير عام) بلغ عددهم حوالي (51) مسئول حكومي بمختلف الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي أو التجاري أو الاستثمار.

وقد تضمنت هذه الاستمارة عدد (16) سؤالاً، تعكس مرئيات القطاع الحكومي لعلاقته مع القطاع الخاص للوقوف على طبيعة المشاكل الموجودة في هذه العلاقة وسبل تفعيلها وتطويرها، وتحليل نتائج هذا الاستبيان (الجدول 2 - 3 ق. ح) يتضح ما يلي:

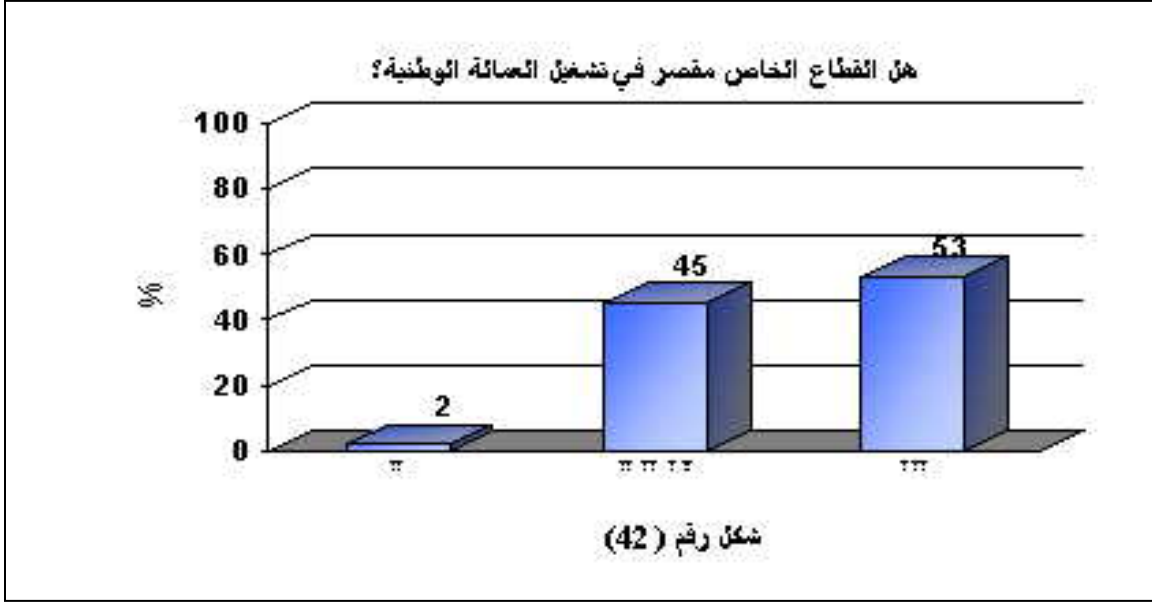
(1) تضمنت العينة توزيعاً نوعياً يشتمل على ثلاثة مستويات وظيفية قيادية حيث تم تمثيل فئة المسؤولين من درجة وكيل وزارة بحوالي (26%)، والوكلاء المساعدون (19%)، ومديري العموم بنسبة (55%) شكل رقم (40).



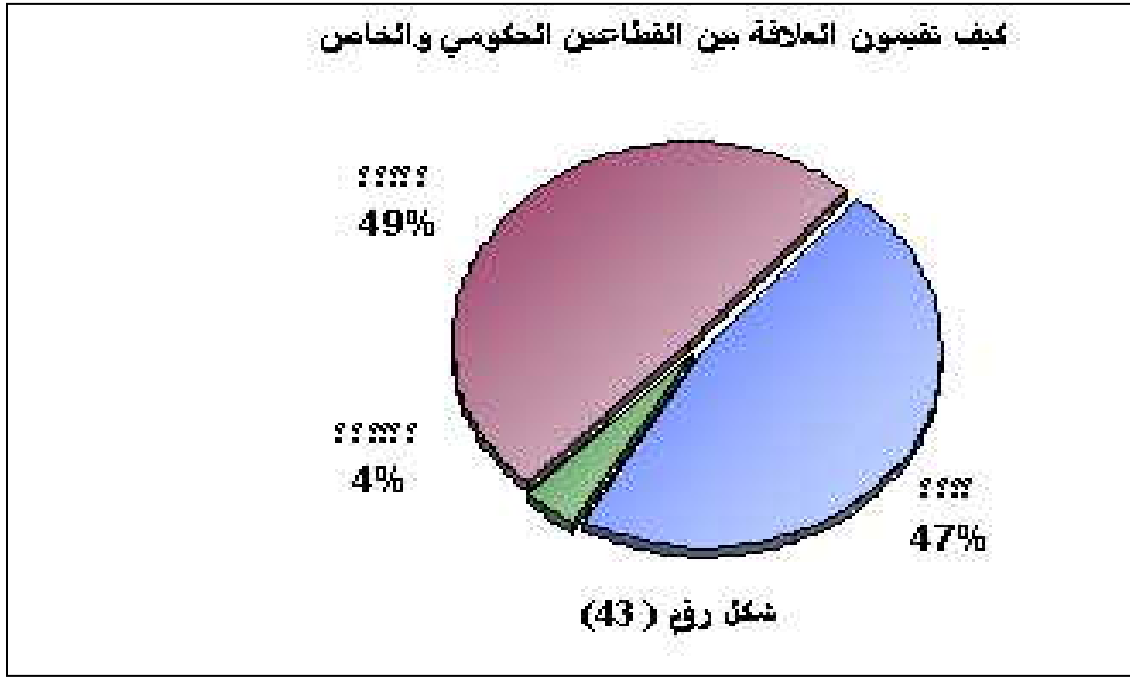
(2) يوضح الشكل رقم (41) تقديرات المسؤولين الحكوميين بمختلف مستوياتهم الوظيفية لمساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن (49%) من أفراد العينة يرون أن تلك المساهمة أقل من (33%)، في حين يرى حوالي (45%) منهم أن تلك المساهمة تتراوح بين (33% - 66%)، بينما يرى حوالي (6%) فقط بأن تلك النسبة أكثر من (66%). وتشير تلك النتيجة إلى أن حوالي (45%) فقط من أفراد العينة كانوا على علم بحقيقة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر بحوالي (44%) في سنة 2003م وذلك استناداً إلى بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، هذا في حين أن (49%) من أفراد العينة قد قدروا قيمة أو أهمية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بأقل من مستواها الفعلي وحوالي (6%) منهم قدروها بأعلى من مستواها الفعلي.



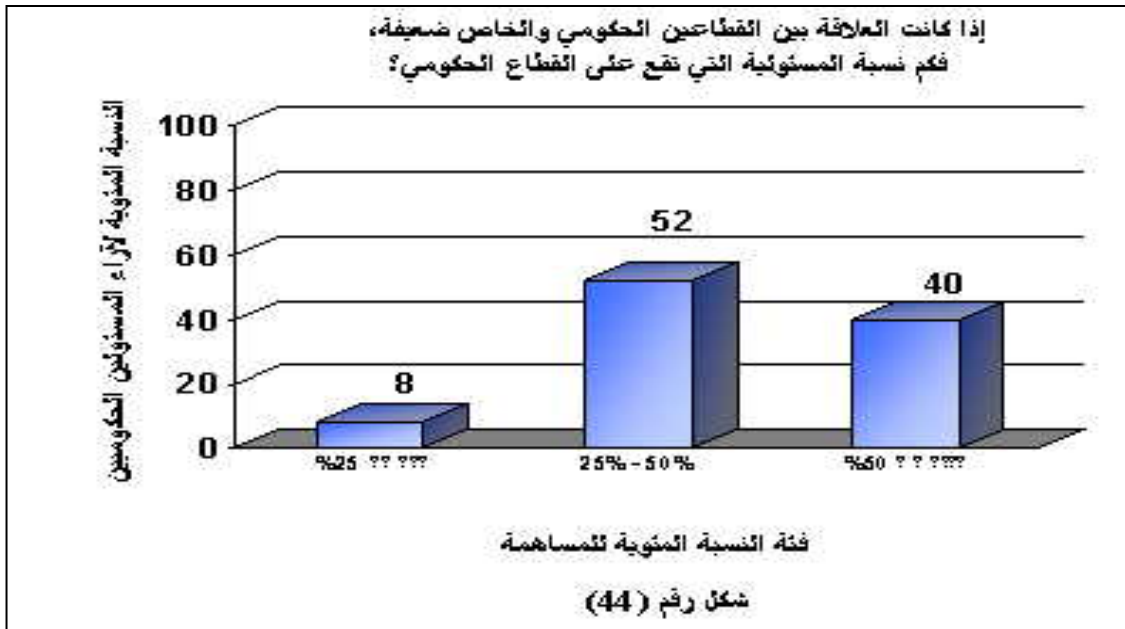
(3) يوضح الشكل رقم (42) مرئيات المسؤولين الحكوميين في كون القطاع الخاص مقصر في تشغيل العمالة الوطنية، حيث تبين أن حوالي (98%) من المسؤولين الحكوميين يعتقدون ذلك، وأن حوالي (2%) فقط يرون عكس ذلك. هذا في الوقت الذي تشير فيه بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن القطاع الخاص يستوعب حوالي (700000) عامل سعودي مقارنة بـ (663300) عامل سعودي في القطاع الحكومي.



(4) يوضح الشكل رقم (43) تقييم المسؤولين الحكوميين للعلاقة بين القطاع الحكومي والخاص، حيث تبين أن (49%) منهم يرون أنها علاقة ضعيفة، وأن (47%) منهم يرون أنها علاقة جيدة، في حين يرى (4%) فقط بأنها علاقة ممتازة. وتشير تلك النتيجة إلى وجود مشكلة في العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وأن علاقة الشراكة في حاجة إلى التطوير والتفعيل لخدمة الصالح العام.



(5) يوضح الشكل رقم (44) تقييم المسؤولين الحكوميين لنسبة المسؤولية التي تقع على القطاع الحكومي في ضعف العلاقة مع القطاع الخاص، حيث تبين أن حوالي (52%) من المسؤولين الحكوميين يرون أن القطاع الحكومي مسئول بدرجة متوسطة إي ما بين (25% - 50%)، في حين يرى (40%) منهم أنه مسئول بدرجة كبيرة أي أكبر من (50%)، بينما أفاد حوالي (8%) فقط بأن القطاع الحكومي مسئول بدرجة ضعيفة أي أقل من (25%). وتشير تلك النتيجة إجمالاً إلى أن نسبة مسؤولية القطاع الحكومي عن ضعف العلاقة هي نسبة مرتفعة مما يستدعي البحث عن الأسباب وعلاجها.



(6) يوضح الشكل رقم (45) تقييم المسؤولين الحكوميين لدرجة تمثيل القطاع الخاص في اللجان الحكومية التي تتخذ القرارات الاقتصادية، حيث تبين أن (96%) من المسؤولين الحكوميين يرون أن القطاع الخاص غير ممثل بالقدر الكافي في هذه اللجان وأن حوالي (4%) فقط أجابوا بأنه ممثل بالقدر الكافي.



وتشير تلك النتيجة إلى عدم تمثيل القطاع الخاص بالقدر الكافي في لجان اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتطابق مع شكوى القطاع الخاص بصدور قرارات حكومية فجائية وغير مدروسة أحياناً دون استشارة القطاع الخاص مما يتطلب العدول عنها لعدم ملائمتها لواقع الحياة التجارية والاقتصادية. كما أن هذه النتيجة تتطابق مع ما هو قائم فعلاً، حيث يظهر الجدول رقم (1) أن القطاع الخاص لم يمثل على الإطلاق في كل من مجلس التعليم العالي والمجلس الاقتصادي الأعلى وصندوق التنمية السعودية وصندوق التنمية العقاري والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك التسليف السعودي وهيئة السوق المالية وصندوق الاستثمارات العامة.

بينما حظي بتمثيل ضعيف جداً لم يتجاوز الـ (20%) في كل من الهيئة العليا للسياحة والمؤسسة العامة للمواني والهيئة العامة للاستثمار وهيئة التخصصات الصحية، وكان تمثيله ضعيف إلى متوسط في كل من الهيئة العامة للطيران المدني والخطوط السعودية والصندوق السعودي للتنمية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة تنظيم الخدمات الكهربائية والبنك الزراعي العربي السعودي.

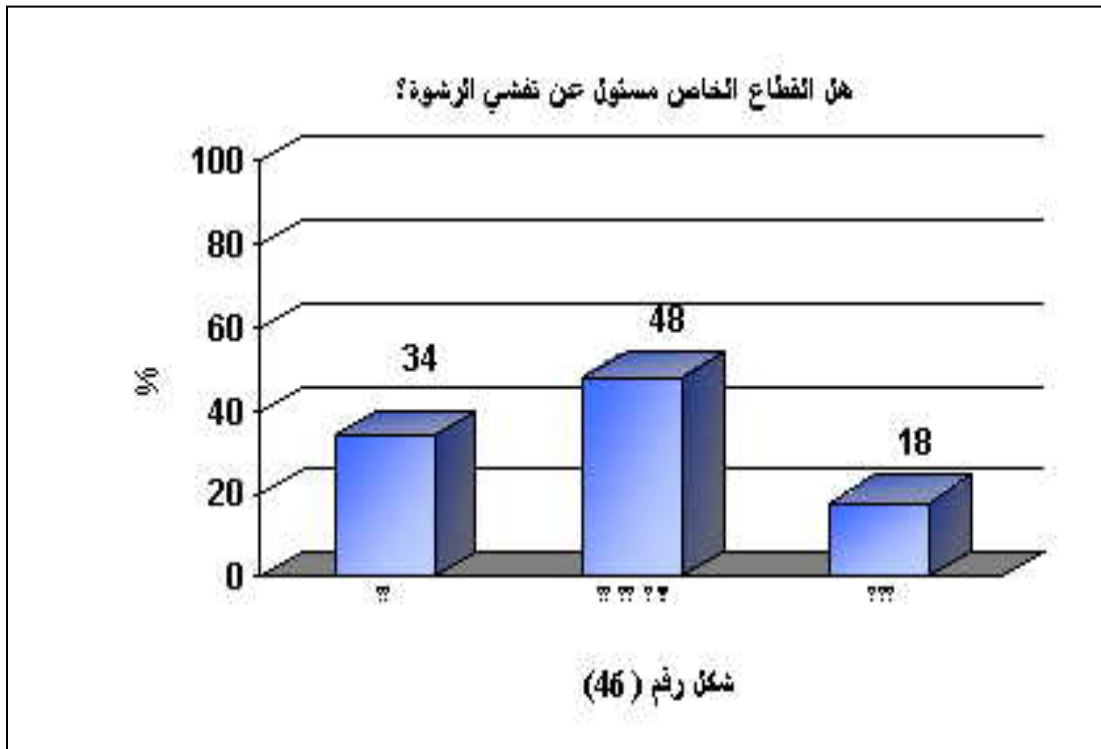
جدول (1) نسب تمثيل القطاع الخاص في بعض مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات الحكومية:

نسبة الأعضاء الذين يمثلون القطاع الخاص	عدد الأعضاء الذين يمثلون القطاع الخاص	عدد أعضاء مجلس الإدارة ⁽¹⁾	المؤسسة أو الهيئة العامة
-	0	5	هيئة السوق المالية
-	0	5	صندوق الاستثمارات العامة
-	0	5	صندوق التنمية الصناعية السعودي
-	0	7	بنك التسليف السعودي
-	0	8	صندوق التنمية العقارية
-	0	11	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
-	0	12	المجلس الاقتصادي الأعلى ⁽²⁾
-	0	18	مجلس التعليم العالي ⁽³⁾
4.8	2	21	الهيئة العليا للسياحة
11.8	2	17	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس
16.7	2	12	الهيئة العامة للاستثمار
20	3	15	هيئة التخصصات الصحية
22.2	2	9	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني
25	2	8	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
30	3	10	الهيئة العامة للطيران المدني
33.3	2	6	الصندوق السعودي للتنمية
33.3	3	9	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
33.3	3	9	الخطوط السعودية
38.5	5	13	هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية ⁽⁴⁾
40	4	10	البنك الزراعي العربي السعودي
42.9	6	14	هيئة المدن الصناعية
43	3	7	المؤسسة العامة للمواني

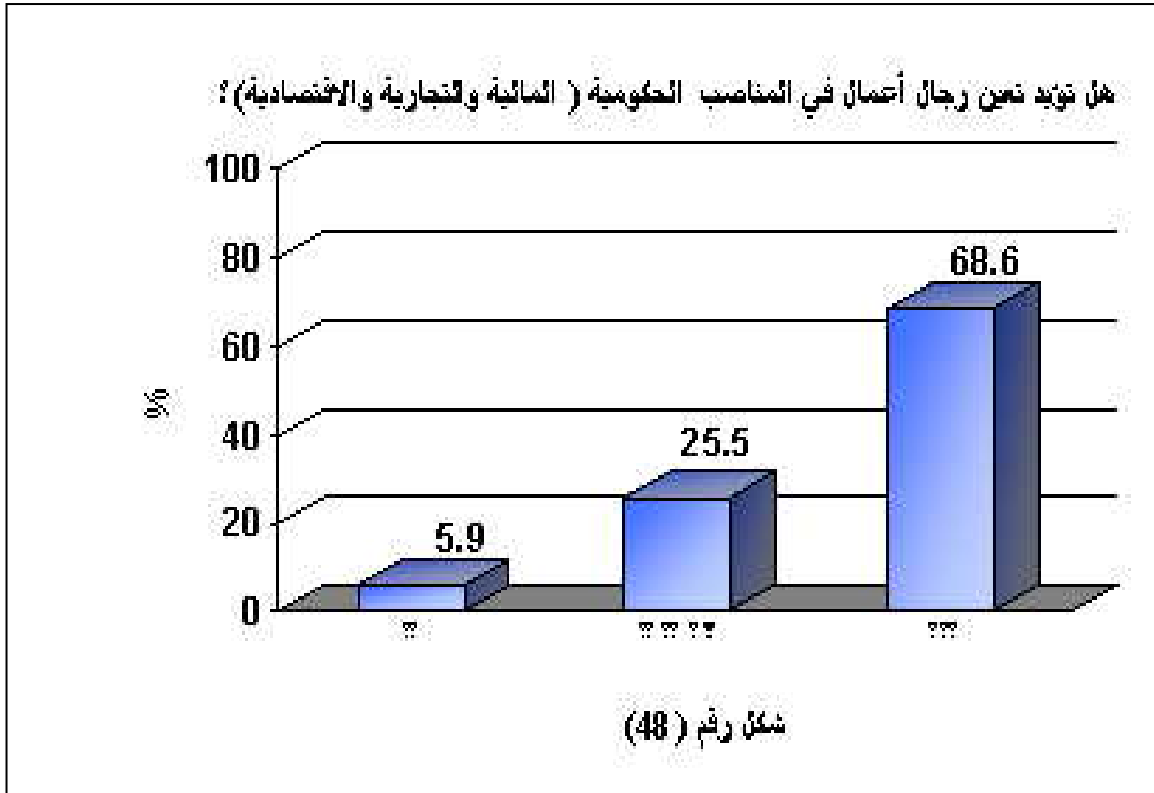
المصدر: موقع محامو المملكة، مواقع المجالس والتقارير السنوية.

- (1) أعضاء مجلس الإدارة بمن فيهم رئيس المجلس.
- (2) توجد هيئة استشارية للمجلس الاقتصادي الأعلى معظمها من رجال الأعمال ولكن رأيها غير ملزم.
- (3) مجلس التعليم العالي ضم في عضويته ممثل للرئاسة العامة لتعليم البنات وذلك قبل دمجها في وزارة التربية والتعليم ولذلك لم يحتسب في العضوية، كما أن مديري الجامعات يعدون أعضاء في المجلس وهم (11) عضواً بعدد الجامعات.
- (4) من بين أعضاء مجلس الإدارة (5) أعضاء ممن يختارون لأشخاصهم ومن الممكن أن يمثلون القطاع الخاص.

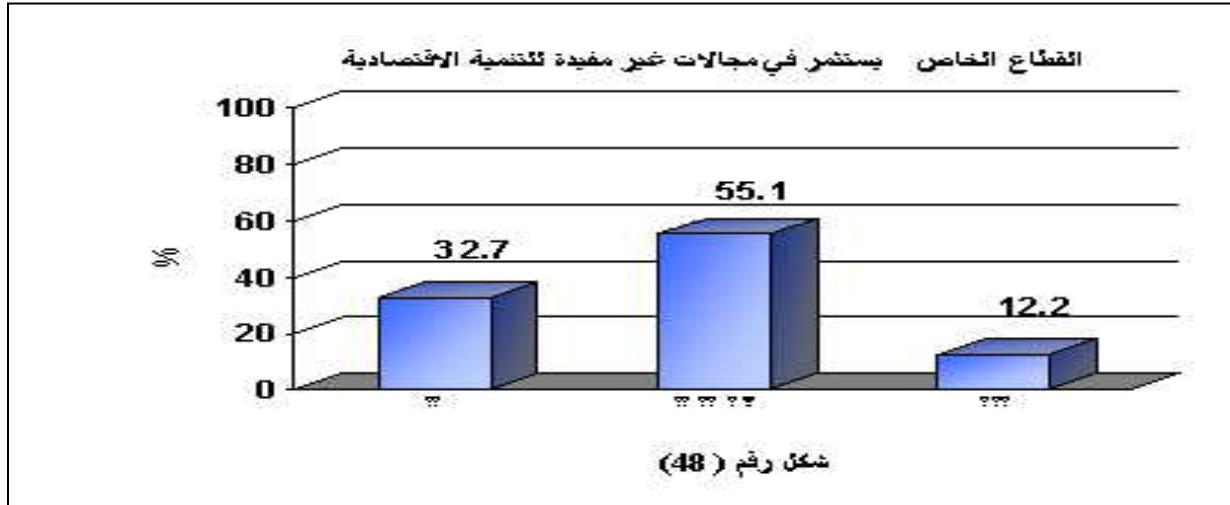
(7) يوضح الشكل رقم (46) مرئيات المسؤولين الحكوميين عن مسئولية القطاع الخاص في تفشي الرشوة، حيث تبين أن (48%) منهم يوافقون إلى حد ما، وحوالي (18%) يرون أنه مسئول فعلاً، في حين يرى (34%) من أفراد العينة أن القطاع الخاص غير مسئول عن ذلك. وتشير تلك النتيجة إجمالاً إلى أن حوالي (66%) من المسؤولين الحكوميين يرون أن القطاع الخاص مسئول بدرجة أو بأخرى عن تفشي الرشوة.



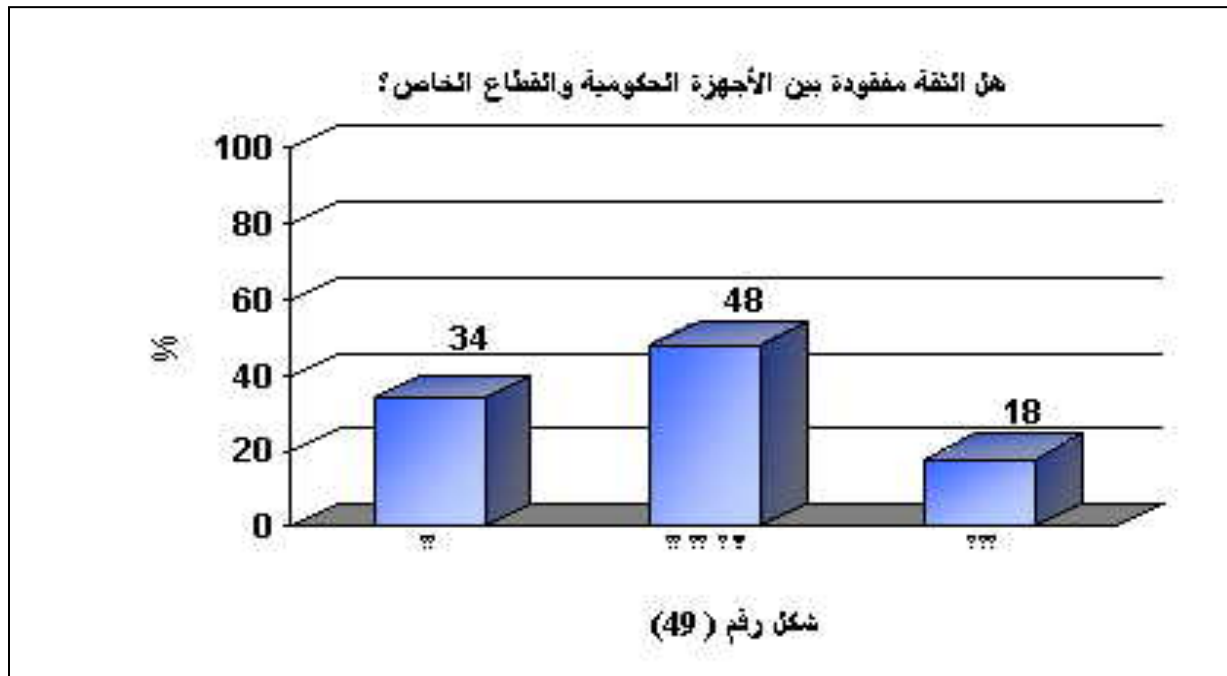
(8) يوضح الشكل رقم (47) مرئيات المسؤولين الحكوميين في تعيين رجال أعمال في المناصب الحكومية (المالية والتجارية والاقتصادية)، حيث تبين أن حوالي (69%) منهم يؤيدون ذلك، في حين أن حوالي (26%) يوافقون على ذلك إلى حد ما، في حين يرى حوالي (6%) فقط أنهم لا يؤيدون ذلك.



(9) يوضح الشكل رقم (48) مرئيات المسؤولين الحكوميين في قيام القطاع الخاص باستثمارات غير مفيدة للتنمية الاقتصادية، تبين إجمالاً أن حوالي (67%) منهم يوافقون على ذلك، وأن حوالي (33%) منهم لا يعتقدون ذلك.

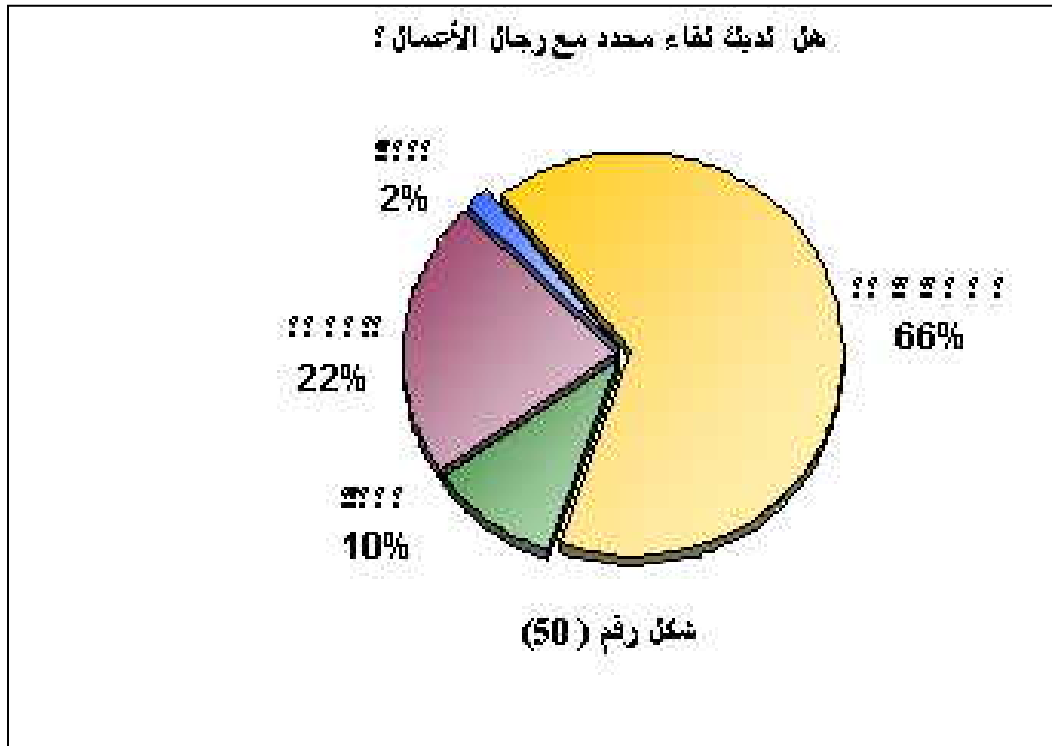


(10) يوضح الشكل رقم (49) مرئيات المسؤولين الحكوميين في وجود حالة من الثقة المفقودة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، حيث تبين أن حوالي (66%) منهم يرون ذلك، وأن حوالي (34%) يرون عكس ذلك.

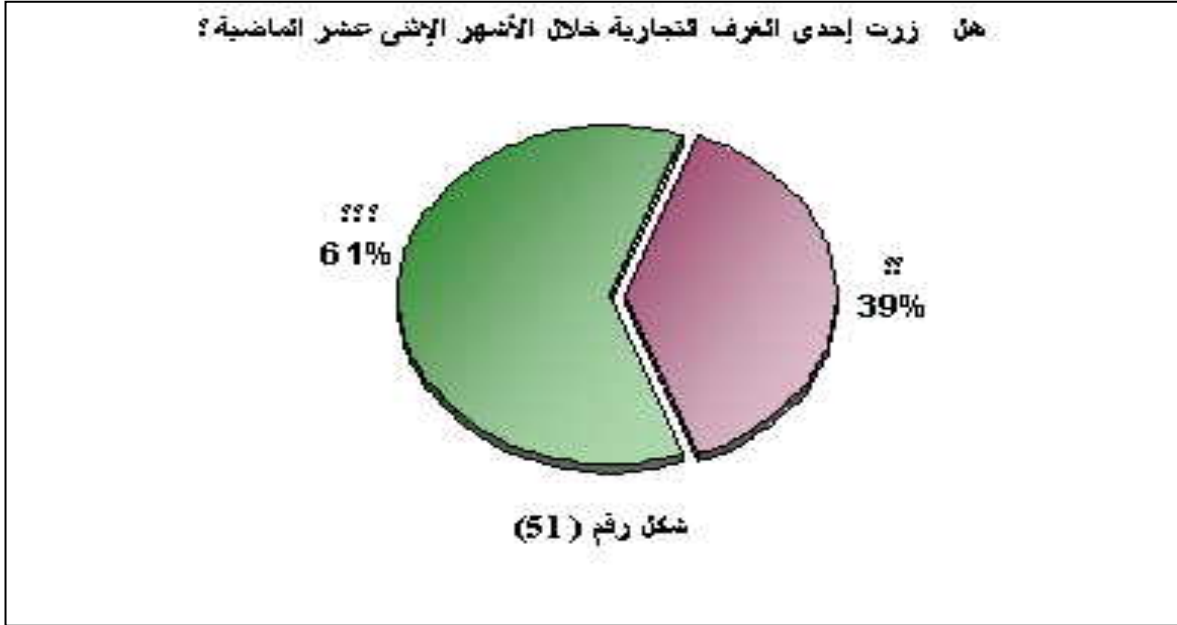


(11) يوضح الشكل رقم (50) مستوى لقاءات المسؤولين الحكوميين مع رجال الأعمال، حيث أفاد (22%) من المسؤولين الحكوميين أنه لا يوجد لقاءات، في حين يجري (10%) منهم فقط لقاءات شهرية، و (2%) لديهم لقاءات سنوية، في حين أفاد (66%) منهم أنه لا يعقد لقاءات دورية مع رجال الأعمال وإنما تتم حسب الحاجة فقط.

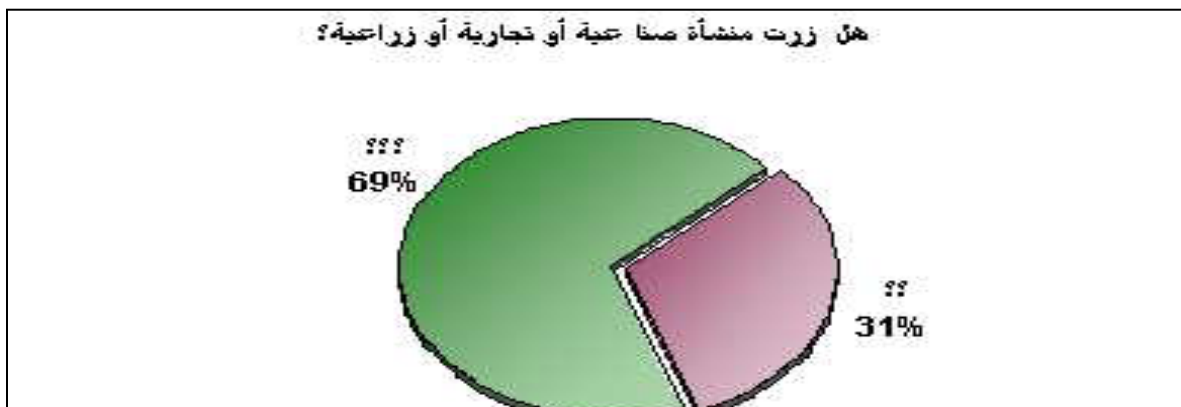
وتوضح النتيجة ضعف التواصل والتشاور بين المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال، حيث أن ثلثي المسؤولين الحكوميين المشمولين في الاستبيان لا يرون أن هناك حاجة لعقد لقاءات دورية وهو مؤشر خطير لغياب الرغبة في التواصل مع رجال الأعمال الذين تتأثر مصالحهم بالقرارات التي يتخذها المسؤولون في الجهات الحكومية دون التشاور معهم.



(12) يوضح الشكل رقم (51) مستوى أو عدد زيارات المسؤولين الحكوميين للغرفة التجارية في العام الماضي، حيث تبين أن (61%) منهم قاموا بزيارة الغرفة التجارية في العام الماضي، وأن حوالي (39%) لم يقوموا بأية زيارات للغرفة التجارية.



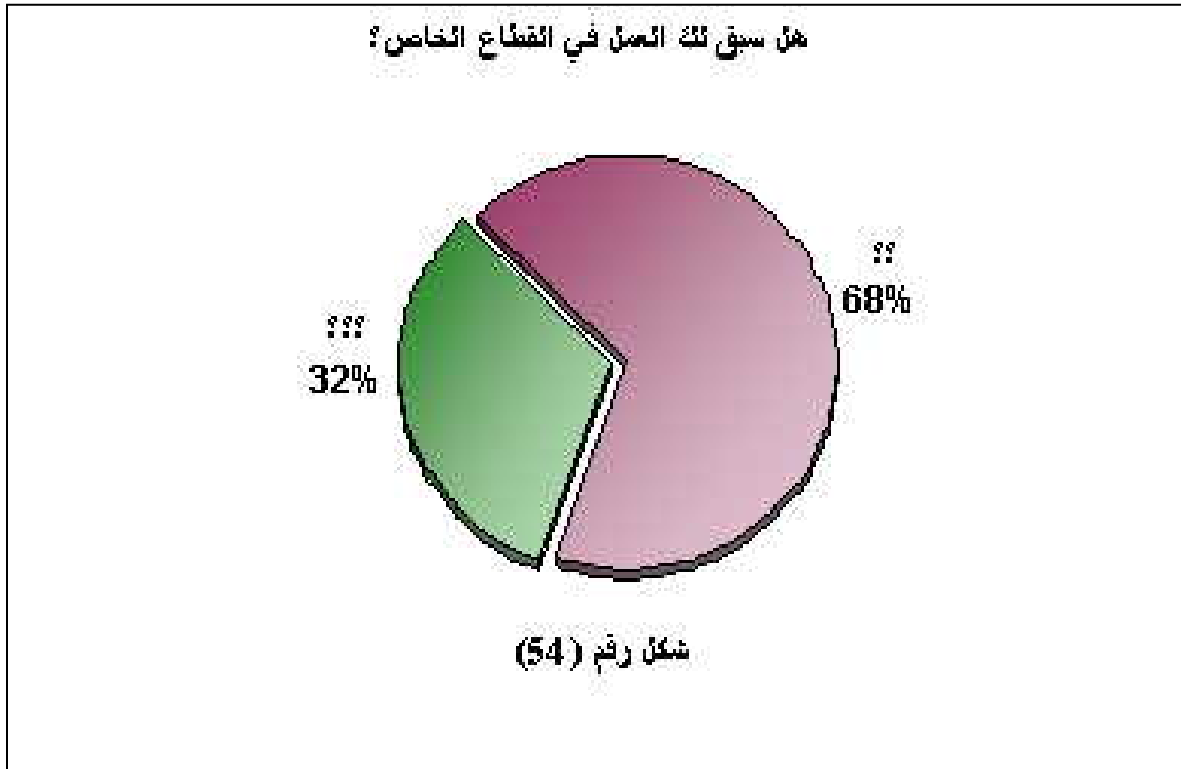
(13) يوضح الشكل رقم (52) مستوى ارتباط المسؤولين الحكوميين بزيارة المنشآت الصناعية أو التجارية أو الزراعية، حيث تبين أن (69%) منهم يقومون بتلك الزيارات، وأن حوالي (30%) لا يقومون بزيارة هذه المنشآت.



(14) يوضح الشكل رقم (53) مرئيات المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بحاجة القطاع الخاص لاندماج وحداته لمواجهة التنافسية العالمية، حيث تبين أن (96%) منهم يؤيدون ذلك، وأن (4%) فقط لا يؤيدون ذلك.



(15) يوضح الشكل رقم (54) قيام المسؤولين الحكوميين بالعمل في القطاع الخاص في فترات ماضية، حيث تبين أن حوالي (68%) لم يعملوا بالقطاع الخاص وأن (32%) منهم سبق لهم العمل في القطاع الخاص.



(16) يوضح الشكل رقم (55) قيام المسؤولين الحكوميين بالتدريب في إحدى مؤسسات القطاع الخاص في فترات ماضية، حيث تبين أن حوالي (57%) لم يتدربوا في منشآت القطاع الخاص، وأن حوالي (43%) منهم افادوا بأنهم قد سبق لهم التدريب في مؤسسات القطاع الخاص.



(2 - 4) تقييم أوضاع العلاقة بين القطاع الحكومي

والقطاع الخاص استناداً للمعايير الدولية

هناك العديد من المؤشرات وقواعد البيانات الدولية التي تحتوي على مكونات تعكس بشكل أو بآخر طبيعة العلاقة بين المستثمرين والقطاع الحكومي. وسيتم استعراض عدد من هذه المؤشرات وذلك بغرض عقد مقارنة بين وضعية هذه العلاقة في المملكة وما هو حاصل إقليمياً وعالمياً، حتى يمكن معرفة أوجه القصور والخلل في بيئة أداء الأعمال ومن ثم التوصية بتبني إجراءات تعزز التعامل الإيجابي بين المستثمرين والقطاع الحكومي.

ومن أهم هذه المؤشرات والتي غطت المملكة العربية السعودية مؤشر الضبابية وقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ومؤشر الإدارة الرشيدة.

(2 - 4 - 1) مؤشر الضبابية: Opacity Index

يصدر مؤشر الضبابية سنوياً منذ عام 2001م عن شركة برايس وترهاوس كوبرز، ولكنه أصبح منذ عام 2004م يصدر عن معهد Solon للإدارة في جامعة MIT الأمريكية ومجموعة Kurtzman للاستشارات، ويقيس المؤشر درجة الافتقار إلى الوضوح والدقة والسهولة التي تحكم العلاقة بين الأعمال التجارية أو المستثمرين من جهة وأنظمة الحكم من جهة أخرى. ويستند المؤشر في جمع بياناته إلى عدة مصادر مختلفة منها: تقرير التنافسية العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الفساد والمؤشر المركب للمخاطر القطرية، وإلى قاعدة بيانات البنك الدولي. وقد غطى المؤشر في عام 2004م (48) دولة على مستوى العالم منها المملكة العربية السعودية.

ويعد مؤشر الضبابية عاملاً رئيسياً في تقييم تكلفة وإدارة المخاطر المصاحبة للاستثمار وخاصة الأجنبي متعدد المواقع والمتواجد في دول عديدة. فالمستثمرون يواجهون نوعين رئيسيين من المخاطر؛ مخاطر كبيرة قليلة الحدوث مثل الزلازل والإرهاب، ومخاطر صغيرة متعددة متكررة الحدوث مثل الاختلاس والرشوة وتعقيد الإجراءات القانونية وهي التي تمثل التكلفة الفعلية للأعمال. و بالنظر إلى مؤشر الضبابية يتبين أن المستوى العالي لعدم الشفافية يرتبط غالباً بشكل قوي بتدني نسبة الاستثمار الحقيقي في الدولة. وحتى تُترجم هذه المخاطر المقاسة في المؤشر إلى معايير رقمية تعكس تكلفة تحملها

المستثمر، فإن كل نقطة في المؤشر يصاحبها هامش مخاطرة يعادل سعر فائدة معين يضاف إلى تكلفة الاستثمار. ويتشكل معامل الضبابية من 5 مكونات أساسية C.L.E.A.R تحتسب بنقاط محددة (من 0 إلى 100) و مرجحة بأوزان نسبية معينة لكل من الفساد (المالي والإداري)، النظام القضائي، السياسات الاقتصادية، النظام المحاسبي المتبع، والنظام القانوني. ومن أجل المقارنة تم احتساب المخاطرة في الولايات المتحدة صفرًا كمرجع للدول الأخرى. وتتمثل أهم الآثار السلبية لارتفاع مؤشر الضبابية لدولة في أن كل نقطة إضافية في المؤشر ترتبط بما يلي:

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يعادل \$986.
- انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%.
- الانخفاض في مؤشر النفاذ إلى مصادر التمويل بمقدار 0.06 نقطة.
- انخفاض نسبة أصول البنوك المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%.
- انخفاض رسملة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9%.
- انخفاض القيمة المتداولة للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9%.
- ارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض بمقدار 57 نقطة.
- ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.46%.

جدول (2) مؤشر الضبابية (2004م)

هامش الضبابية/ معدل الخصم (%)	عدد نقاط معامل الضبابية	المكونات					الدولة
		القوانين والإجراءات	النظام المحاسبي	السياسات الاقتصادية	النظام القضائي	الفساد	
1.83-	13	9	17	23	11	3	فنلندا
0.44-	19	13	33	25	3	20	بريطانيا
0.00	21	10	20	27	19	28	الولايات المتحدة
1.03	26	9	38	29	19	33	ايرلندا
3.08	35	26	30	28	35	55	ماليزيا
5.01	44	25	33	35	60	65	المكسيك
5.35	45	22	33	47	49	75	الباكستان
5.52	46	69	33	32	34	61	السعودية
5.64	46	31	40	39	44	78	روسيا

المصدر: MIT sloan management review

ويتضح من الجدول (2) أن المملكة العربية السعودية حصلت على معامل ضبابية بمقدار 46 نقطة، وهي تعد مرتبة ضعيفة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى المشمولة في الجدول. وهذا يعني أن الاستثمار في المملكة يتطلب عائداً إضافياً بنسبة 5.52% على الأقل عنه للاستثمار المماثل له في الولايات المتحدة، وذلك لتعويض المستثمر عن مخاطر مكونات مؤشر الضبابية. بينما على العكس في فنلندا مثلاً وكنتيجة للبيئة الاستثمارية ذات الشفافية العالية فإن العائد على الاستثمار يعطي ربحاً إضافياً عن مثيله في أمريكا بنسبة 1.83%. كما تزداد تكلفة الاستثمار بالمملكة عن ماليزيا عموماً بما يعادل 2.44% في المتوسط. ومن الجدول يتضح أن عاملي الفساد وتعقيد الإجراءات القانونية هما الأكثر سوءاً ومن ثم التأثير سلباً على قيمة مؤشر الضبابية للمملكة، فيما يعتبر معامل السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) جيد نوعاً ما مقارنة بالباكستان.

(2 - 4 - 2) قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال (Doing Business Database)

يقوم البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي بإصدار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال والتي شملت عام 2005م (155) دولة منها (16) دولة عربية بينها المملكة العربية السعودية.

وفي عام 2005م، توسعت مكونات قاعدة البيانات لبيئة أداء الأعمال لتشمل عشرة مؤشرات تشمل: إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، التعامل مع التراخيص الإنشائية، قانون العمل، تسجيل العقار، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وإفلاس الشركة.

وسنستعرض هنا بعض هذه المؤشرات التي تعكس بعض جوانب العلاقة بين المشتغلين في القطاع الخاص والأجهزة الحكومية وما يندرج ضمنها من مكونات فرعية.

(2 - 4 - 2 - 1) مكونات مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال:

يقاس هذا المؤشر من خلال أربعة مكونات فرعية تستخدم كمعايير لتأسيس كيان قانوني للأعمال وهي: عدد الإجراءات المطلوب اتخاذها، المدة الزمنية التي يحتاجها تنفيذ هذه الإجراءات، كلفة الإجراءات (كنسبة من متوسط دخل الفرد)، والحد الأدنى من رأس المال المطلوب (كنسبة من متوسط دخل الفرد). ويدل انخفاض عدد الإجراءات وقصر المدة الزمنية وانخفاض كلفة تأسيس الكيان القانوني للمشروع وحجم رأس المال المطلوب على أن وضع بيئة الأعمال أفضل، والعكس صحيح.

وبمراجعة وضع المملكة في هذا المكون عام 2005م كما هو موضح بالجدول رقم (3) يتبين بأنه يستلزم القيام بثلاثة عشر إجراءً لتأسيس وتسجيل المنشأة في المملكة مقارنة بـ (10) إجراءات على

مستوى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي مقارنة لعدد الإجراءات في الإمارات والكويت والأردن وكوريا الجنوبية وتزيد قليلاً عن ما هو حاصل في سلطنة عمان وماليزيا، ولكن إذا نظرنا إلى المدة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات، فإننا نلاحظ بأن المستثمر في المملكة العربية السعودية يمضي (64) يوم عمل لتأسيس وتسجيل المنشأة مقارنة بـ (45) يوماً على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي المدة الأعلى بين دول المقارنة الواردة في الجدول، حيث أنها تزيد بحوالي من 10 - 15 يوماً عن المدة الزمنية التي يستغرقها المستثمر في ماليزيا والأردن والكويت وتزيد بحوالي (23) يوم عن المدة الزمنية للتأسيس القانوني للمنشأة في كوريا الجنوبية وحوالي (29) يوم في تونس.

أما فيما يتعلق بكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من دخل الفرد فهي تصل الى حوالي (68.5%) في السعودية مقارنة بحوالي (2.2%، 4.8%) في كل من الكويت وعمان على الترتيب.

أما بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال كنسبة من دخل الفرد فقد بلغ (1236.9%) في السعودية وهي نسبة زيادة كبيرة جداً تمثل حوالي (44%) مقارنة المعدل الإقليمي لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي الأعلى بين جميع دول المقارنة الواردة بالجدول والذي يبين بأنه لا يوجد حد أدنى لرأس المال في ماليزيا، بينما تراوح المؤشر في بقية الدول بين حدين أدنى وقدره (97.3%) من دخل الفرد في عمان وأعلى وقدره (1011.6%) من دخل الفرد في الأردن. وعموماً فإن وضع السعودية في هذا المكون يدل على حجم المعاناة الشديدة التي يواجهها المستثمر في تسجيل وتأسيس الكيان القانوني لمنشأته إذا ما قورن بالدول في المحيط الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما المستوى العالمي فإن المملكة تحتل المرتبة (147) من بين (155) دولة وهو الأمر الذي يتطلب النظر في إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال بالمملكة من أجل زيادة قدرتها التنافسية على المستوى الإقليمي المحيط بها.

جدول رقم (3): بيئة أداء الأعمال: (1) مكون تأسيس الكيان القانوني للأعمال (2005م)

الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من دخل الفرد (%)	تكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من دخل الفرد (%)	المدة الزمنية (يوم عمل)	عدد الإجراءات	الدولة	مسلسل
1236.9	68.5	64	13	السعودية	1
416.9	44.3	54	12	الإمارات	2
133.8	2.2	35	13	الكويت	3
97.3	4.8	34	9	عمان	4
739.8	104.9	34	10	مصر	5
1011.6	45.9	36	11	الأردن	6
29.8	10	14	9	تونس	7
308.8	15.2	22	12	كوريا الجنوبية	8
صفر	20.9	30	9	ماليزيا	9
859.3	64.2	45	10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

الدليل: كلما قل عدد الإجراءات والمدة الزمنية وقيمة الكلفة والحد الأدنى لرأس المال دل ذلك على بيئة أكثر ملائمة للأعمال.

ترتيب المملكة بين دول العالم في هذا المؤشر (147).

(2 - 4 - 2) مكونات مؤشر نظام العمل والعمال:

يقيس مؤشر نظام العمل والعمال مدى الصعوبة التي يواجهها أصحاب الأعمال في تعيين أو فصل العمال، من خلال ستة مكونات فرعية هي: مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التوظيف، المؤشر المركب لصرامة التوظيف ويتكون من محصلة المؤشرات الستة السابقة، ويعد مؤشر كلفة الفصل من العمل مقاساً بعدد الأسابيع المدفوعة الأجر، معيار جديد أضيف لمكونات المؤشر في عام 2004م ويحتسب على أساس عدد الأسابيع المستحق عنها دفع الأجور للعامل أو الموظف عند فصله من العمل وفق نظام الإنذار وتوقيع الجزاء المتبع. وتتراوح قيمة كل مؤشر ما بين (صفر) إلى (100%) حيث تعبر القيمة الأعلى للمؤشر عن وضع أكثر تشدداً في سوق العمل أو وضعاً أكثر سوءاً وتعقيداً.

وبمعاينة الجدول رقم (4) يتضح أن مؤشر صعوبة التوظيف أو الفصل من العمل قد سجل صفر في السعودية مما يعني أنه ليس هناك صعوبة على الإطلاق في التوظيف أو في الفصل من العمل في المملكة العربية السعودية، بينما جاءت قراءة المؤشر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصعوبة التوظيف والفصل من العمل (31%)، (35%) على الترتيب. وقد يعزى انخفاض قيمة مؤشر صعوبة التوظيف والفصل من العمل في السعودية إلى حسابه للعمالة الوافدة، حيث أن فصل أو تعيين العمالة السعودية يكتنفه الكثير من الصعوبات والتعقيدات وهو أحد الشكاوى المتكررة للمشتغلين في القطاع الخاص.

أما المعيار الخاص بكلفة الفصل من العمل فقد قدر بحوالي (79 أسبوعاً) وهو يزيد عن المعدل الإقليمي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي (17) أسبوع، وقد تراوح في دول المقارنة بين حدين أدنى وقدره (29 أسبوعاً) في تونس وأقصى وقدره (162 أسبوعاً) في مصر وهو أعلاها.

جدول رقم (4): بيئة أداء الأعمال: (2) مؤشر نظام العمل والعمال (2005م)

م	الدولة	مؤشر صعوبة التوظيف	مؤشر صرامة ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل من العمل	المؤشر المركب لصرامة التوظيف	تكلفة الفصل من العمل (عدد الأسابيع المدفوعة)	تكلفة التوظيف (نسبة مئوية من الراتب)
1	السعودية	صفر	40	صفر	13	79.3	11
2	الإمارات	صفر	80	20	33	95.6	12.5
3	الكويت	صفر	60	صفر	20	42.4	11
4	عمان	44	60	صفر	35	12.6	9
5	مصر	صفر	80	80	53	162	26
6	الأردن	11	40	50	34	90	11
7	تونس	61	صفر	100	54	28.9	18.5
8	كوريا الجنوبية	44	60	30	45	90	17
9	ماليزيا	صفر	20	10	10	65.2	13.3
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	30.8	55	35	40.2	62.4	15.9

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

- مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل: يتراوح كل منها ما بين صفر إلى 100%. القيمة الأعلى تعكس وضعاً أكثر سوءاً وتعقيداً.
- المؤشر المركب لصرامة التوظيف: يتكون من معدل المؤشرات الثلاث ويتراوح ما بين صفر إلى 100% القيمة الأعلى تعكس وضعاً أكثر سوءاً وتعقيداً.
- تكلفة الفصل من العمل: تحسب على أساس عدد الأسابيع المدفوعة الأجر، القيمة الأعلى تعكس وضعاً أكثر سوءاً وتعقيداً.

ترتيب المملكة بين (155) دولة في هذا المؤشر (28).

(2 - 4 - 2 - 3) مكونات مؤشر تسجيل العقار:

يرصد هذا المكون (وهو جديد)، مدى سهولة أو صعوبة تأمين حقوق ملكية العقار من خلال ثلاثة معايير: عدد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لتسجيل ملكية العقار، وكذلك كلفة نقل الملكية كنسبة من قيمة العقار.

ويتبين من جدول (5) بأن شروط نقل وملكية العقار في المملكة العربية السعودية سهلة جداً مقارنة ببقية الدول المقارنة في الجدول، حيث لم تتعدى الإجراءات المطلوبة لتسجيل العقار الأربعة وبلغت المدة الزمنية اللازمة لنقل ملكية العقار أربعة أيام وليس هناك أي تكاليف لنقل الملكية. وبصفة عامة فإن المملكة تحتل مرتبة متقدمة في الترتيب بهذا المؤشر إذ احتلت المرتبة الثالثة من بين (155) دولة على مستوى العالم.

جدول رقم (5): بيئة أداء الأعمال: (3) مكون تسجيل العقار (2005م)

م	الدولة	عدد الإجراءات	المدة الزمنية (يوم عمل)	كلفة نقل الملكية كنسبة من قيمة العقار (%)
1	السعودية	4	4	صفر
2	الإمارات	3	9	2.0
3	الكويت	8	75	0.6
4	عمان	4	16	3.0
5	مصر	7	193	6.1
6	الأردن	8	22	10.0
7	تونس	5	57	6.1
8	كوريا الجنوبية	7	11	6.3
9	ماليزيا	4	143	2.3
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6	54	6.8

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

الدليل: كلما قل عدد الإجراءات والمدة الزمنية وكلفة نقل الملكية دل ذلك على بيئة أكثر ملائمة للأعمال. ترتيب المملكة في هذا المؤشر في المرتبة الثالثة من بين (155) دولة.

(2 - 4 - 2 - 4) مكونات مؤشر الحصول على الائتمان:

يدخل في حساب هذا المؤشر أربعة مكونات تشمل مؤشرين ومعياريين: المؤشر الأول هو مؤشر الحقوق القانونية (لكل من طالب القرض ومانح القرض) ويغطي قوانين منح الائتمان والإفلاس وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (صفر) إلى (10) حيث تدل القيمة الأعلى على وضع أفضل لتوسيع الائتمان، أما المؤشر الثاني وهو مؤشر معلومات الائتمان فيقيس نطاقاً ونوعية وسهولة توافر المعلومات الخاصة بالائتمان من السجلات الحكومية والخاصة وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (صفر) إلى (6)، حيث تشير القيمة الأعلى إلى توافر أكبر للمعلومات الائتمانية. أما المعايير الباقية فتشمل نطاق السجل الحكومي لمعلومات الائتمان ونطاق تغطية المكاتب لمعلومات الائتمان.

ويعكس جدول رقم (6) وضع المملكة العربية السعودية في هذا المكون، حيث بلغ مؤشر الحقوق القانونية بالمملكة (4) وهو مساو تقريباً للمعدل بمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما مؤشر معلومات الائتمان فقد سجل الرقم (5) في السعودية وهو يزيد بثلاث درجات عن قيمة هذا المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو يعكس ضعفاً في توفير معلومات الائتمان في المملكة العربية السعودية وكذلك إذا ما تمت المقارنة بالإمارات وتونس وعمان. كما بلغ نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الائتمان (0.2) لكل (1000) شخص مقارنة بـ (1.9) لكل (1000) شخص في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يعكس غياب شبه كلي للمعلومات الائتمانية عن الأشخاص في السجلات الحكومية مما يخلق مناخاً مساعداً للفوضى والنصب والاحتيال في السوق الائتمانية يدفع ثمنها المقرضون. ولم يكن نطاق تغطية المكاتب الخاصة لمعلومات الائتمان للأشخاص بأفضل حالاً من السجل الحكومي حيث لا تتوفر أي معلومات ائتمانية تساعد المقرضون وتغطي النقص المعلوماتي في السجل الحكومي. وبصفة عامة فإن المملكة تحتل المرتبة (56) من بين (155) دولة على المستوى العالمي.

جدول رقم (6): بيئة أداء الأعمال: (4) مكون الحصول على الائتمان (2005م)

م	الدولة	مؤشر الحقوق القانونية	مؤشر معلومات الائتمان	نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الائتمان (لكل ألف شخص)	نطاق تغطية المكاتب الخاصة لمعلومات الائتمان (لكل ألف شخص)
1	السعودية	4	5	0.2	10.2
2	الإمارات	4	2	1.5	صفر
3	الكويت	5	4	صفر	16.1
4	عمان	3	صفر	صفر	صفر
5	مصر	1	2	1.2	صفر
6	الأردن	6	2	0.6	صفر
7	تونس	4	2	8.2	صفر
8	كوريا الجنوبية	6	5	صفر	80.7
9	ماليزيا	8	6	33.7	*
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.1	2.0	1.9	1.7

* غير مبين

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م

- مؤشر الحقوق القانونية يتراوح من صفر إلى 10% القيمة الأعلى تعكس وضعاً أفضل.
 - مؤشر معلومات الائتمان يتراوح من صفر إلى 6% القيمة الأعلى تعكس وضعاً أفضل.
- ترتيب المملكة في هذا المؤشر بالمرتبة (56) من بين (155) دولة.

2 - 4 - 2) مكون حماية المستثمر:

يقيس هذا المكون مدى الحماية التي يحظى بها المستثمر من خلال توافر معلومات تتعلق بثلاث مؤشرات رئيسية وهي مدى الإفصاح عن البيانات المالية والملكية، القدرة على الكشف عن تجاوزات وتلاعب المديرين بأموال الشركة وتسخيرها لمصالحهم الخاصة، ومدى قدرة صغار المساهمين على رفع دعاوي على المدراء الفاسدين مالياً وإدارياً. ويمثل معدل هذه المؤشرات الثلاثة مؤشر حماية المستثمر. ويتراوح رصيد المؤشر بين صفر (عدم وجود حماية) إلى (10) نقاط (حماية كاملة)، وكلما ارتفع الرصيد دل ذلك على تحسن درجة الحماية.

وتبين قيم مؤشر الحماية في الجدول رقم (7) بأن المستثمر في المملكة العربية السعودية يتمتع بقدر معقول من الحماية مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكنه يعتبر متواضعاً إذا ما قورن بالمستثمر في ماليزيا التي يتمتع فيها المستثمرون بحماية شبيهة تامة. وقد حلت المملكة في المرتبة (74) بين دول العالم المشمولة في هذا المؤشر.

جدول (7): بيئة أداء الأعمال: (5) مكونات مؤشر حماية المستثمر (2005م)

م	الدولة	مؤشر عن التعامل المباشر	مؤشر الإفصاح	مؤشر دعاوي المساهمين	مؤشر حماية المستثمر
1	السعودية	4	8	3	5
2	الإمارات	8	4	2	4.7
3	الكويت	5	5	5	5
4	عمان	6	8	3	5.7
5	مصر	5	2	5	4
6	الأردن	5	2	4	3.7
7	تونس	صفر	4	6	3.3
8	كوريا الجنوبية	2	7	5	4.7
9	ماليزيا	9	10	7	8.7
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.7	5.5	3.5	4.6

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م

الدليل: قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى 10، القيمة الأعلى تدل على وضع أفضل.
ترتيب المملكة في هذا المؤشر بالمرتبة (74) من بين (155) دولة.

(2 - 4 - 2) مكونات مؤشر إنفاذ العقود:

يرصد هذا المكون مدى سهولة أو صعوبة إنفاذ العقود التجارية. وتم اختيار ثلاثة معايير لقياس ذلك من خلال عدد الإجراءات المنصوص عليها قانوناً منذ لحظة الادعاء حتى تاريخ الدفع (التسوية المالية)، المدة الزمنية المطلوبة لتسوية النزاع (عدد الأيام) وكلفة إنفاذ العقود (الرسوم المدفوعة داخل المحكمة وأتعاب المحامين) كنسبة مئوية من قيمة الدين، حيث كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كلفة أعلى وبالتالي وضعاً أسوأ في بيئة أداء الأعمال.

وبمعاينة الجدول رقم (8) يتضح أن عدد الإجراءات المطلوبة لإنفاذ العقود في المملكة العربية السعودية هي (44) إجراء وهي تزيد عن المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتستغرق تسوية النزاعات في السعودية (360) يوم عمل وهي معقولة إذا ما قورنت بالدول الخليجية، أما كلفة إنفاذ العقود فقد بلغت (20%) من قيمة الدين في المملكة وهي الأعلى خليجياً وعربياً وأكبر من المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوالي أربعة أضعاف قيمتها في كوريا الجنوبية.

وبصفة عام فإن المملكة تحتل المرتبة (95) من بين (155) دولة في هذا المؤشر وهو ما يعكس وجود مشكلة في موضوع إنفاذ العقود بالمملكة وحاجة ذلك إلى التيسير سواء من حيث عدد الإجراءات أو المدة الزمنية أو الكلفة.

جدول رقم (8): بيئة أداء الأعمال: (6) مكونات مؤشر إنفاذ العقود (2005م)

م	الدولة	عدد إجراءات إنفاذ العقود	المدة الزمنية (يوم عمل)	كثافة إنفاذ العقود كنسبة من الدين (%)
1	السعودية	44	360	20
2	الإمارات	53	614	16
3	الكويت	52	390	13.3
4	عمان	41	455	10
5	مصر	55	410	18.4
6	الأردن	43	342	8.8
7	تونس	14	27	12
8	كوريا الجنوبية	29	75	5.4
9	ماليزيا	31	300	20.2
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	39	432	17.7

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

الدليل: القيم الأعلى في عدد الإجراءات والمدة الزمنية والكلفة تدل على تعقيدات أكبر في إنفاذ العقود.

ترتيب المملكة في هذا المؤشر (95) من بين (155) دولة .

(2 - 4 - 2) مكونات مؤشر إفلاس الشركة:

يتكون من ثلاث معايير وهي معيار المدة ومعيار التكلفة اللازمتين لتسوية الإفلاس (وتشمل التكلفة، أتعاب المحكمة، الموظفون الذين يعالجون التفليسة، المحامين والمحاسبين وغيرهم)، أما المعيار الثالث فهو المبلغ المسترد ويعبر عنه بالسنتات المستردة مقابل كل دولار واحد وهو يقيس مدى فعالية الإجراءات المتبعة في إتمام الرهن ومعالجة التفليسة.

ويلاحظ من الجدول رقم (9) بأن المدة الزمنية لمعالجة التصفية أو التفليسة قد بلغت في المملكة العربية السعودية (2.8) سنة، وهي أقل من المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل أنها الأقل من بين دول الخليج العربي، أما الكلفة (كنسبة من قيمة العقار) فقد بلغت (22%) في السعودية مقارنة بـ (13%) كمعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي أعلى من الكويت وعمان وكوريا الجنوبية وتونس والأردن، وأقل من الإمارات ومساوية لمصر وماليزيا. أما المبلغ المسترد فقد بلغ (28.4) سنناً في السعودية وهو مساو تقريباً للمعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكنه يفوق ما يسترده المستثمرون في الإمارات بخمسة أضعاف ويقارب ما يحصل عليه المستثمرون في الأردن ويقل عن ما يحصل عليه المستثمرون في تونس وكوريا الجنوبية والكويت وماليزيا.

وقد اتضح أن المملكة تحتل المرتبة (67) في هذا المؤشر من بين (155) دولة على مستوى

العالم.

جدول رقم (9): بيئة أداء الأعمال: (7) مكونات مؤشر إفلاس الشركة (2005م)

م	الدولة	مدة التصفية (سنوات)	التكلفة (كنسبة من قيمة العقار)	المبلغ المسترد (بالسنتات مقابل الدولار)
1	السعودية	2.8	22	28.4
2	الإمارات	5.1	30	5.5
3	الكويت	4.2	1	38.4
4	عمان	7	4	25
5	مصر	4.2	22	16.2
6	الأردن	4.3	9	27.9
7	تونس	1.3	7	51.6
8	كوريا الجنوبية	1.5	4	81.7
9	ماليزيا	2.2	14	38.7
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.8	13.4	28.8

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

الدليل:

- القيم الأعلى لمدة التصفية تعكس تعقيدات أكبر في تصفية وارتفاع في تكلفة ذلك.
 - المبلغ المسترد كلما ارتفع كلما كان الوضع أفضل من حيث استرداد الحقوق من الشركة المصفاة.
- ترتيب المملكة في هذا المؤشر (67) من بين (155) دولة.

(2 - 4 - 2 - 8) مكونات مؤشر التراخيص الإنشائية:

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات الرسمية والحكومية أو العمليات المطلوبة لعمل التراخيص الإنشائية للمنشآت الصناعية أو التجارية مثل الحصول على الرخصة وإجراء عمليات الفحص والمعاينة وتقديم الرسومات الهندسية للمبنى والخرائط وإيصال الخدمات كالكهرباء والمياه والتلفون والصرف الصحي ويركز المؤشر على تقدير تكلفة هذه الإجراءات الرسمية من خلال المدة الزمنية اللازمة لإنهاء هذه الإجراءات، وكذلك مقاسة بمعيار النقود في صورة التكلفة من متوسط دخل الفرد بالدولة موضوع الدراسة.

ويفترض المؤشر أن الحد الأدنى اللازم لتنفيذ أي إجراء هو يوم عمل واحد، وأنه ليس من مصلحة صاحب المصلحة أن يؤخرها (مع إهمال فترة قيام صاحب العمل بجمع المعلومات) وقد جمعت هذه البيانات من الشركات الإنشائية للمقاولات ومن الجهات الحكومية الرسمية ذات العلاقة في ظل فرضيات معينة من أجل التوحيد للمؤشر لأغراض المقارنة.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (10) إلى أن المملكة تحتل وضعاً جيداً من حيث مقارنتها وترتيبها بهذا المعيار، إذ تحتل المرتبة (37) من بين (155) دولة على مستوى العالم وقد تفوقت المملكة بهذا المعيار على مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودولة الكويت وعمان ومصر والأردن وماليزيا، في حين تظهر كوريا من أفضل الدول من حيث عدد الإجراءات ومدتها الزمنية مقارنة ببقية الدول والمملكة، وذلك باستثناء ارتفاع تكلفة الإجراءات في كوريا كنسبة من متوسط دخل الفرد مقارنة بالمملكة حيث بلغت النسبة (233%)، (82%) على الترتيب.

جدول رقم (10): بيئة أداء الأعمال: مكونات مؤشر التراخيص الإنشائية (2005م)

م	الدولة	الإجراءات أو العمليات بالعدد	المدة الزمنية باليوم	التكلفة الرسمية كنسبة من متوسط دخل الفرد
1	السعودية	18	131	82.1
2	الإمارات	21	125	2.1
3	الكويت	26	149	278.9
4	عمان	16	271	1013.9
5	مصر	30	263	1067.1
6	الأردن	17	122	506.3
7	تونس	21	154	340.0
8	كوريا الجنوبية	14	60	232.6
9	ماليزيا	25	226	82.7
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	19	216	469.7

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

ترتيب المملكة في مكون هذا المؤشر في المرتبة (34) من بين (155) دولة.

(2 - 4 - 2 - 9) مكونات مؤشر دفع الضرائب:

يقيس هذا المؤشر مقدار الضرائب المناسبة والضرورية لكي تدفعها منشأة متوسطة بعد عام تشغيلي كامل لتمويل مشاريع البنية التحتية لزيادة إنتاجية المجتمع ككل، وتتضمن مكونات هذا المؤشر عدد أنواع المدفوعات اللازم سدادها والجهات وأسلوب السداد (الالكتروني - يدوي) والوقت اللازم للإعداد والتجهيز لإنهاء أوراق المدفوعات الضريبية.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (11) إلى أن المملكة العربية السعودية تحتل موقعا متميزا ورائداً بين دول المقارنة البالغ عددهم (155) دولة، حيث تم ترتيب المملكة بهذا المؤشر في المرتبة الخامسة على مستوى دول المقارنة، ويعزى ذلك إلى تدني نسب الضرائب التي تدفعها المنشآت الصناعية أو التجارية بالمملكة عن نظيرتها في معظم دول العالم، إذ تقدر نسبة الضرائب المدفوعة كنسبة من جملة الربح بحوالي (1.4%).

وقد تساوت سلطنة عمان مع المملكة في هذا المؤشر من حيث عدد المدفوعات (13 لكل منهما) وتفوقت سلطنة عمان على المملكة من حيث الزمن (بالساعة) حيث بلغت (52، 70) ساعة على الترتيب وتفوقت المملكة على سلطنة عمان من حيث الضرائب كنسبة من جملة الربح حيث بلغت (1.4%، 5.2%) على الترتيب.

جدول رقم (11): بيئة أداء الأعمال: مكونات مؤشر دفع الضرائب (2005م)

م	الدولة	أنواع المدفوعات (بالعدد)	الزمن (بالساعة)	جملة الضرائب المدفوعة كنسبة من جملة الربح (%)
1	السعودية	13	70	1.4
2	الإمارات	15	12	8.9
3	الكويت	14	-	8.2
4	عمان	13	52	5.2
5	مصر	39	504	32.1
6	الأردن	10	101	39.8
7	تونس	31	112	52.7
8	كوريا الجنوبية	26	290	29.6
9	ماليزيا	28	-	11.6
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	27	241	35.1

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

ترتيب المملكة في مكون هذا المؤشر (دفع الضرائب) في المرتبة الخامسة من بين (155) دولة.

(2 - 4 - 2 - 10) مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود:

يقيس هذا المؤشر مستوى كفاءة أداء إجراءات الجمارك والتصدير والاستيراد بالدول المختلفة وذلك من خلال عدد المستندات أو الإجراءات المطلوبة لإنهاء عمليتي التصدير والاستيراد، وعدد التوقعات اللازمة للموافقة على إنهاء الدورة المستندية لها، وكذلك الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التصدير أو الاستيراد باليوم، وبصفة عامة تحتل المملكة المرتبة (87) بهذا المؤشر من بين (155) دولة على مستوى العالم.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (12) إلى أن المملكة تحتل المرتبة الأخيرة بين مجموعة دول المقارنة بالجدول من حيث عنصر الوقت أو الزمن اللازم لإنهاء الإجراءات سواء للتصدير أو الاستيراد والبالغة (44) يوم، (36) يوم على الترتيب.

كما ويتضح من بيانات نفس الجدول رقم (12) أن كوريا تعتبر من أفضل الدول موضع المقارنة بهذا المؤشر من حيث جميع مكوناته، ومن حالة كوريا الجنوبية يتضح أن هناك تحيزاً واضحاً لصالح الصادرات حيث أن عدد مستندات التصدير وتوقعاته تبلغ (5، 3) على الترتيب في حين أن عدد مستندات الاستيراد وتوقعاته تبلغ (8، 5) على الترتيب، وبصفة عامة فإن الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات سواء للصادرات أو الواردات الكورية يقدر بحوالي (12) يوم لكل منهما وهو يعد من أقل المعدلات على مستوى الدول موضع المقارنة.

وبصفة عامة يوضح الجدول رقم (13) وضع المملكة العربية السعودية في المكونات الخاصة بقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وفق نتائج تقييم البنك الدولي لعام 2005م والمؤشرات المنبثقة عنها، حيث يتضح أن هناك تعقيدات إجرائية في تأسيس الشركات والتصدير والاستيراد ومشاكل في إنفاذ العقود مع توافر ضعيف لمعلومات الائتمان وتواضع الحماية التي يحظى بها المستثمر.

ومن جهة أخرى فإن أنظمة وإجراءات معالجة إفلاس الشركات وتسهيل منح القروض ودفع الضرائب وتسجيل العقار وأنظمة التوظيف والتراخيص الإنشائية قد حصلت على تقييم من متوسط إلى ممتاز.

جدول رقم (12): بيئة أداء الأعمال: مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود (2005م)

م	الدولة	المستندات للتصدير (بالعدد)	التوقعات للموافقة على التصدير (بالعدد)	الوقت اللازم (باليوم)	المستندات للاستيراد (بالعدد)	التوقعات للاستيراد (بالعدد)	الوقت اللازم (باليوم)
1	السعودية	5	12	36	9	18	44
2	الإمارات	6	3	18	6	3	18
3	الكويت	5	10	30	11	12	39
4	عمان	9	7	23	13	9	27
5	مصر	8	11	27	9	8	29
6	الأردن	7	6	23	12	5	28
7	تونس	5	8	25	8	12	33
8	كوريا الجنوبية	5	3	12	8	5	12
9	ماليزيا	6	3	20	12	5	22
10	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7	14	33	10	21	41

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

ترتيب المملكة في مكون هذا المؤشر (التجارة عبر الحدود) في المرتبة (87) من بين (155) دولة.

جدول رقم (13): ترتيب المملكة في مؤشرات أداء الأعمال لعام (2005م)

م	المؤشر	ترتيب المملكة من بين عدد (155) دولة	ملاحظات
1	تأسيس الكيان القانوني للأعمال	147	وضع سيئ
2	التراخيص الإنشائية	34	وضع جيد
3	نظام العمل والعمال	28	وضع جيد
4	تسجيل الملكية للعقارات	3	وضع متميز
5	الحصول على الائتمان	56	وضع متوسط
6	حماية المستثمر	74	وضع متوسط
7	دفع الضرائب	5	وضع متميز
8	التجارة عبر الحدود	87	وضع أقل من المتوسط
9	إنفاذ العقود	95	وضع سيئ
10	إفلاس الشركات	67	وضع متوسط

المصدر: WWW.WorldBank.org/doingBusiness، 2005م.

الفصل الرابع

الخصخصة والشراكة

بين القطاعين العام والخاص

مقدمة:

لقد كانت المنافسة التجارية شانا محليا ولكنها سرعان ما أصبحت ظاهرة دولية، حيث ازداد معدل نمو التجارة بشكل كبير، وكان لثورة المعلومات الأثر البالغ على التجارة والتنافس الدوليين. ويشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الخصوص إلى أن قدرة الدول على المنافسة تقاس بمدى قدرة الاقتصاد في ظل ظروف السوق الحرة على إنتاج سلع وخدمات يمكنها النفاذ للأسواق العالمية. كما يشير هذا التقرير إلى أن هذه القدرة تتطلب كشرط ضروري القيام بتطوير جاذبية الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات إلى جانب دفع عجلة التقنية وتعزيز الكفاءات الإنتاجية من خلال تبني سياسات منافسة تشجع روح المبادرة والتعلم.

وبالرغم من أن الحكومات لا تتنافس فيما بينها في الأسواق إلا أن ذلك لا يعفيها من مسؤوليتها الاقتصادية عن توفير بيئة الأعمال المشجعة والتي تؤدي إلى تمكين المؤسسات الاقتصادية من المنافسة. وكما أشار تقرير المنافسة العالمي فإن القدرة على المنافسة هي محصلة التفاعل بين عوامل أربعة هي: السياسات الاقتصادية، كفاءة الإدارة الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال، وكذلك البنية التحتية المادية والاجتماعية. وهذه القدرة هي مفهوم متحرك ديناميكي لكن التحدي لا يكمن فقط في التعرف على عوامل تحسين التنافسية وإنما يتطلب بجانب ذلك القدرة على التكيف مع البيئة المتغيرة.

إن بيئة الأعمال تتطلب من الحكومات أن تعمل بجد وعزيمة على خلق البيئة المناسبة القادرة على إطلاق قدرات منشآتها الاقتصادية. والمتمثلة في تطوير بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة قابلة للتوقع، والعمل على تبني سياسات مرنة تستجيب للتغيرات في البيئتين المحلية والدولية، والاستثمار في التعليم والمعرفة وكذلك في البنية الأساسية المادية والاجتماعية مع قصر التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية على المجالات الضرورية. ولكن لا يزال الاعتماد في الدول العربية على الموارد الطبيعية والمتقلبة الأسعار في الوقت الذي تعد فيه المنطقة العربية من أعلى مناطق العالم نموا في السكان. كما أنه من المؤسف أن تقرير المنافسة يشير إلى أن منطقتنا العربية نالت حظا ضئيلا في القدرة التنافسية، فالفجوة المعرفية تستمر في التفاقم مما يعيق جهود التحديث وخطط تحرير الأسواق والتخصيص وبرامج الشراكة ما بين القطاع

العام والخاص في كثير من البلاد العربية. وهو ما يستدعي الإسراع في تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي إلى جانب إصلاح الأداء الحكومي وتحسين البنية الأساسية وتطوير الموارد البشرية.

وبصفة عامة فقد أدى القصور في أداء القطاع الحكومي وإنخفاض فعاليته في تنفيذ المشاريع التطويرية والبنية التحتية إلى دفع الكثير من الدول إلى السعي نحو الملائمة بين دورها في إدارة دفة البلاد وبين تطوير البنى التحتية الضرورية لتحقيق القواعد المؤسساتية، والقانونية، والإطار المالي من جانب والاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص الفنية والمالية في تنفيذ هذه المشاريع من جانب آخر.

مما سبق يتضح بأن برامج الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هي الوجه الأهم للعلاقة المستقبلية بين الحكومة والقطاع الخاص بوصفها أحد أهم الأدوات الاقتصادية في برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول العالم.

وحيث أن الأدبيات الاقتصادية تختلف في تعريفها للخصخصة إذ يعتبر البعض أن الخصخصة وبرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص هما مصطلحان لمفهوم واحد، بينما ينحو البعض الآخر إلى التفريق بينهما، وهذا ما سنتهجه هذه الدراسة. ولذا سيتم في هذا الفصل تعريف الخصخصة والفروض التي تقوم عليها، وأثرها على المقتصد مع إضفاء الصبغة التجريبية العملية على هذه الآثار عن طريق إيراد نتائج بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت لمعرفة آثار الخصخصة. ثم بعد ذلك يتم إستعراض مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص مع إيضاح الفرق بينها وبين الخصخصة، ثم إعطاء لمحة سريعة عن تحديات الخصخصة والشراكة، يعقبها إستعراض للتجربة البريطانية والماليزية بوصفها من التجارب المهمة في الخصخصة والشراكة، وسيتم إختتام الفصل بعرض مختصر لتجربة التخصيص والشراكة في المملكة العربية السعودية.

3-1 تعريف الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

3-1-1 Privatization الخصخصة

الخصخصة إصطلاح واسع المدى ولكن سيتم قصره في هذه الدراسة على الطريقة التي ينجم عنها تحويل ملكية الدولة لأصول أو خدمات منشأة حكومية (كلياً أو جزئياً) إلى القطاع الخاص، وتتعدد الأساليب المستخدمة لتنفيذ خصخصة أو بيع المنشآت الحكومية كبدايل يمكن تطبيقها حسب البيئة الاقتصادية وظروف كل مجتمع و أهدافه وحجم المنشأة موضع الخصخصة، ومن أهم هذه الأساليب البيع المباشر للأصل، البيع للمشتريين أو المستثمرين بطلب عروض الشراء أو المزاد العلني، البيع للجمهور بطرح الأسهم للإكتتاب في السوق المالية، البيع للعاملين والإدارة بالمنشأة الحكومية، البيع لمستثمر كبير أو عالمي لتطوير المشروع، والبيع بتصفية المشروع وبيعه كأجزاء.

وتقوم الخصخصة على مجموعة من الفرضيات أولها أن للملكية أهميتها، أي أن الأداء الإقتصادي يصبح أقرب ما يكون للفاعلية عندما تكون الشركة ذات ملكية خاصة. الفرضية الثانية هي أن للإدارة أهميتها، أي أن الإدارة الخاصة الساعية وراء مصلحتها ومصالح المساهمين فيها تحقق في الأداء الإقتصادي نتائج أفضل بكثير مما يحققه السياسيون أو البيروقراطيون (المعينون لإدارة المؤسسات العامة). الثالثة أن للأسواق أهميتها، أي أن القرارات الخاصة بالمشروعات التجارية يجب أن يسيرها الطلب في أسواق تنافسية لا أن تفرضها من الخارج تلك السياسة أو البيروقراطية التي تتوفر لديها، في أفضل الحالات، معلومات مشوهة عن السوق. الفرضية الرابعة هي أن للمنافسة أهميتها أي أن المنافسة في السوق تكون لخير الإقتصاد ولو أنها قد تؤدي بعض الشركات. خامسة هذه الفرضيات هي أن لحرية الإخفاق أهميتها أي أن إحتمال إفلاس شركة ما، وخروجها من السوق جزء ضروري من سوق تنافسية ومزدهرة. الفرضية الأخيرة هي أن للتنظيم أهميته عندما تفشل الأسواق بسبب المعلومات اللامتاسقة أو قوة الإحتكار، أي أن في استطاعة التنظيم الملائم والفعال إقامة توازن بين مصالح الشركات والمستهلكين في أسواق تنعدم فيها المنافسة.

3-1-2 أثر الخصخصة

أظهرت الخصخصة أنها عامل نمو للأعمال في مختلف أرجاء العالم حيث كان المعدل السنوي المركب لنسبة النمو نحو (10%) في الفترة (1990 - 2000)، مع زيادة الإيرادات العالمية للخصخصة من 25 بليون دولار إلى 200 بليون دولار في نفس الفترة. كما تجاوز عدد الدول المطبقة لسياسات الخصخصة (110) دولة. وأخيرا وهذا هو الأهم، لم يشهد العالم بعد ما يزيد على عقدين من الخصخصة ولو حادثة واحدة تقرر فيها دولة بدأت الخصخصة أن تتحرك في الإتجاه المعاكس، أو حتى أن تتوقف في منتصف الطريق (شهادة، 2002م).

وتساعد إيرادات الخصخصة في إبطاء معدل النمو للدين العام أي أن نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي سوف تكون معقولة مع عائدات الخصخصة أكثر مما تكون من دونها. وهناك وقع مباشر آخر للخصخصة هو أنها تساعد في تخفيض أسعار الفائدة، مع إنخفاض الاحتياجات التمويلية للقطاع العام. ويؤدي إنخفاض أسعار الفائدة بدوره إلى التخفيف من وطأة التمويل للدين العام المستحق.

و تؤمن خصخصة قطاعات البنية التحتية إيرادات متكررة تتمثل برسوم للرخص ورسوم للطيف الراديوي (حيز الترددات الصوتية) ورسوم لحق المرور وغير ذلك من الإيرادات المرتبطة بالإدارة التجارية للأملاك العامة.

كما تؤدي الخصخصة إلى إزالة مختنقات البنية التحتية على المدى المتوسط وجذب استثمارات جديدة وتصبح بهذين الإنجازين الذين لا يتحققان لولاها، حفازة إلى توسع النشاط الاقتصادي والارتفاع الاستتباعي في الإيرادات.

كما أدت الخصخصة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في معظم البلدان، ولكن يجب الإشارة إلى أن تحول الخصخصة إلى أداة مفيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب من الحكومات إزالة القيود على هذه الاستثمارات وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بها لتكون إنسيابية، فضلا عن ذلك، ينبغي على الحكومات تحسين نوعية البيئات القانونية والقضائية للعمل التجاري ورفعها إلى المستويات الدولية في "الممارسة الفضلى".

كما كانت الخصخصة وما زالت العامل الرئيسي لتطوير أسواق الرساميل. فقد أدت إلى إنماء الأسواق المالية (من حيث رسملة السوق) وتعميقها (من حيث عدد المساهمين)، بالإضافة إلى زيادة سيولتها. وكانت الخصخصة من خلال إصدار الأسهم وسيلة الدفع الرئيسية وراء تطوير أسواق رؤوس الأموال في مختلف أنحاء العالم. الجدير بالملاحظة أن المؤسسات المخصصة هي الشركات الأعلى قيمة في سبع من أسواق الأسهم المالية العشر الكبرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وتقريبا في جميع الأسواق الناشئة التي تملك أسواق أوراق مالية. وعلاوة على ذلك فإن خمسة وثلاثين من أكبر إثنين وأربعين إصداراً للأسهم العادية في التاريخ هي إما خصصت وإما زيادات في رؤوس الأموال حققتها شركات مخصصة منذ عهد قريب. وأخيرا فإن عمليات الخصخصة لم تؤد فقط إلى زيادة سيولة أسواق الأسهم المالية وإنما أدت أيضا إلى زيادة أسية في عدد حاملي الأسهم حول العالم (شهادة، 2002م).

وعلى الرغم من أن وقع الخصخصة على اليد العاملة غير واضح، فقد لوحظ أن من الممكن أن يكون للخصخصة تأثير حيادي أو إيجابي على العمالة. ومادامت الحكومات تقرر الخصخصة بسياسة عمالية وافية بالمراد، وشبكات أمان إجتماعي، بالإضافة إلى تطبيق مشاريع تمليك الموظفين أسهم الشركات التي يعملون فيها، فإن الخصخصة يمكن أن يكون لها، وسوف يكون لها، تأثير إيجابي على اليد العاملة.

ويمكن لخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية أن تؤدي إلى تحسن كبير في مستوى الرفاهية الإجمالي. ومن الممكن أن يقدم القطاع الخاص خدمات البنية التحتية بأسعار محتملة أكثر من أسعار الدولة، ويتيح للفقراء قدرة أكبر على الوصول إلى هذه الخدمات أكثر مما يتيح القطاع العام، إذا صممت الحكومات عمليات الخصخصة لتحقيق هذه الأهداف. وفي إستطاعة الحكومات أن تضع التزامات الخدمات في العقود أو تصميم خطط إعانات مالية لإعطاء الفقراء حصة أكبر من الفوائد والمنافع.

3-1-3 نتائج الدراسات التطبيقية حول الخصخصة

توصلت دراسة تطبيقية للبنك الدولي أعدها (جلال وآخرون، 1994م) على عينة من عدة دول (بريطانيا، تشيلي، المكسيك، وماليزيا) إلى أن عملية الخصخصة رفعت الكفاءة التشغيلية في تلك الدول بنسبة 26% في المتوسط مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عملية التخصيص، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الشركات التي تم تخصيصها في تلك الدول حققت زيادة في أرباحها، وإرتفاع إنتاجية العاملين فيها، وزيادة الإنفاق الرأسمالي علاوة على زيادة فرص التوظيف، وأظهرت الدراسة أيضا أن المحددات الرئيسية لنجاح الخصخصة هي المنافسة في السوق التي تنزع فيها الملكية العامة عن المشروع التجاري المعني، والتنظيم الفعال لقطاعات غير تنافسية، ومصادقية الإلتزامات الحكومية وأسواق رساميل كافية والشفافية في العمليات المتعاقبة للخصخصة.

وتوصلت دراسة أخرى قام بها البازعي (2002م) إلى أن عملية التخصيص تعمل على إعادة هيكلة الشركات الحكومية بشكل يؤهلها للوصول إلى مستوى تشغيل أفضل لمواردها الإقتصادية. فمن المعلوم أن شركات ومؤسسات القطاع الخاص تستخدم العمال والموظفين وغيرها من الموارد بشكل أكثر فعالية عن ما هو معمول به في القطاع العام. وأيضا ستؤدي عملية خصخصة الشركات العامة في الغالب إلى حدوث بطالة نتيجة تسريح عدد من الموظفين والعاملين الزائد عن حاجة المشروعات العامة (البطالة المقنعة). وخلافا لهذا الإعتقاد توصلت تلك الدراسات إلى أن التخصيص يعمل على زيادة فرص العمل وخاصة على المدى الطويل حيث أن مرور الوقت ونمو المشاريع المحولة للقطاع الخاص نتيجة زيادة الكفاءة وتحقيق أرباح أكثر يخلق فرص توظيف أكثر بسبب أن معدل نمو الشركات الخاصة يفوق معدل مثيلاتها في القطاع العام.

وقام ميجنسون ورائدينبورج (1994م) بمقارنة الوضع المالي والأداء التشغيلي لإحدى وستين (61) شركة موزعة على ثمانية عشر دولة وتشغل في اثنان وثلاثون نشاطا صناعياً وذلك لفترة ما قبل وبعد التخصيص. وقد أظهرت الدراسة زيادة في المبيعات وقوة في الأداء والربحية وزيادة في حجم الاستثمار، تحسن كبير في كفاءة التشغيل، وخلافا للتوقعات زيادة طفيفة في القوى العاملة في فترة ما بعد التخصيص.

كما قام ماجومادار (1996م) بفحص الاختلافات في الكفاءة بين المنشآت المملوكة بالكامل للدولة والمختلطة الملكية والمملوكة بالكامل للقطاع الخاص في الهند. وقد أظهرت نتائج بحثه بأن المنشآت ذات الملكية الخاصة والمختلطة تتفوق كثيرا في كفاءتها على المنشآت المملوكة بالكامل للحكومة. وقام مالنيشيا وديونتر (2000م) بإجراء بحث شمل أكبر 500 شركة على مستوى العالم والتي نشرتها مجلة Fortune للسنوات 1975م، 1985م، 1995م. وقد تركز البحث على إختبار فرضية وجود

إختلافات في الربحية، تكثيف العمالة، والمديونية بين الشركات المملوكة بالكامل للحكومة والشركات الخاصة في نفس العينة، وقد أظهرت نتائج البحث تفوق الشركات الخاصة في الربحية مترافقة مع مديونية أقل وتكثيف عمالة أقل من الشركات الحكومية.

كما أظهرت مجموعة الدراسات التي أجريت لمعرفة اثر التخصيص على أداء الشركات المخصصة في وسط وشرق أوروبا [إديك(1997م)، ويس ونيكتن (1998م)، كلاسينس وجانكوف (1999م)، ليزال وسنجر وسفينجر(2000م)، فريدمان وهيسل ورايسيزكي (2000م)] مجموعة من الاستنتاجات عن علاقة طبيعة الملكية التي نتجت من عملية الخصخصة بأداء الشركات في مرحلة ما بعد الخصخصة. وتتلخص هذه الاستنتاجات في أن أداء المنشآت الخاصة أفضل مما لو استمرت مملوكة للحكومة، كما أن الملكية الخاصة المركزة في أيدي قليلة ترتبط بأداء متفوق عما لو كانت مملوكة لعدد كبير من المساهمين. وفي حالة السماح بملكية الأجانب للشركات المخصصة فإن الشراكة الأجنبية في الملكية ينتج عنها أداء أفضل مما لو كانت مملوكة بالكامل لرؤوس أموال محلية. كما أن الشركات التي يمتلكها غير موظفيها تتم فيها إعادة هيكلة بحيث يتحسن أدائها لدرجة كبيرة في حالة إسناد مهام إدارة الشركات بعد التخصيص لمدرء جدد خارج الشركة بدلا من الإحتفاظ بالقيادات الإدارية القديمة.

3-1-4 الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

Public Private Partnership (PPP)

شهد العقد المنصرم سعي دول العالم لتحسين ما تقدمه من خدمات عامة عن طريق إدخال عنصر المهارات المالية والتصميمية والتشغيلية والإدارية التي يتمتع بها القطاع الخاص. ومن الدروس المستفادة من خبراتها في علمية تخصيص الشركات العامة في أوائل التسعينات الميلادية من القرن الماضي طورت بعض الدول مثل المملكة المتحدة ما يسمى ببرنامج "الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتوفير طيف واسع من الخدمات لمواطنيها. ويمكن تعريف الشراكة بأنها ترتيب تعاقدى بين أي منشأة حكومية وشركة خاصة تقوم بموجبه الشركة الخاصة بتجديد وبناء وتشغيل وصيانة وإدارة وحدة حكومية أو إدارتها فقط جزئيا أو كليا لتقديم خدمة عامة. وفي ظل هذا الترتيب التعاقدى يمكن للحكومة أن تحتفظ بملكية المنشأة الحكومية إذا أرادت، ولكن القطاع الخاص يقوم بإستثمار أمواله في تصميم وتنمية هذه المنشآت. وفي العموم يتقاسم الشركاء المخاطر والدخل المتحقق من هذه الشراكة. ويختلف هذا الترتيب التعاقدى "الشراكة" عن عقود الخدمة المتعارف عليها (التشغيل والصيانة) لكون القطاع الخاص في عقود الشراكة يقوم بإستثمار مبالغ طائلة في الأصول ويتحمل المخاطر، بينما يحصل

القطاع الحكومي إما على إيرادات أو زيادة في الطاقة لتقديم الخدمات العامة. (مكتب المحاسبة العام الأمريكي، 1999م).

وهناك العديد من أساليب الشراكة أشهرها هو أسلوب B.O.T (بناء - تشغيل - تحويل) وتكون فيه الشركة الخاصة مسؤولة عن إنشاء بنية تحتية جديدة (مثل طريق أو مستشفى) وتشغيل وصيانة وتمويل الأصل موضوع التعاقد، فضلا عن تقديم الخدمة على مدى زمني طويل (يمتد غالبا إلى 25 سنة) مقابل مدفوعات منتظمة من القطاع العام، ويتم جدولة هذه المدفوعات وفقا لأسلوب يضمن تقديم خدمة رفيعة الجودة طول المدى الزمني للتعاقد، ويؤول الأصل موضع التعاقد إلى الحكومة عند إنتهاء فترة التعاقد. وهناك أساليب أخرى لا تؤول فيها ملكية الأصول إلى الحكومة بل تبقى الملكية لدى القطاع الخاص مثل أسلوب BOO (بناء - تملك - تشغيل) وأسلوب BBO (شراء - بناء - تشغيل) وأسلوب BDO (شراء - تنمية - تشغيل).

3-1-5 أهمية عقود الشراكة للحكومات

تحتاج الحكومة لإبرام عقود الشراكة مع القطاع الخاص لأنه الأقدر والأكثر كفاءة في تقديم الخدمة للعملاء كونه الأكثر تركيزا على العميل. وبإفصاح المجال للقطاع الخاص عبر عقود الشراكة ليجلب ما طوره عبر الزمن من مهارات لتلبية متطلبات العملاء وتطوير القيمة مقابل المال المدفوع يتم تقديم مستوى أفضل من الخدمات للمواطنين وتواجه الحكومات عبر العالم معضلة التعامل مع التوقعات الشعبية المتزايدة لخدمات عامة أفضل سواء على صعيد الخدمات الإجماعية مثل المدارس والمستشفيات والسجون، أو على صعيد خدمات البنية التحتية مثل الطرق والكباري والسكك الحديدية في ذات الوقت الذي يتم فيه الإبقاء على العجز الحكومي منخفضا.

ولقد ركزت الحلول في الماضي على تقليص الإنفاق العام، وعلى نحو خاص الإنفاق الرأسمالي والإنفاق على صيانة وتشغيل البنية التحتية القائمة عندما تكون هناك ضغوط حادة على موازنة الدولة. وبينما تكون ميزانيات الإنفاق الرأسمالي والصيانة والتشغيل منفصلة في معظم الإدارات الحكومية، إلا أنه في الأوقات التي تزداد فيها الضغوط المالية، كثيرا ما تمثل ميزانيات الصيانة "بنود يستحسن الحصول عليها" على إعتبار أنها مجالات يسهل تقليصها لتخفيف الضغط على ميزانيات التشغيل "يجب الحصول عليها". وهذه إستراتيجية تتسم بقصر نظر مفرط رغم شيوعها. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة بالنظر إلى عمليات التخطيط قصير الأجل التي تمارسها معظم مؤسسات الإنفاق بالقطاع الحكومي حينما يكون لهيمنة الميزانيات السنوية أولوية على النهج الإستراتيجي طويل المدى. ففي هذا السياق سرعان ما تنقلص الأموال ليس لتمويل البنية التحتية الجديدة فحسب، بل أيضا للصيانة والمحافظة على البنية التحتية

القائمة مما يجعل هذه الأخيرة تتدهور أكثر حتى تصبح غير لائقة للاستخدام كليا، الأمر الذي يفرز المزيد من الضغوط تجاه المطالبة ببنيات تحتية جديدة. ولهذا السبب يجب أن ينظر إلى إنشاء وتشغيل وصيانة البنيات التحتية على أنها عملية متكاملة موحدة. إن توفير الأموال اللازمة لإنشاء بنيات تحتية جديدة دون توفير أموال لتشغيلها وصيانتها لا ينتج عنه سوى تأجيل بروز المشكلة وليس حلها، وعلى سبيل المثال هذا ما يجعل على قدر من الأهمية سعي الدول للبحث عن حلول لتلبية متطلبات البنية التحتية لديها تقوم على "الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص".

إن تقديم خدمات ذات مستوى جيد مقابل كلفة معقولة من خلال عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص قد شجع الكثير من الدول على إتباع نهج طويل المدى إزاء مسألة إنشاء وإدارة أصول القطاع الحكومي. ويقتضي إنجاز "قيمة مقابل المال" في سياق تقديم خدمة ما أن توضع إعتبارات وافية للمخاطر والتكاليف على مدى زمني طويل عوضا عن التركيز على الإنفاق الرأسمالي قصير المدى. وبالنتيجة يمكن الحفاظ على جودة الخدمات على امتداد سنوات عديدة عند أدنى تكلفة على المدى الاقتصادي الطويل. بيد أن "الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص" لا تمثل عصا سحرية، ففي حين أنها يمكن أن تحقق منافع تخفيف الضغط على موازنة الدولة على المدى القصير حيث أن التمويل الخاص يربط الالتزامات المالية للقطاع الحكومي بتقديم خدمة لا يقدمها هذا القطاع، إلا أنه ربما يدفع بعض الحكومات للاعتقاد بأن هذا النهج يفرز بنيات تحتية شبه "مجانية" كما أن مشاركة القطاع الخاص يجب أن لا تنطوي على تحريف للتوجهات المالية العامة أو تهرب من مسئولية الإدارة الحصيفة للأصول.

وعلى الرغم من أن قيود الميزانية تلعب دورا رئيسيا في تشجيع العديد من الدول على استكشاف الحلول التي توفرها الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، إلا أن بعض الحكومات، مثل هولندا تبنت نظم "الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص" ليس فقط من أجل الحصول على المتطلبات المالية بقدر كبير من الكفاءة بل والأهم من ذلك هو سعيها لإصلاح القطاع الحكومي. ومن أبرز النقاط التي يثيرها منتقدي الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، هو أن تقديم الخدمات للمواطنين من مسئولية الحكومات وأن القطاع الخاص الذي يستهدف الربح لا يمكن أن يضع مصالح المواطنين في محور تفكيره. غير أن تقديم العديد من الخدمات من قبل الحكومة يعتبر ممارسة حديثة نسبيا حيث درج الأمر قبل نحو مائة وخمسين عاما على قيام القطاع الخاص بتقديم العديد من الخدمات مثل النقل والصحة والتعليم وحتى في المملكة العربية السعودية قام القطاع الخاص قبل ما يقارب السبعين عاما بتوفير الخدمات الكهربائية.

وقد اضطلعت الحكومات بهذا الدور لاحقا من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، بغض النظر عن مدى قدرة هؤلاء المواطنين على دفع المقابل أو مواقعهم الجغرافية، ضمن عوامل أخرى. وهذا

يثير التساؤل حول دور الحكومة. إن دور الحكومة هو وضع السياسات والتشريعات التي تحكم هذه السياسات فإذا كانت هذه السياسة هي أن ينال كافة المواطنين تعليماً مجانياً فإن دور الحكومة هنا ينحصر في الحرص على تحقيق ذلك. وإن تطبيق تلك السياسة والتقديم الفعلي لتلك الخدمة يتم على أفضل وجه من قبل تلك الأطراف التي تتمتع بالقدرة على تقديمها وفي ذات الوقت تحقق أفضل قيمة للمواطنين مقابل الكلفة واضعين في الاعتبار الضغوط على الموازنة العامة.

وإذا نظرنا إلى التزايد الكبير في الاهتمام بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على نطاق العالم أجمع مؤخراً، فيمكن أن يعزى هذا الاهتمام المتزايد إلى ريادة تجربة المملكة المتحدة بالذات خلال العشر سنوات الماضية. وإن تطوير وتحسين نموذج المملكة المتحدة هذا والذي يعرف أساساً باسم "مبادرة التمويل الخاص" هو الذي أوجد هذا الاهتمام الدولي المتزايد. أما في المملكة العربية السعودية فإن مشاريع الشراكة لا تتعدى مجرد استخدام القطاع الخاص لتقديم بعض الوظائف بأسلوب محدود للغاية، وفي حين أن مثل هذه المشاريع تقع فنياً ضمن التعريف الموسع للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، إلا أنها لا تتيح إنجاز نطاق المنافع الكامل، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال برنامج هيكلي يكون دافعه الرغبة في تعزيز الكفاءة وتحقيق قيمة مقابل المال، وأيضاً من خلال جعل الأولوية لمصلحة المواطنين.

3-1-6 الفرق بين الخصخصة والشراكة:

تتمثل الخصخصة في البيع المباشر (الجزئي أو الكلي) للأصول الحكومية من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر استراتيجي.

وإذا تم أداء العملية بصورة صحيحة وبتقييم سليم ودقيق لحجم الأصول المعنية وفي وجود هدف واضح للتخصيص وتسعير مناسب لخلق المنافسة فيمكن أن تتحقق نتائج بالغة الإيجابية للحكومة والمستهلك. ومن المفهوم أن العديد من الحكومات، خصوصاً في الدول النامية، يساورها القلق إزاء فقد أصول وطنية إلى (ما قد يحتمل أن يكون) قطاع خاص مملوك لأجانب. والوضع الغالب في الخصخصة أن القطاع الحكومي يفقد السيطرة على الأصول لمصلحة القطاع الخاص باستثناء قدر معين من السيطرة التشريعية.

إن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أسلوب مختلف تماماً لتقديم الخدمات إلى أو نيابة عن القطاع العام. وعادة يكون الأثر الملموس لهيكل نموذجي للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هو استحداث منشأة أعمال مستقلة يتم تمويلها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص ويكون الغرض هو إنشاء الأصل ثم تقديم الخدمة لعميل القطاع العام مقابل مدفوعات متكافئة مع مستوى الخدمة المقدمة. وعوضاً عن أخذ آلية تقديم الخدمة الموجودة حالياً ونقلها بحذافيرها إلى بيئة تشغيل مختلفة تماماً كما هو الحال في عمليات الخصخصة، فإن عملية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تحل الخدمة إلى عناصرها الأولية

وتبدأ في تعريف الخدمات التي ينبغي أن تقدم استناداً إلى النتائج التي يتم السعي لتحقيقها. أي أن مفتاح العملية هو تحديد ناتج الخدمة المطلوبة وأن يتاح للقطاع الخاص تحديد ما هي المدخلات المطلوبة بما فيها البنيات التحتية والمهارات لتحقيق ذلك الناتج المطلوب. ونظراً لأن القطاع الحكومي هو الذي يحدد الناتج المطلوب في القطاع الخاص، فإن الأول يحتفظ بقدر كبير من السيطرة على معايير ونوعية الخدمة التي ستقدم وبأسلوب يختلف عن ما هو الوضع عليه في ترتيبات الخصخصة التي يفقد فيها القطاع الحكومي سيطرته بالكامل على الأصول الحكومية المباعة.

إضافة إلى ذلك تتميز عملية الخصخصة بأنها ترتيب دائم في حين أن عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص يكون لفترة زمنية محددة ومتفق عليها. وتعود السيطرة التشغيلية التامة "الملكية" في أكثر أساليب الشراكة شيوعاً (BOT) إلى القطاع الحكومي عند نهاية مدة العقد. وهذه الطبيعة المؤقتة للاتفاق ودرجة السيطرة التي يتمتع بها القطاع الحكومي هما ما يميز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص عن الخصخصة. ويمكن القول بصفة عامة بأنه إذا كانت الخصخصة تعني سيطرة القطاع الخاص وتملكه للمنشآت العامة، فإن الشراكة هي أشبه ما تكون بالاندماج بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص بحيث يتحملان المخاطرة ويتقاسمان الفوائد سوياً.

إن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص مفهوم يتضمن عمل تعاوني ومشارك بينهما، لتوفير البنى التحتية والخدمات. وبدلاً من أن يحصل القطاع الحكومي على أصل من الأصول الرأسمالية بدفع قيمته الكاملة فوراً، بوسعه أن ينشئ مشروع قائم بذاته يموله ويشغله القطاع الخاص، وعلى أن توزع كل المخاطر المحتملة بين القطاعين الحكومي والخاص على أساس قدرة كل طرف على الإدارة والسيطرة على مثل هذه المخاطر، ويكون الغرض الوحيد لهذه المنشأة هو توفير خدمة لعميل وحيد: هو القطاع الحكومي، مقابل مدفوعات معينة. وتتطوي هذه الخدمات عادة على إنشاء بنية تحتية جديدة (مثل طريق أو كوبري أو مدرسة أو مستشفى). وتكون الشركة مسؤولة عن تصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتمويل الأصل وتوفير الخدمة على مدى زمني طويل (غالباً 25 سنة) مقابل مدفوعات منتظمة من القطاع الحكومي.

إن الشراكة بأنواعها بين القطاعين الحكومي والخاص (خلافًا للخصخصة) هي علاقة تعاقدية، فالعقد هو المحور الأساسي للعلاقة بين الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ويتضمن كل واجبات والتزامات الطرفين. ويحدد القطاع الحكومي في هذه العقود نوع ومستوى الخدمة التي يرغبها من القطاع الخاص، وإذا لم تقدمها منشأة القطاع الخاص المتعاقدة فإنها تكون بالنتيجة منتهكة للشروط التعاقدية وقد يترتب على ذلك، على سبيل المثال، عدم حصولها على كامل المدفوعات المنصوص عليها في التعاقد. وعلى نحو مماثل فإن العقد الجيد الإعداد والصياغة والذي يحتوي على فقرات إنهاء مناسبة ينفي ضرورة

الضمانات الحكومية. وفي بعض امتيازات "البناء والتشغيل فتحويل الملكية BOT" على نطاق العالم، اخفق أصحاب الامتياز في تقديم الخدمة المتعهد بتقديمها (قد يكون ذلك بسبب تقديرات إيرادات بالغة التفاؤل)، ونتيجة لذلك يتعين على الحكومة أن تكفل صاحب الامتياز بمقتضى ضمان معين.

3-1-7 تجارب الخصخصة والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

3-1-7-1 التجربة البريطانية

ارتبطت الخصخصة في بريطانيا باسم السيدة مارغريت تاتشر خلال الفترة من 1979 إلى 1990، إذ جعلت من برنامج الخصخصة معركة سياسية كبرى لازم حيايتها السياسية. لقد كانت تاتشر وحكومتها على قناعة بأن الصناعات التي تملكها الدولة لا تعمل بكفاءة، إلى جانب طموحها أن يتحول أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى مالكين للأسهم. لقد عزز هذه السياسة مستويات الخدمة المتردية في بعض القطاعات مثل خدمات البريد والهاتف وكذلك المياه وغيرها. وبدأت حكومة تاتشر معالجة تلك الأوضاع بتخصيص 35 ألف وحدة سكنية حكومية، كما قامت بطرح 5% من أسهم شركة بريتش بتروليوم، الذي أدى إلى تقليص نصيب الحكومة لأقل من 50% من أسهم الشركة لتصبح الشركة بحكم القانون قطاعا خاصا.

وفي عام 1981 تم بيع شركة "بريتش أيروسبيس" التي تعمل في تصنيع الطائرات الحربية والمدنية، وكذلك "بريت أول" وهيئة الموانئ في عام 1983. وبعدها في عام 1984م تم طرح شركة جاكوار للسيارات وكذلك شركة الهاتف التي مثل طرح أسهمها نقطة تحول كبرى لفتت أنظار المواطنين إلى برنامج التخصيص باستخدام وسائل مبتكرة إلى جانب حصول العاملين على بعض المميزات الإضافية في عملية الاكتتاب والحصول على أسهم. ومن أجل الحصول على تأييد معظم القطاعات لعملية التخصيص، قامت الشركة بالتأمين على استمرار بعض المزايا لسكان الأرياف والمعاقين وكذلك بالنسبة للهواتف العامة، محققة بذلك نجاحا كبيرا إذ بلغت طلبات شراء الأسهم أربعة أضعاف المطروح منها للبيع ليصل عدد المكتتبين 2 مليون بريطاني، حيث كانت هي المرة الأولى التي قام نصف هذا العدد من خلالها بشراء أسهم بحياته.

ونظرا لصعوبة تحديد قيمة بعض الشركات التي لم تكن تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة وكذلك تدني رغبة المواطنين العاديين في الاستثمارات، قامت الحكومة بإتخاذ سياسة في الخصخصة باعتماد سعر للسهم يقل بنسبة تتراوح بين 10% و 20% عن قيمته السوقية في بداية طرح الأسهم. لقد مثلت التجربة البريطانية في تحويل الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، والتي وصلت نحو خمسين مرفقا كبيرا

وبضع مئات من الأعمال الصغيرة نموذجاً ريادياً في هذا المجال، ليس في الأساليب التي استخدمت ولكن أيضاً في النجاحات التي يمكن التطلع إلى تحقيقها، ومن أهمها:

- تمكنت الصناعات البريطانية من رفع كفاءتها وتحسين مستوى أدائها بعد الخصخصة.
- حققت أسهم الشركات المخصصة إرتفاعاً في مستوى قيمة أسهمها يزيد على المتوسط العام لبقية الأسهم في السوق المالية.
- ساهمت عملية الخصخصة في خفض عبء الإنفاق الحكومي الموجه إلى توسعة أعمال البنية التحتية والمرافق.

وأما فيما يخص عقود الشراكة فقد كان أول إطلاق لمبادرة التمويل الخاص في عام 1992م من قبل حكومة المحافظين حينما تم إبطال القوانين التي كانت تحظر استخدام رأسمال خاص لتمويل أصول عامة. وجاء ذلك نتيجاً لعدد من المحاولات بحثاً عن سبل أفضل للعمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وقد وجدت هذه الخطوة حافزها الأساسي في تخفيف الضغط على الإنفاق الحكومي الناتجة عن معايير التقارب للاتحاد الأوروبي في "ماستريخت" بيد أن حكومة العمال الحالية تركز على أن الهدف الأساسي لبرنامج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في المملكة المتحدة هو تقديم خدمات قطاع عام عالية الجودة تتميز بأفضل قيمة مقابل المال على المدى الطويل وأن لا تتطوي على أي شكل لمعالجة محاسبية خارج بنود الميزانية. وفي واقع الأمر، نجد أن 58% من حوالي 600 مشروع في برامج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في المملكة المتحدة مدرجة في الميزانية العامة للحكومة. وحينما جاءت حكومة العمال الحالية إلى السلطة في عام 1997، قامت بمراجعة الاتفاقات قيد التنفيذ والدروس المستفادة منها وتبنت العملية الأساسية كجزء رئيسي في سياسة الحكومة لكل المصالح الحكومية واستحدثت فريق خاص للخزينة ليتولى مهمة وضع ونشر نهج عام يضمن أفضل ممارسة في كل الإدارات والمصالح، وقد أدى هذا النهج الهيكلي إلى نجاح برنامج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على نطاق واسع، وكان لحكومة المملكة المتحدة مشاريع شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (مثل كوبري طريق سكايف) قبل طرح مبادرة التمويل الخاص عام 1992م، بيد أن إدراج الممارسة في إطار مؤسسي هو الذي جعل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تصبح ممارسة شائعة ومتاحة.

3-1-7-2 التجربة الماليزية

لقد أدى ازدياد العمالة الحكومية خلال السبعينات والثمانينات مع ارتفاع عدد المؤسسات العامة وكذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي، كل هذه العوامل

مجتمعة أدت إلى سعي ماليزيا الحثيث للشروع في الخصخصة. وسرعان ما أصبحت التجربة الماليزية في الخصخصة محط الأنظار، فقد وضعت ماليزيا برنامجها الإصلاحي من منطلق "أن تفكر عالميا ومنتصرف محليا" وهو ما يعني أن على ماليزيا أن تتعرف على احتياجات العالم حتى تتمكن من المنافسة سواءً في ميدان الأثاث أو الإلكترونيات أو السيارات. وفي سعيها بهذا النهج أدركت ماليزيا أن "مقاس واحد لا يتسع لجميع الاحتياجات"، بمعنى أن تعمل دولة ضمن إمكاناتها وخصوصيتها بحيث يمكن قياس مدى الكفاءة والكفاية اللازمة لكل دولة على حدة ومن ثم معرفة ما يتعين عليها بذله من أجل تحقيق المنافسة.

ويتطلب بناء القدرة على المنافسة الكثير من العمل وتوفير التخصصات مع التحلي بروح النفع و العملية. إن عملية العولمة هي وضع يتحول ببطء لمصلحة بعض الدول وربما ضد مصالح دول أخرى لا تحسن الاستفادة من انفتاح الأسواق وعمليات التحرير الاقتصادي. لذا تركز إهتمام ماليزيا على هذا النهج لمواجهة تحديات العولمة بخطوات الخصخصة عام 1980 بإنشاء وحدة التخطيط الاقتصادي، إذ دعمت مكانتها من خلال ربطها مباشرة بمكتب رئيس الوزراء. ولقد حددت وظائف وحدة التخطيط الاقتصادي في عملية الخصخصة في عدة مهام أهمها: صياغة الاستراتيجيات والسياسات للتنمية الاقتصادية، إجراء البحوث الاقتصادية، إعداد المشروعات وتهيئتها للخصخصة، مسؤولية إعداد ميزانية التنمية وتطويرها إلى جانب القيام بأعمال التنسيق للجنة الاستثمار الأجنبي.

وقد ساهمت تحديات تخفيف العبء المالي والإداري عن عاتق الدولة وتطوير المنافسة إلى جانب رفع معدلات النمو الاقتصادي في صياغة طرق خصخصة ماليزيا لمشروعاتها القائمة والتي تمثلت في البيع المباشر والتأجير، وعقود الإدارة.

أما بالنسبة للمشروعات الجديدة، فقد قامت بتطبيق عقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT) وكذلك البناء والتشغيل (BO) وغيرها لرفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. لقد بلغ عدد المشروعات المخصصة خلال الفترة من عام 1983 وحتى نهاية عام 2003 نحو 429 مشروعا منها 333 مشروعا قائما و 96 مشروعا جديدا. وقد غطت المشروعات التي تم تخصيصها عدة مجالات، منها الخطوط الماليزية، الطرق السريعة، مشروع السيارات الوطني، البريد والاتصالات وكذلك الصرف الصحي، وتمثلت أهم إنجازات التخصيص في الآتي: وصل إجمالي مبيعات الدولة في المشروعات المخصصة إلى حوالي 23.8 بليون رينجت ماليزي، إنخفضت تكاليف التشغيل إلى نحو 7.1 بليون رينجت، أيضا بلغت وفورات الإنفاق الرأسمالي 100 بليون رينجت وقد ساعدت هذه الوفورات الدولة في توجيهها إلى مشروعات الخدمات الاجتماعية المهمة كما ساهمت عملية الخصخصة في تخفيف الأعباء الإدارية عن

كاهل الدولة نتيجة تراجع الحاجة للمراقبة والمتابعة التفصيلية لإنشاء المشروعات، حيث تم تحويل 103 ألف موظف من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص. ومن النتائج الإيجابية لعملية الخصخصة في ماليزيا تلك المتعلقة بتفعيل دور رأس المال، إذ بلغت الزيادة نتيجة للشركات التي تم تخصيصها قرابة 27.1% من إجمالي قيمة السوق المالية.

3-7-1-3 التجربة السعودية

لقد أدركت حكومة المملكة أهمية التخصيص منذ بداية الخطط الخمسية، فالمملكة تتجه مبدأ الإقتصاد الحر منذ نشأتها وهو نهج بطبيعته يعطي الفرصة للقطاع الخاص للتوسع في مختلف الأنشطة، إلا أن أولى الخطوات التنفيذية للتوجه نحو خصخصة الأنشطة الحكومية بدأت في أثناء تنفيذ خطة التنمية الخامسة وذلك بطرح مانسبته 30% من رأس مال شركة سابك للقطاع الخاص، إلا أنه بعد عملية تخصيص شركة سابك ظل موضوع التخصيص في المملكة فترة طويلة تحت البحث والدراسة والانتظار. أما من ناحية التخطيط فقد وضعت خطة التنمية السادسة (1995-2000) الأساس الاستراتيجي المتمثل في الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص على إعتبار أن تقوم الحكومة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن تؤدي من قبل القطاع الخاص. وقد أشارت الخطة إلى أربعة محاور: تخصيص التمويل من خلال تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة، تخصيص الإنتاج من خلال منح عقود الإدارة والتشغيل للمشروعات العامة، تخصيص الملكية وذلك عن طريق بيع بعض أصول الحكومة في الشركات المساهمة بشكل تدريجي، والاستمرار في تحرير النشاط الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار. وفي 2002/6/4م اقر المجلس الإقتصادي الأعلى إستراتيجية التخصيص وحدد السياسات والأهداف والمجالات والضوابط والخطوات والأولويات للأنشطة المستهدفة بالتخصيص طبقا لمعايير محددة.

وقد شهدت الثلاثة الأعوام الماضية بداية جديّة نحو التخصيص، حيث قامت الحكومة بمنح العقود لخدمات الموائى، هيكله قطاع الكهرباء بهدف تخصيصه، ومن ثم تخصيص قطاع الاتصالات. وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء فقد هدفت إعادة الهيكلة إلى رفع كفاءة القطاع وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور إلى جانب استقطاب الإمكانيات التمويلية المتاحة للقطاع الخاص. ولقد أدركت الحكومة التحديات الماثلة مع إرتفاع الطلب على الكهرباء بدءاً من السبعينات فتدخلت بإعتبارها مستثمرا ومنظما ووحدت تعاريف الاستهلاك من أجل تحفيز النشاطات الإنتاجية في حين قدمت ضمانات بتقسيم العوائد على الأسهم. كما قامت الحكومة بتأسيس أربعة شركات في كل من المنطقة الغربية والشرقية والشمالية والجنوبية من المملكة وقدمت لها قروضا بدون فوائد لتشجيع الاستثمار ولتغطية كلفة التشغيل. ونتيجة لذلك فقد تم تنفيذ

المشاريع الكهربائية على نطاق واسع خلال الثمانينات بمعدل عالي جداً، إلا أنه مع زيادة الطلب نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني فقد أضح أنه لا بد من إتخاذ تدابير تصحيحية لتجنب تدهور الخدمات في هذا القطاع.

وفي سنة 1995 تم إعادة هيكلة القطاع بحيث يصبح قطاعاً مستقلاً يدعم نفسه دون الإعتماد على الحكومة مع الأخذ في الاعتبار أثر ذلك على النشاطات الزراعية والصناعية وفقاً للجوانب الإيجابية لكل منهما، والسماح للقطاع الخاص بالتنافس في إنشاء مشاريع كهربائية في المملكة، وأخيراً إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة تتولى مسؤولية إحداث التوازن بين مصالح الجهات الممولة من جهة، والمستهلكين من جهة أخرى. ولتسهيل ذلك فقد تم دمج كل شركات الكهرباء العاملة بالمملكة في هيكل أفقي لتكوين الشركة السعودية للكهرباء بما يتيح للقطاع الانتقال للمرحلة التالية والمتمثلة في تقسيم الشركة إلى ثلاث نشاطات: إنتاج، نقل، وتوزيع. إضافة إلى ذلك فقد تم تعديل تعرفه الاستهلاك مما مكن الشركة قبل سنتين من توزيع عوائد دون أي تدخل أو دعم حكومي لأول مرة بعد ثلاث عقود من الدعم الحكومي. كما وضعت القوانين من أجل الإشراف على معايير وتعزيز المنافسة والالتزام بالمعايير الصناعية ورعاية حقوق المستهلكين واحتياجاتهم من خلال إعادة النظر أو تقييم التكلفة بانتظام. وتعكف وزارة المياه والكهرباء حالياً على إجراء الخطوات اللازمة لتخصيص هذه الصناعة بشكل تام.

أما فيما يخص قطاع الاتصالات فقد مثل ما تم إنجازه من خلال إشراك القطاع الخاص إشارة واضحة إلى جدية الحكومة في إستراتيجية انتقالها من دور المنتج للمدخلات الإقتصادية إلى دور المساند في هذه المجالات. وفي حين أن الخصخصة تأتي عادة عقب فشل القطاعات الحكومية في رفع الكفاءة إلا أن الأمر الأكثر صعوبة هو المنافسة العالمية. ولمواجهة هذه الأمور فقد شرعت حكومة المملكة العربية السعودية في انتهاج ثلاث خطوات لتشمل تطوير القوانين بشكل عام ووضع قوانين تنظيم عمليات قطاع الاتصالات مع التوجه إلى إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة بهدف إدارة وتنظيم هذا القطاع. وبالطبع فقد تم وضع خطة عملية ومنهجية تتطرق من التشخيص إلى وضع السياسات ومن ثم إلى تنفيذ العملية، إذ أن هناك تداخل بين المراحل الثلاثة ولكنها جميعاً لا بد أن تكمل بعضها البعض حتى تتحقق الخصخصة.

وفي خلال الفترة 1998 إلى 2002 والتي أصبحت تدار فيها هذه المؤسسة بشكل تجاري زاد عدد هواتف الخط الثابت بنسبة 8% في حين زاد عدد الهواتف الجواله بأكثر من 1500% خلال نفس الفترة. وفي جانب الكفاءة، فقد انخفضت نفقات الهاتف الثابت بنسبة 40% والجوال بنسبة 90% مع تحقيق عوائد صافية تزيد عن ثمانية عشر بليون ريال في الأربعة سنوات ونصف الماضية قبل الاكتتاب. وفيما يتعلق بالمكاسب في الكفاءة فإنه يمكن النظر إليها في إطار الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع والتي بلغت

(25) بليون ريال في خلال فترة الأربع سنوات والنصف الماضية، والذي ربما تطلب أربعين سنة بالمعدل الذي كانت تجري عليه الأمور قبل تحول هذا الجهاز إلى شركة. وأخيراً فقد تم تتويج هذا النجاح بطرح أسهمها للاكتتاب عام 2003، وقد كانت نتائج الاكتتاب ممتازة حيث بلغ عدد المكتتبين 900 ألف مكتتب مما يؤكد ثقة الجمهور في عملية التخصيص. كما اتسعت قاعدة المشتركين في الهاتف الجوال من 300 ألف مشترك عام 1997م، إلى 5 مليون مشترك عام 2002م، مما ساهم في زيادة عوائد وأرباح الشركة وانعكس أيضاً على خفض التعرفة بنسبة 60% وخفض تكلفة الإشتراك لصالح المستهلك.

ولم تقتصر جهود الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص على هذين القطاعين فحسب، بل هناك دراسات لجدوى تطبيق نظام رسوم الطرق السريعة من أجل إدارتها وصيانتها من قبل شركات القطاع الخاص، والعمل على توسيع شبكة الخطوط الحديدية باستخدام نظام البناء والتشغيل والتملك، وفي مجال النقل الجوي تم الإنتهاء من المرحلة الأولى لتخصيص الخطوط السعودية والمتعلقة بدراسة جدوى التخصيص وأسلوبه. وقد تحددت الأنشطة المستهدفة بالتخصيص على نحو متدرج في مجال النقل الجوي وتأجير الطائرات وخدماته كالملاحة الجوية وغيرها وخدمات المطارات ومرافق الشحن وخدمات التشغيل والصيانة، أما الأنشطة التي تخصص فوراً فقد شملت محطات تحلية المياه بالمطارات والمشاتل بالمطارات وخدمات تموين الأطعمة وخدمات تأجير السيارات وخدمات الفنادق وخدمات الأسواق الحرة وخدمات تموين الطائرات.

وفي قطاع المياه والكهرباء طرحت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أربع مشاريع لإنتاج الماء والكهرباء بطريقة الشراكة وبحيث يبيع هؤلاء إنتاجهم من الماء والكهرباء للحكومة طوال مدة عشرين سنة.

وهناك العديد من المدارس ورياض الأطفال الأهلية ومعاهد ومراكز التدريب الأهلية النسوية، ويساهم القطاع الخاص كذلك في إنشاء المباني التعليمية الحكومية وصيانتها.

كما بلغ عدد المستشفيات الأهلية في المملكة (103) تشكل 30% من مجموعة المستشفيات بالمملكة، ووصل عدد المستوصفات الأهلية إلى 750 مستوصف ويمثل عدد الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص نحو 21% من إجمالي عدد أسرة والبالغ 480 ألف سرير. كما تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع شركات القطاع الخاص لتشغيل المستشفيات وصيانتها. كما قامت هيئة البريد بتوقيع عقود وكالات بريدية للقطاع الخاص بلغ عددها 80 وكالة في نهاية عام 2003م، كما أصبح البريد السطحي يتم نقله بالكامل بواسطة 26 شركة وطنية وتتولى الهيئة مسئولية الإشراف ومتابعة التنفيذ.

وهناك خطوات ودراسات تجري لتخصيص العديد من الأنشطة في قطاعات الزراعة والتعدين والخدمات البلدية والأنشطة الرياضية وغيرها.

وبصفة عامة فقد اتسمت عمليات الخصخصة ببطء شديد في التنفيذ في ظل عدم وجود آلية تنفيذ محددة ببرنامج زمني، وقد يعزى هذا البطء إلى الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية الإعداد للبيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للخصخصة بالإضافة لعدم وجود جهة أو جهاز متخصص ومستقل عن الأجهزة الحكومية ومتفرغ لمتابعة سير العمل في تنفيذ استراتيجية التخصيص، كما أن المؤسسات الحكومية وبخاصة الوزارات والمؤسسات المختارة للخصخصة تتباطأ في الاستجابة لطلبات توفير المعلومات والبيانات الفنية لوجود تعارض في مصالحها مع أهداف التخصيص.

الفصل الخامس

الآفاق المستقبلية للعلاقة

بين القطاعين الحكومي والخاص

مقدمة:

مما لا شك فيه أن طبيعة الأدوار التي ساهم بها كل من القطاعين الحكومي والخاص في التنمية الاقتصادية في الفترة الماضية وما اتسمت به من وجود الدعم الحكومي والحماية الجمركية وتولي الحكومة تنفيذ الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، والخدمية وسيادة المركزية في التخطيط وغيرها كان لها بالغ الأثر في تكوين أنماط من العلاقات بين القطاعين في مختلف المجالات، ولما كانت التنمية الاقتصادية تتم الآن في ظل ظروف وأوضاع اقتصادية مختلفة وجديدة فإن هناك حاجة ماسة لمراجعة وتعديل وتطوير العلاقة بين القطاعين على أسس وأدوار جديدة تناسب الظروف والمتغيرات المحلية والعالمية الجديدة وبما يؤدي إلى تحسين ورفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني ككل.

ويتناول هذا الفصل تحليل ما أسفرت عنه نتائج الدراسة المكتبية والميدانية في الفصل الثاني والثالث والرابع بهدف تصنيف وبلورة السمات الرئيسية لأداء القطاعين في الفترة الماضية، وتشخيص طبيعة العلاقة الراهنة بين القطاعين من مختلف زواياها ومجالاتها، وتحديد السلبيات التي تعترض تنميتها، والتعرف على مرثيات رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين ووجهات نظرهم تجاه بعض القضايا التي تؤثر في مسار هذه العلاقة من واقع نتائج استمارات الاستبيان وورش العمل المنعقدة في كل من مدينة الرياض وجدة والدمام. هذا فضلا عن استعراض ما أسفرت عنه نتائج تقييم هذه العلاقة في المملكة من خلال بعض المعايير والمؤشرات الدولية وترتيب المملكة بين دول العالم المختلفة. ومن خلال هذا التحليل والتصنيف للمشاكل الراهنة في هذه العلاقة من مختلف مجالاتها وزواياها، سيتم اقتراح توصيات لتطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما يخدم العملية التنموية وتحسين كفاءة أداء الاقتصاد الوطني.

أهم المشاكل التي تعترض تطوير العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص:

أوضحت الدراسة أن العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص لها مجالات متعددة وهي تمثل علاقة بين طرفين أساسيين في عملية التنمية تنسم العلاقة بينهما أنها ذات طبيعة مستديمة وتكاملية

وديناميكية وإحلامية تتغير فيها الأدوار والمهام والمسؤوليات مع مرور الزمن وبصفة مستمرة، وقد تتداخل الأدوار بينهما إلا أنها يجب ألا تتعارض فيها المصالح من أجل تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

وعليه فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد السعودي في المرحلة القادمة يتمثل في كيفية الموازنة والتطوير والتفعيل للعلاقة بين الجانبين في مختلف المجالات مع إزالة كافة التناقضات أو التعارض في المصالح بين جانبي العلاقة، وتغليب النظرة الاقتصادية المحققة لتوزيع كفاء للأدوار والموارد المتاحة من أجل إعادة توظيف هذه العلاقة للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات أفضل وبطريقة مستدامة.

واستناداً للنتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة من حيث توصيف لطبيعة المشاكل الراهنة بين القطاعين من مختلف مجالاتها وزواياها فإنه يمكن بلورة وإعادة تصنيف هذه المشاكل التي تعترض انسيابية العلاقة بين القطاعين إلى أربعة محاور رئيسية كالتالي:

- 1 - الأمن والقضاء والنظم والتشريعات الحكومية.
 - 2 - علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين في القطاع الخاص.
 - 3 - التخصيص.
 - 4 - أداء القطاع الخاص.
- وفيما يلي سيتم استعراض النتائج والتوصيات المتعلقة بهذه المحاور.

المحور الأول

الأمن والقضاء والنظم والتشريعات الحكومية

أظهرت نتائج استبيان تقييم القطاع الخاص لعلاقته مع القطاع الحكومي بأن (80%) من المستثمرين يعتقدون أن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقه، وينظرون للجريمة والسرقه بوصفها من المشاكل الخطيرة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل خمس سنوات مما يشير إلى حصول تراجع في مستوى الشعور بالأمان وتزايد في معدلات السرقه والجريمة، كما أن (61%) من المستثمرين لا يعتقدون بأن السلطات تحمي أمنهم الشخصي وممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية بالقدر الكافي.

وقد رأَت الغالبية العظمى من المستثمرين (85%) بأن هناك صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية ويعتقدون أنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية، كما أفاد (83%) من المستثمرين بأن إجراءات المحاكم بطيئة جداً.

وقد جاءت شكوى رجال الأعمال من صعوبة توقع الإجراءات القضائية وبطئها وعدم كفاية الإجراءات الأمنية متطابقة مع نتائج تقييم وضع المملكة بالمعايير الدولية استناداً لمؤشر سيادة القانون والذي يعتبر أحد مكونات معيار الإدارة الرشيدة والذي يقيس مدى الالتزام بتنفيذ العقود ومدى فعالية جهاز الشرطة والمحاكم والذي حصلت فيه المملكة على المركز الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما حصلت المملكة في مؤشر الضبابية على مرتبة متأخرة بسبب التعقيدات في القوانين والإجراءات والنظام القضائي.

وقد أوضح المستثمرون بأن لوائح ونظم العمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية هما العائقان الأكثر خطراً وأهمية بين كل العوائق الاستثمارية وكلاهما أنظمة أو تنظيمات حكومية لا تلاقي قبولاً في أوساط المستثمرين.

ويُلي هذين العائقين في الأهمية وبفارق ضئيل كل من القوانين المتعلقة بالدخول في النشاط والفساد الإداري والتغير المفاجئ في القوانين على الترتيب. وهناك شبه تطابق بين درجة الأهمية لعوائق الاستثمار كما صنفها المستثمرون في العينة الحالية والمستثمرون في الدراسة السابقة، مع زيادة في درجة الأهمية في العينة الحالية للعوائق الأربع الأولى في الترتيب والذي يدل على أن السياسات الحكومية المتبعة فيما يخص نظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة) في السنتين الأخيرتين قد فاقمت من نقمة المستثمرين، كما أن إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط أو الفساد الإداري لم تشهد أي تحسن بل اعتبرها المستثمرون أسوأ مما كانت عليه قبل سنتين.

وقد تبين من نتائج ورش العمل بأن لوائح ونظم العمالة تمثل أكثر البؤر توتراً في علاقة القطاع الخاص بالقطاع الحكومي وهو ما يتطابق مع نتائج الاستبيان. وبينما يعتقد المسؤولون الحكوميون بأغلبية مطلقة (96%) بأن القطاع الخاص مقصر في تشغيل العمالة الوطنية، يرى (67%) من المشتغلين في القطاع الخاص بأن ذلك صحيح ولكنهم يعزرون ذلك إلى عدم توافق مخرجات قطاع التعليم مع احتياجات أسواق العمالة للقطاع الخاص فضلاً عن تقصير الدولة في التدريب لأنهم يرون أن التدريب يمثل استثماراً طويلاً الأجل في الموارد البشرية وأن القطاع الخاص لا يستطيع تحمل عنصر الوقت أو التكلفة في ظل التنافسية العالمية الحادة خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ويفضلون اللجوء إلى عمالة مدربة ذات كفاءة وجاهزة ومرتفعة الإنتاجية ومنخفضة الأجر تحت مثل هذه الظروف وإلا تعرضت منشأتهم للتهميش

الاقتصادي والخروج من دائرة المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو العالمية. كما يعتقد عدد من رجال الأعمال بأن الأجهزة الحكومية تتعامل مع قضية السعودية بوصفها هدفا يراد تحقيقه بغض النظر عن النتائج، وترتكز في سياستها على عملية الإحلال وفرض قيود على استقدام العمالة دون تمييز بين المنشآت سواء فيما يتعلق بكم حجمها أو نوعية نشاطها وما يترتب عليه من ربحيتها ومدى جذبها للعمالة السعودية، كما أنها لا تبذل جهدا في التشخيص السليم أو الحل الشامل للمشكلة من جميع جوانبها حيث أن هناك عمالة مستتر عليها وتضر بالاقتصاد الوطني وهناك عوائق كثيرة للاستثمار تعيق التوسع في النشاط الاقتصادي والذي يمكن من خلاله (أي التوسع) استيعاب أعداد كبيرة من العمالة السعودية وبدلا من ذلك تقوم بفرض القوانين والقيود على حركة عنصر العمل والتي ستؤدي في نهاية الأمر إلى خروج كثير من المستثمرين من حلبة الإنتاج والمنافسة وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة.

أما بالنسبة لشكوى رجال الأعمال من المعاناة الشديدة التي يلاقونها من القوانين للدخول في النشاط والتي جاءت في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها كعائق فقد تطابقت مع نتائج المؤشر الفرعي لقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال والمتعلق بتأسيس الكيان القانوني للأعمال من حيث عدد الإجراءات والمدة الزمنية وتكلفة الإجراءات والحد الأدنى لرأس المال المطلوب. وقد احتلت المملكة المرتبة (147) من بين (155) دولة حيث يمضي المستثمر السعودي (64) يوم عمل لتأسيس وتسجيل المنشأة مقارنة بـ (45) يوما على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويستلزمه القيام بثلاثة عشر إجراء لتأسيس وتسجيل المنشأة ويكلفه إنجاز هذه الإجراءات (68.5%) كنسبة من دخل الفرد السعودي مقارنة بـ (2.2%) في الكويت و(4.8%) في عمان . أما بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال اللازم للدخول في النشاط فقد بلغ (1237%) في السعودية وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل السائد في الشرق الأوسط والمقدر بـ (860%) من دخل الفرد.

وعموما فإن المشتغلين في القطاع الخاص وكما بينت ورش العمل يسود لديهم الاعتقاد بأن هناك ازدواجية في الاختصاصات بين بعض الأجهزة الحكومية وأن كثيرا من الأنظمة باتت قديمة وغير ملائمة للوقت الحاضر وفي حالة تعديلها فإنها لا تعدل بالقدر الكافي الذي يلبي طموحات القطاع الخاص وتجيء بعض هذه التعديلات شكلية ولا تفي بالغرض المطلوب فضلا عن استغراقها لفترة طويلة، كما أن هناك تضارب بين كثير من الأنظمة والتشريعات المعمول بها في المملكة، كما أن هناك تأخير في إصدار اللوائح التنفيذية لكثير من الأنظمة وحتى في حالة كون بعض هذه الأنظمة جيدة من حيث النصوص فإن المشكلة الحقيقية من وجهة نظر القطاع الخاص تكمن في سوء تنفيذ وتطبيق اللوائح مما يخلق حالة من عدم الشفافية.

ولم يعد أمر تدمير المستثمرين من النظم والتشريعات الحكومية مجرد انطباعات ومجال توتر في علاقتهم بالأجهزة الحكومية بل أن نحو (57%) من المشتغلين في القطاع الخاص أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية.

وقد أعرب كثير من المستثمرين عن خيبة أملهم والإحباط الذي ينتابهم من بطء الأجهزة الحكومية في التفاعل مع التوصيات الصادرة من منتدى الرياض الاقتصادي الأول والتي لخصت معاناتهم من الكثير من عوائق الاستثمار والتي أكدت نتائج هذه الدراسة على استمرار معاناتهم منها، كما أنهم يقدرّون لخدم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التوجيهات التي أصدرها لمختلف الدوائر الحكومية للتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار لتذليل هذه العوائق.

التوصيات

- 1 - سرعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الهيئة العامة للاستثمار والأجهزة الحكومية المختلفة الهادفة لتذليل عوائق الاستثمار التي حددتها نتائج دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الأول وأكدت عليها نتائج هذه الدراسة مع ضرورة وضع إطار زمني محدد لحل هذه المعوقات.
- 2 - إعطاء أولوية لحل المشاكل المتعلقة بالنظم واللوائح التنفيذية المتعلقة بالعمالة وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية ونظم ولوائح الدخول في النشاط.

المحور الثاني

علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي

والمشتغلين في القطاع الخاص

أوضحت نتائج الدراسة العديد من أوجه الخلل والقصور في العلاقة الاتصالية بين القطاعين الحكومي والخاص والتي أثرت سلباً على مجمل مناخ الاستثمار. وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية المستثمرين (حوالي 80%) وكنتيجة لهذه الفجوة الاتصالية يخافون من التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين التي تؤثر على أعمالهم وينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية، كما أن غالبيتهم يعتقدون بأن العلاقة الاتصالية مع موظفي الأجهزة الحكومية قد ازدادت سوءاً عما كانت عليه منذ خمس سنوات وبخاصة مع موظفي فروع الأجهزة في المناطق والتي أفادوا بأنها معرّقة لأنشطتهم

الاستثمارية بدرجة أكبر من الأجهزة الحكومية المركزية وربما يرجع ذلك إلى قلة الصلاحيات المعطاة للفروع والطبيعة المركزية لاتخاذ القرارات في مختلف الدوائر الحكومية.

أما فيما يخص تعامل موظفي الأجهزة الحكومية مع القطاع الخاص فقد دلت نتائج الاستبيانات وورش العمل على أن هناك شكاوى من سيدات الأعمال من المعاملة التمييزية التي يتعرضن لها في مختلف الأجهزة الحكومية مع قلة وجود إدارات نسائية خاصة بالأجهزة الحكومية لإنهاء معاملتهن بسهولة ويسر . ويمثل التعامل مع الأجهزة الحكومية من خلال المعقبين دليلا واضحا على وجود تعقيدات روتينية وتنفيذية وعدم نجاح للأفراد من أصحاب المصلحة في التعامل المباشر مع هذه الأجهزة بسهولة ويسر .

كما أن بعض الموظفين الحكوميين يتعاملون مع أفراد القطاع الخاص بمنطق السلطة والسيادة وليس بمنطق الخدمة في ظل غياب أدلة شاملة مكتوبة للإجراءات توضح خطوات سير الإجراءات للمعاملات في معظم الأجهزة الحكومية إضافة إلى ضعف الرقابة على أداء الموظفين لأعمالهم وغياب نظام فاعل للحوافز مبني على الأداء، فضلا عن قيام بعض الأجهزة الحكومية بفرض أعباء إدارية أو مالية أو تدريبية على بعض رجال الأعمال تحت ضغوط بعدم إنهاء أو إعاقه معاملاتهم في حالة الامتناع عن المشاركة.

ووضع هذا شأنه وتلك هي طبيعته يؤدي إلى كثرة وانتشار الفساد المالي والإداري والذي احتل في نظر المستثمرين السعوديين المرتبة الثانية في الأهمية بين عوائق الاستثمار وأدى إلى تأخر السعودية إلى المرتبة (39) بين (48) دولة في مؤشر الضبابية واحتلالها للمرتبة الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر البيروقراطية الذي يقيس مدى تأثير السياسات غير الملائمة والإجراءات المعقدة على الإدارة الرشيدة.

وقد أفاد (77%) من المشتغلين في القطاع الخاص بأنهم وبسبب هذا الفساد المالي والإداري يجدون أنفسهم مضطرين في بعض الأحيان لاستخدام طرق ملتوية للتحايل على هذه التعقيدات لتسهيل سير أعمالهم بالسرعة المطلوبة، وأوضح (65%) منهم بأنهم يلجئون إلى الوساطة بينما يستخدم البقية وسائل أخرى كالرشوة والتحايل. علاوة على ذلك فإن الإدارة العليا للشركات الخاصة تجبر بسبب التعقيدات البيروقراطية على تضييع (27%) من وقتها في مراجعة الدوائر الحكومية ويكون ذلك على حساب الإنتاج .

ويكمن الخلل الأكبر في العلاقة الاتصالية بين القطاعين الحكومي والخاص في عدم تفهم بعض المسؤولين الحكوميين لطبيعة الدور التواصلي المطلوب منهم تجاه القطاع الخاص وجهل الكثيرين منهم بأهمية ودور القطاع الخاص وحجم مساهمته في القطاع الاقتصادي والذي أوضحتته نتائج استبيان مسؤولي

الحكومة بمختلف الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، حيث تبين أن (55%) لم يكونوا على علم بحقيقة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن ثلثي المسؤولين الحكوميين المشمولين في الاستبيان لا يرون أن هناك حاجة لعقد لقاءات دورية مع رجال الأعمال وهو مؤشر خطير لغياب الرغبة في التواصل مع رجال الأعمال الذين تتأثر مصالحهم بالقرارات التي يتخذها المسؤولون في الجهات الحكومية دون التشاور معهم. كما تبين أن (39%) من المسؤولين الحكوميين لم يقوموا بزيارة الغرف التجارية في حين لم يقم حوالي (30%) منهم بزيارة المنشآت الزراعية أو التجارية أو الصناعية كما اتضح أيضا أن حوالي (68%) من المسؤولين الحكوميين لم يعملوا بالقطاع الخاص في فترات ماضية وأن حوالي (57%) لم يسبق لهم التدريب في أي من منشآت القطاع الخاص قبل تسلمهم مسؤولياتهم في الأجهزة الحكومية وهو ما يعكس عدم احاطتهم بواقع وتعقيدات النشاطات المختلفة للقطاع الخاص وربما يكون ذلك السبب في تأييدهم بأغلبية مطلقة حوالي (94%) لتعيين رجال أعمال في المناصب الحكومية.

وقد انقسم مسئولو الحكومة في تقييمهم للعلاقة ما بين القطاعين الحكومي والخاص، ففي حين يرى (49%) أنها علاقة ضعيفة فإن (47%) منهم يعتقد أنها علاقة جيدة. لذا سواء بغير علم كما تبينه محدودية المعرفة بدور ومساهمة القطاع الخاص أو بعلمهم بضعف هذه العلاقة فإن ذلك يؤكد على وجود مشكلة أساسية في العلاقة الاتصالية بين القطاعين الحكومي والخاص. وقد يرجع السبب الرئيسي في ضعف هذه العلاقة بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه آنفا إلى تدني مستوى التمثيل للقطاع الخاص في اللجان والمجالس المعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية وهو ما تطابقت فيه آراء ومسئولي الحكومة مع المشتغلين في القطاع الخاص وأكده الواقع العملي من عدم تمثيل القطاع الخاص كما هو الحال على سبيل المثال في صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية العقارية ومجلس التعليم الأعلى وهيئة السوق المالية وغيرها، أو محدودية هذا التمثيل الذي لم يتجاوز (20%) في كل من الهيئة العامة للسياحة والمؤسسة العامة للموانئ والهيئة العامة للاستثمار وغيرها. كما أنه لا يتصور أن يقوم القطاع الخاص بالاستجابة طواعية لكل ما تقرره خطط واستراتيجيات التنمية الحكومية ما لم يشارك في صياغة هذه الخطط بحيث تتعدى مشاركته الإطار التشاوري لتصبح في إطار رسمي وإلزامي.

التوصيات

مما سبق يتضح أن علاقات الاتصال والتواصل بين أفراد القطاع الخاص وموظفي الأجهزة الحكومية في شدة الحاجة إلى التطوير والذي يمكن أن يتم عبر اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها:

- 1 - تعزيز وتعميق سياسة اللامركزية الإدارية على مستوى الأجهزة الرئيسية وفروعها ووحدات الإدارة المحلية عن طريق تفويض الصلاحيات لكل مستوى إداري بما يتناسب وطبيعة الأنشطة التي يمارسها وحجم المسؤوليات الملقاة عليه وبحيث تتركز سلطة اتخاذ القرارات عند المستوى التنظيمي المناسب وليس بالضرورة عند القمة ومن المهم تكريس مبدأ المحاسبة على أساس النتائج المحققة.
- 2 - تيسير مزاوله المرأة لنشاطها التجاري بنفسها عن طريق إنشاء مراكز خدمة شاملة تعنى بخدمة سيدات الأعمال وإعطاء موظفاتهن الصلاحيات المناسبة لحل جميع الإشكالات والقضايا التي تعاني منها سيدات الأعمال.
- 3 - رفع نسبة التمثيل لممثلي القطاع الخاص في الهيئات الحكومية ذات العلاقة بالقرار الاقتصادي إلى نسبة (50%).
- 4 - تعيين رجال الأعمال من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة في المناصب الحكومية القيادية.
- 5 - تدريب وإعارة المسؤولين الحكوميين إلى القطاع الخاص لاكتساب خبرات جديدة ولتفهم طبيعة عمل القطاع الخاص.
- 6 - إنشاء لجنة عليا للتخطيط الاقتصادي تنبثق من وزارة الاقتصاد والتخطيط بحيث يمثل فيها القطاع الخاص بنسبة (50%) لتقوم بإعداد وصياغة خطط التنمية والموافقة على مختلف الاستراتيجيات المقترحة من الأجهزة الحكومية المختلفة.

المحور الثالث

التخصيص

أقر المجلس الاقتصادي الأعلى في 4 / 6 / 2002م استراتيجية التخصيص وحدد السياسات والأهداف والمجالات والضوابط والخطوات والأولويات للأنشطة المستهدفة بالتخصيص طبقاً لمعايير محددة. وقد تبنت الدولة برامج تخصيص لعدد من المؤسسات العامة والخدمات التي تقدمها الحكومة بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية والنشاط الاقتصادي مثل التخصيص الجزئي لشركة الاتصالات السعودية وشركة الكهرباء وسابك والترخيص لشركة اتحاد الاتصالات والموافقة على البرنامج التنفيذي لتوسعة خطوط السكك الحديدية. كما تقوم وزارة الصحة بتقديم عروض لتخصيص عدد من مستشفياتها، وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى تشجيع القطاع الخاص على التوسع في افتتاح المدارس الأهلية، كما قامت وزارة المياه والكهرباء بإشراك القطاع الخاص في إنشاء محطات تحلية مياه مصغرة.

وبصفة عامة يلاحظ البطء الشديد في سير وتنفيذ عمليات الخصخصة المتمثلة في نقل ملكية المنشآت العامة للقطاع الخاص والذي يمكن أن يعزى لعدم وجود جهاز متخصص ومستقل عن الأجهزة الحكومية ومتفرغ لمتابعة سير العمل في تنفيذ استراتيجية التخصيص، كما أن الآلية المتبعة حالياً والمتمثلة في الاعتماد بشكل رئيسي على الجهات والمؤسسات الحكومية المراد خصخصة بعض أنشطتها في القيام بعملية الخصخصة تمثل تناقضاً في المصالح لهذه الجهات مع أهداف التخصيص مما يجعلها تتباطئ في الاستجابة لطلبات توفير المعلومات والبيانات الفنية المطلوبة لإتمام عملية الخصخصة. إضافة إلى الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية الإعداد للبيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للخصخصة بسبب القصور الذاتي للبيروقراطية الحكومية وغياب برنامج زمني ملزم للتنفيذ.

وفي ظل المخاوف من فقد أصول وطنية إلى (ما قد يحتمل أن يكون) قطاع خاص مملوك لأجانب أو التنازل عن العوائد المضمونة للاستثمارات الحكومية للقطاع الخاص والقصور الذاتي للبيروقراطية والقلق من عدم جاهزية القطاع الخاص للقيام بعبء تمويل وإدارة المشاريع العملاقة فإنه من المناسب التوسع في برامج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص والمتمثلة في عقود طويلة الأجل (10 - 25 سنة) يتولى فيها القطاع الخاص تجديد وبناء وتشغيل وصيانة وإدارة الوحدات الحكومية أو إدارتها فقط جزئياً أو كلياً لتقديم خدمة عامة. وفي ظل هذا الترتيب التعاقدى يمكن للحكومة أن تحتفظ بملكية المنشأة الحكومية إن أرادت ولكن القطاع الخاص يقوم باستثمار أمواله في تصميم وتنمية هذه المنشآت. وفي العموم يتقاسم القطاع الخاص مع القطاع الحكومي المخاطر والدخل المتحقق من هذه الشراكة، ويختلف هذا الترتيب التعاقدى "الشراكة" عن عقود الخدمة المتعارف عليها (التشغيل والصيانة) والمطبقة في بعض الجهات والمؤسسات الحكومية السعودية لكون القطاع الخاص في عقود الشراكة يقوم باستثمار مبالغ طائلة في الأصول ويتحمل المخاطر بينما يحصل القطاع الحكومي إما على إيرادات أو زيادة في الطاقة لتقديم الخدمات العامة، كما أن عقود الشراكة وخلافاً للخصخصة التي تنهي العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص كنتيجة لبيع الأصول الحكومية للقطاع الخاص تحافظ على استدامة ومشاركة كلا القطاعين في العملية التنموية بطريقة تحقق مصلحة كلا الطرفين والصالح العام في نفس الوقت. ويجدر ملاحظة أن أساليب الشراكة تعتبر خطوة تمهيدية للخصخصة وذلك لأن إدارة القطاع الخاص للنشاط الحكومي لفترة طويلة بموجب عقد تؤهله لاستلام المسؤولية ونقل الملكية بسلاسة وبدون إحداث أي هزات فجائية.

التوصيات

ويمكن للحكومة تسهيل إنجاز عملية التخصيص من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- 1 - تحسين إدارة التخصيص على المستويين السياسي والتقني عن طريق إسناد عملية التخصيص لكيان مؤسسي متفرغ ومستقل عن الأجهزة الحكومية المختلفة ومرتبطة بأعلى سلطة تنفيذية في البلاد كما هو الحال في ماليزيا.
- 2 - التوسع في عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص والاهتمام بوضع إطار تنظيمي ملائم وفقاً لطبيعة كل نشاط ويضمن حقوق الأطراف المتعاقدة.
- 3 - الحرص على الشفافية والإنصاف في عمليات الخصخصة للقضاء على مخاطر الفساد وتسريع تفعيل الأنظمة المتعلقة بتعزيز المنافسة وحماية المستهلك.

المحور الرابع

أداء القطاع الخاص

أوضحت نتائج استبيان مرئيات القطاع الخاص في عدد من الاتهامات الموجهة لدوره في التنمية الاقتصادية العديد من أوجه القصور والخلل في دور وأداء وكفاءة منشآت القطاع الخاص. حيث أفاد (70%) من أفراد العينة بأن الإدارة التنفيذية في منشآت القطاع الخاص مركزة في يد المالك مما يؤدي إلى حرمان الشركات والمؤسسات من فرص التقدم والتطوير، كما أفاد (80%) من رجال الأعمال بأن القطاع الخاص لا يتبنى الكفاءات السعودية الشابة ولا يمول تكاليف دراسات أو برامج تدريب لعامة الشباب ولا يمول تكاليف دراسات جامعية وهو ما يعني أن القطاع الخاص يفضل الاستعانة بالكفاءات المدربة مباشرة وليس لديه استعداد لعمل برامج تدريبية ذات طبيعة خدمية عامة. كما أفاد غالبية المشتغلين بالقطاع الخاص حوالي (77%) بأن النزعة الفردية هي المسيطرة على المشتغلين في القطاع الخاص ولذا فإنهم يقاومون الاندماج والتكامل مما يحرمهم من تحقيق ما يعرف باسم وفورات حجم الإنتاج الكبير التي تنعكس في خفض تكلفة الإنتاج والتسويق وبالتالي مقدرة أفضل للمنشآت السعودية في البقاء في مواجهة الشركات العملاقة ذات المقدرة التنافسية العالية خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. كما تبين أن (62%) من رجال الأعمال يعتقدون بأن مؤسسي الكيانات الاقتصادية مركزيون ولا يعدون أبناءهم لتولي المسؤولية بعدهم وخطورة ذلك أنه بمرور الزمن فإن هذه الكيانات الكبيرة سوف تتدثر بموت أصحابها. وإضافة لذلك فقد أقر (67%) من أفراد العينة بأن مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة الوطنية متواضعة رغما عن كونه يوفر (50%) من وظائف القوة العاملة السعودية حيث يستوعب سبعمائة ألف عامل سعودي. كما واعترف (72%) من أفراد العينة بأنهم يتحملون جزءاً من

المسئولية عن قضايا الفساد الإداري أو الرشوة وإن كانوا يبررون ذلك كما هو واضح من نتائج ورش العمل بالاضطرار ونتيجة للضغوط التي يتعرضون لها من موظفي الأجهزة الحكومية الذي يقومون بعرقلة معاملاتهم أو مصالحهم.

وفي العموم فإن آفاق الشراكة المستقبلية بين القطاع الحكومي والخاص تستلزم من المشتغلين في القطاع الخاص أن يكونوا مؤهلين للعب دور الشريك القادر على قيادة عملية التنمية في ظل توافر أعداد كافية من المنضمين والرواد من رجال الأعمال ممن لديهم القدرة على تحمل أعباء مسئولية قيادة التنمية عندما يتوافر مناخ ملائم للاستثمار.

التوصيات

يمكن للغرف التجارية الصناعية المساهمة في تطوير أداء منشآت القطاع الخاص عن طريق توعية المشتغلين في القطاع الخاص بوجوب مساهمتهم في مشروعات بحوث التطوير الموجهة لتحسين إنتاجية وأداء منشآتهم عن طريق التكتل على مستوى قطاعي لتقليل التكلفة، وأن يعملوا على تعزيز تنافسيتهم عبر اندماج وحداتهم إذا استلزم الأمر، وفصل الملكية عن الإدارة عبر تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، مع الاهتمام بخلق رواد وقيادات ذات رؤيا منهجية لكيفية تطوير الأداء الإداري للقطاع الخاص.

وختاماً فإنه لا يجوز النظر إلى العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص على أنها محكومة بقانون الإزاحة أي التنافر بين الجانبين بل هي علاقة تكامل إلى حد كبير، وهي تفرز آثار إيجابية أو سلبية على أحدهما أو كليهما طبقاً للسياسات الاقتصادية المتبعة.

إن دور القطاع الحكومي حيوي وضروري ولكنه بحاجة إلى إعادة صياغة مبنية على أساس من تقليص دوره إلى الحد الأدنى في ممارسة العمل الإنتاجي والتجاري وإلى الحد الذي يمكن وصفه بالحد الأدنى الحيوي الذي يؤمن المسيرة التنموية المستقلة. ويجب أن يتركز الدور الحكومي في توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتهيئ المناخ الاستثماري المناسب من خلال شراكة حقيقية مع القطاع الخاص في تخطيط وتسيير عجلة التنمية الاقتصادية.

المراجع

- (1) تريفيدي، براجاباتي، "نحو الأداء الأفضل: رؤية لتحسين كفاءة القطاع العام في المملكة العربية السعودية"، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، الرياض 2002م.
- (2) المطيري، ثامر بن ملح، "إعادة هيكلة القطاع العام ودورها في تحسين الأداء"، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، الرياض 2002م.
- (3) الشقاوي، عبد الرحمن بن عبد الله، "نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية"، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، الرياض 2002م.
- (4) مركز دراسات الوحدة العربية، "القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة، بيروت 1990م.
- (5) وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية (2004م)، الرياض.
- (6) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة، الرياض، 2004م.
- (7) البازعي، حمد بن سليمان، "التخصيص: مدخل لإصلاح المشروعات العامة"، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، الرياض 2002م.
- (8) شحادة، كمال، "عبر من الخصخصة"، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U.N.D.P)، يناير 2002م.
- (9) المجلس الاقتصادي الأعلى، "استراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية" الأمانة العامة، الرياض، ذو القعدة 1423هـ.
- (10) المجلس الاقتصادي الأعلى، "قائمة المرافق وأنواع النشاط والخدمات المستهدفة بالتخصيص" الأمانة العامة، الرياض، ذو القعدة 1423هـ.
- (11) Galal, A., L. Jones, P. Tandon, and I. Vogelsan 1994, "Welfare Consequences of Selling Pub1 Enterprises World Bank, New York: Oxford University Press.
- (12) Megginson, William, Robert Nash, and Matthias van Randenborgh. 1994. "The Financial and Operating Performance of Newly Privatized Firms: An International Empirical Analysis" J. Fin., 49, pp.403 – 452.

- (13) Majumdar, Sumit k. 1996 "Assessing Comparative Efficiency of the State-Owned, Mixo and Private Sectors in Indian Industry" Pub. Choice, 96, pp 1 – 24.
- (14) United States General Accounting office, "Public – Private Partnerships, Terms related to Building and facility Partnerships", Washington, D. C. April 1999.
- (15) Batra, Geeta, D. Kaufmann, A. Stone, 2003, "Investment Climate Around the World", The World Bank, Washington, D.C.